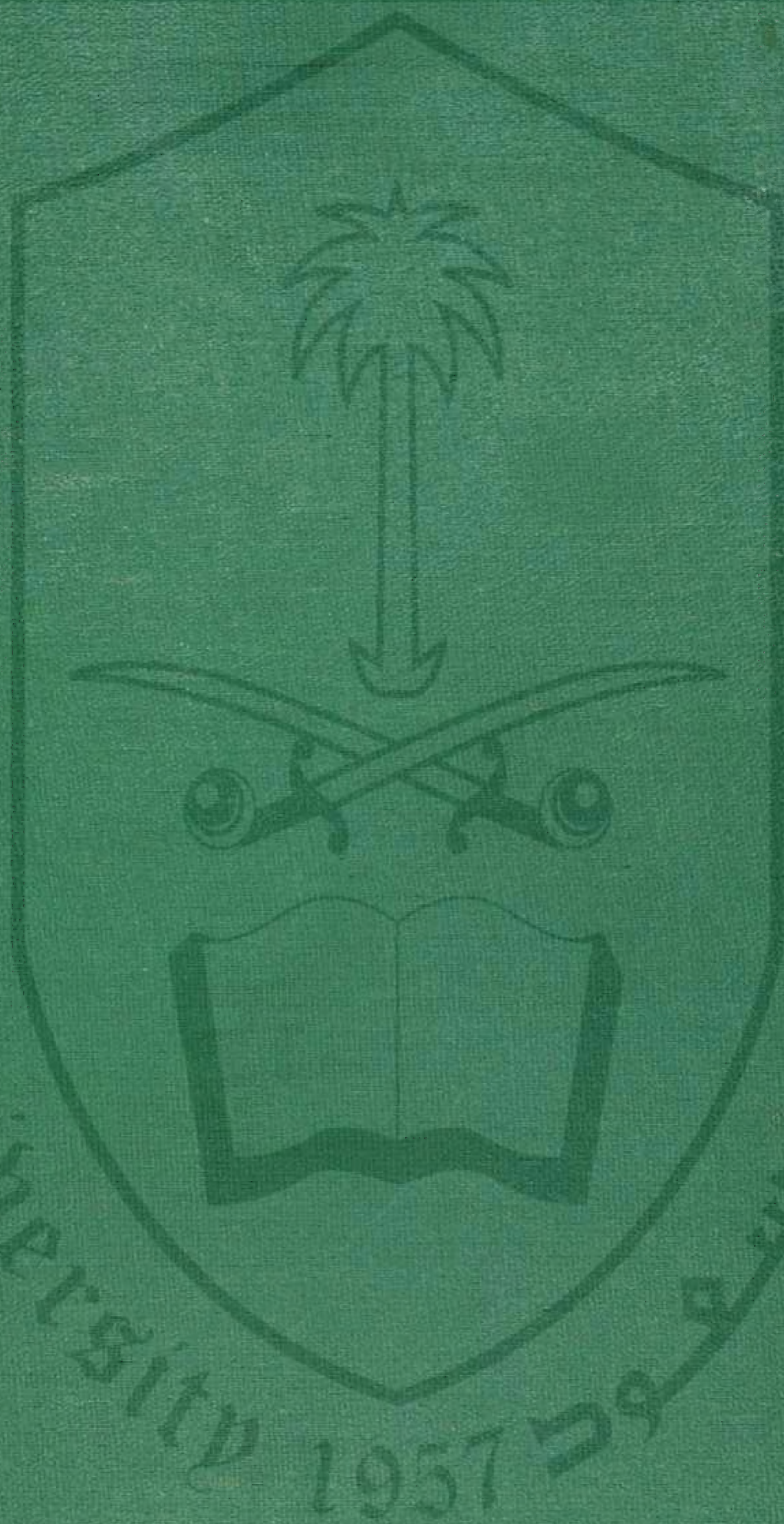


٧٨.١٣

الأخبار  
المهدية



King Saud University



Copyright © King Saud University



٢١٦

ص ١٠

الأنوار الهادية لذوى العقول الى معرفة مقاصد

الكافل بنيل السؤل ، تأليف المصدي ، أحمد بن يحيى - ١٠٦١ هـ . بخط أحمد بن يحيى بن محمد بن (؟٠٠٠) سنة ١٠٦٣ هـ .

٢١٠ × ٣٠ سم

٣٣ ص

١١٧ ق

نسخة جيدة ، خطها نسخ حسن ، بأولها تملكات  
وساعات مقابلة .

٧٨٠٣  
فب

الأعلام (ط٤) ٢٧٠:١ الجامع الكبير بصنما / الشرقية  
٨٠٥:٢

١- أصول الفقه الاسلامي أ - المؤلف ب - الناسخ  
ج - تاريخ النسخ د - شرح الكافل



الحمد لله  
 ما قاله الملك  
 رحمه  
 الله

سوط العالم اربعة 6 فاولها السوط له  
 وثانيها فعل حده نفع رعا امه  
 وثالثها مائة واليه الكاه  
 ورابعها مائة واليه الكاه



٢١	٢٤	١٩
٢٠	٢٢	٢٣
٢٨	١٧	٢٢
٤٤	٤٤	٤٤

الحمد لله  
 ما قاله الملك  
 رحمه  
 الله



الحمد لله رب العالمين

من مآله السبع عند العقادي السوي عني الله عدا وجهه من كل طرف

●	كل العيون ومعك مطلق	●	هاوند الحسن المطلق
●	فان اتصال السبعة حسدا	●	هذا السبعة نارف والامر
●	فرب عوني اذ لم يصر لا	●	فلي به طول الرمان معلق
●	ود صاد في منه الى احو	●	ولدر عنه واستا في مطلق
●	واود لو انصر بطنه حاله	●	لكن محال الرمان مع
●	لما در ان الحاد اوصلي	●	ولا السها ويطس في معلق
●	والوار ساهما في معلق	●	ما عا داب العولان الان
●	فروع در مرقا نو من	●	خلق الخلق صابر مع
●	ان كان من روعا مرقا	●	فاما الذي من روعا اع
●	كم من حدب في الهوى	●	ومستل ارباده مع
●	اروبه عن ان التو ومحر	●	وحد اصل الخلق مرق
●	والو برودي اكن في	●	ان لا اله الا الله
●	الا الحاصب وارب الهاولا	●	نظروا حيد ان اراه مرق
●	لكون الذي في التو مانه	●	ان كان في دعوى المحمد
●	وتحكي المرق الذي في الحسا	●	لما اندا احس في مطلق
●	لا تحسوا بانهم في حافعا	●	لكنه طر اعله تصف
●	حج وبعثي مواسم ربه	●	دنواه من ماله من مرق
●	كل في خلق قد تم راس	●	وهو اسواه تصف وخلق
●	ناديه ارجس من مرق	●	يوم الصرا وصال اس مرق
●	ارجاص معك الاسم بطم	●	ما وافي الى الكه تصد
●	انا الملاحه وبعثي راع	●	فصل الركونه لحد اس
●	ولند اقول لعاد الى حنه	●	او تصف من ملكك مرق
●	ان فله فام الدليل سجه	●	ودلله مع دال مرق
●	سوط الحنه ان كل مسم	●	نظروا العبد واد اناه
●	لو كان نصف اذ المحمله	●	من احو من اح مرق

محمد عشر من راسي

هذا في مقتبفات القش

الحمد لله رب العالمين  
الوند المرق  
عني الله عدا وجهه

مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات  
٧٨٠-٧٨١  
المخطوطات: المخطوطات المرقية لمؤلف المرق  
المخطوطات: محمد بن عبد الصمد المرق  
تاريخ المخطوطات: ١٠٦٢ هـ  
اسم المخطوطات: المخطوطات المرقية لمؤلف المرق  
عدد الأوراق: ١١١  
ملاحظات: -

الحمد لله رب العالمين  
الوند المرق  
عني الله عدا وجهه

الحمد لله رب العالمين  
الوند المرق  
عني الله عدا وجهه

الحمد لله رب العالمين  
الوند المرق  
عني الله عدا وجهه

الحمد لله رب العالمين  
الوند المرق  
عني الله عدا وجهه







بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل القرآن  
موسى على موسى  
والحمد لله الذي جعل القرآن  
موسى على موسى  
والحمد لله الذي جعل القرآن  
موسى على موسى

الحمد لله الذي جعل القرآن  
موسى على موسى  
والحمد لله الذي جعل القرآن  
موسى على موسى  
والحمد لله الذي جعل القرآن  
موسى على موسى

والحمد لله الذي جعل القرآن  
موسى على موسى

الحمد لله الذي جعل القرآن  
موسى على موسى  
والحمد لله الذي جعل القرآن  
موسى على موسى  
والحمد لله الذي جعل القرآن  
موسى على موسى

الحمد لله الذي جعل القرآن  
موسى على موسى

الحمد لله الذي جعل القرآن  
موسى على موسى  
والحمد لله الذي جعل القرآن  
موسى على موسى  
والحمد لله الذي جعل القرآن  
موسى على موسى

الحمد لله الذي جعل القرآن  
موسى على موسى  
والحمد لله الذي جعل القرآن  
موسى على موسى  
والحمد لله الذي جعل القرآن  
موسى على موسى

الحمد لله الذي جعل القرآن  
موسى على موسى











بالاحكام المراد الشئ الذي لا يشك  
في كونه من جنس  
الاحكام

فجعل له تلك الصورة واختار في رتبته المنه وهما في ذلك الحال مثل صورة الذرة  
ثم اطلق عليها لفظ الذرة **فصل** لما في غرضنا من بيان معاني الفاظ الدساحه  
اردنا الكلام على شئ من معاني الفاظ الكتاب مستغنين بالله على ذلك **فصل**  
اصول الفقه له خزان اضافي ولقي بالاصناف حقيقة خفية في رتبته التي هي الاصول  
لعمه واصطلاحها في الاصل كذلك قد تقدم وحده الفقه لغة قد مر ايضا واملا حده  
في الاصطلاح هو العلم بالاطن لا الحكم الشرعي غير ان لها التفصيلية وهو لنا  
الاحكام بمثل الشرع وهي الوجوب والندب والحظر والكراهة والاماحة التي وردتها  
لفظ الشارح ومما مظهر وهو الاكثر ووجه العمل معلوم ومما معلوم ولذلك فلنا  
العلم او الظن لا يثبت بالتحريم مع تعدد الماهية لبيانها المراد المقسم لا التحريم والعمليه  
ايضا ونحوها من علم بالذوات فليس ذلك فقهًا ووجهها الشرعي لا حيز الا من  
العقلية كالتماثل والاحلاف والاضاد وفتح الظن ووجه وجوب قضاء الدين ووجه  
وقولنا الفرقة اختار عن الاصلية كوجوب الصلوة والربح والصوم والحج فان العلم بها  
لا يسمي فقهًا في الاصطلاح لا احاد احله في اصول الدين لان علمه بقوة شتات علم  
ووجهها التواتر محبة بالتعدّد فلو لنا علم بالذوات لكان علم من الاحكام بطلان او  
تقليد او من علم بالذوات اذ هو يعلمها لاعتدال لانه عالم بذاته وولنا التفصيلية  
اختار عن الجملة كانباع الغاي لمقلب لا مامة المحقق لوجوب المصنوعه مثلاً لقوله  
فانما اهل الذكوان لم لا يعلمون وقد مر في الحد الجملة **فصل** الامام الحسن عليه السلام  
وحكي ذلك عن اهل البيت **فصل** ولم يذكره في محضر النبي وهو بحسب رتبة المسائل  
الشرعية الفرعية العقلية كالتعليل يكون الاجماع حجة قطعية وكون الشافعية للمؤمنين ومن  
الفاصول فاما احكام شرعية لا يعلمان الا من جهة الشرع لا العقل وكذا العلم  
تكون الفهم حجة شرعية طريقه الشرع فقط فكون هذه الامور من رتبة البراهين واما  
حدس النبي فاحيل فيه واختار المصنف ما ذكره من الجواب حيث **فصل**  
**هو علم بقواعد اصول الفقه في استنباط الاحكام الشرعية غير اننا التفصيلية** لكنه  
حذف هذا الفرع لانه لم يطر حد الجواب هو العلم بالقواعد التي توصل بها الى  
استنباط الاحكام الشرعية المرصدة من ادلتها المعطلة وقد وجد في بعض النسخ  
الكشاف هذه الفقيه وقوله العلم بالبراهين اعني بعض انه العلم بما لا يتصورها  
الكلية التي يطبق على افراده حجة او الامور لكونها حجة سطوح حجة في فقه  
الصلوة وقاسموا الى ذكر الله والى هذا حال جماعه من لا يتفقون ولا في الامام  
حكي والمصنف صاحب الجوهرة اعلمنا ان قواعد الفقه هي العلم بالبراهين والاعمال  
او لا قال الامام المصنف علمه وهذا القيد من اجل كل علم لا يخلو من الاحكام  
فيه فانه ما من في الاصول توصل به الى ذلك قال والصحة ما ذكره ابن الجوزي  
في اصول الفقه هو طريقة على حجة الاجمال وكيفية الاستدلال بها وما يتبع التفتة

هذا هو العلم بالبراهين  
وهو العلم بالبراهين  
التي هي الاصول  
فانما اهل الذكوان لم لا يعلمون  
وقد مر في الحد الجملة  
فصل الامام الحسن عليه السلام  
وحكي ذلك عن اهل البيت  
فصل ولم يذكره في محضر النبي  
وهو بحسب رتبة المسائل  
الشرعية الفرعية العقلية  
كالتعليل يكون الاجماع  
حجة قطعية وكون الشافعية  
للمؤمنين ومن الفصول  
فاما احكام شرعية لا يعلمان  
الا من جهة الشرع لا العقل  
وكذا العلم تكون الفهم  
حجة شرعية طريقه الشرع  
فقط فكون هذه الامور من  
رتبة البراهين واما حدس النبي  
فاحيل فيه واختار المصنف  
ما ذكره من الجواب حيث  
فصل هو علم بقواعد اصول  
الفقه في استنباط الاحكام  
الشرعية غير اننا التفصيلية  
لكنه حذف هذا الفرع لانه  
لم يطر حد الجواب هو العلم  
بالقواعد التي توصل بها الى  
استنباط الاحكام الشرعية  
المرصدة من ادلتها المعطلة  
وقد وجد في بعض النسخ  
الكشاف هذه الفقيه وقوله  
العلم بالبراهين اعني بعض  
انه العلم بما لا يتصورها  
الكلية التي يطبق على  
افراد حجة او الامور لكونها  
حجة سطوح حجة في فقه  
الصلوة وقاسموا الى ذكر الله  
والى هذا حال جماعه من لا  
يتفقون ولا في الامام حكي  
والمصنف صاحب الجوهرة اعلمنا  
ان قواعد الفقه هي العلم  
بالبراهين والاعمال او لا قال  
الامام المصنف علمه وهذا  
القيد من اجل كل علم لا يخلو  
من الاحكام فيه فانه ما من  
في الاصول توصل به الى ذلك  
قال والصحة ما ذكره ابن الجوزي  
في اصول الفقه هو طريقة على  
حجة الاجمال وكيفية الاستدلال  
بها وما يتبع التفتة

هذا هو العلم بالبراهين  
وهو العلم بالبراهين  
التي هي الاصول  
فانما اهل الذكوان لم لا يعلمون  
وقد مر في الحد الجملة  
فصل الامام الحسن عليه السلام  
وحكي ذلك عن اهل البيت  
فصل ولم يذكره في محضر النبي  
وهو بحسب رتبة المسائل  
الشرعية الفرعية العقلية  
كالتعليل يكون الاجماع  
حجة قطعية وكون الشافعية  
للمؤمنين ومن الفصول  
فاما احكام شرعية لا يعلمان  
الا من جهة الشرع لا العقل  
وكذا العلم تكون الفهم  
حجة شرعية طريقه الشرع  
فقط فكون هذه الامور من  
رتبة البراهين واما حدس النبي  
فاحيل فيه واختار المصنف  
ما ذكره من الجواب حيث  
فصل هو علم بقواعد اصول  
الفقه في استنباط الاحكام  
الشرعية غير اننا التفصيلية  
لكنه حذف هذا الفرع لانه  
لم يطر حد الجواب هو العلم  
بالقواعد التي توصل بها الى  
استنباط الاحكام الشرعية  
المرصدة من ادلتها المعطلة  
وقد وجد في بعض النسخ  
الكشاف هذه الفقيه وقوله  
العلم بالبراهين اعني بعض  
انه العلم بما لا يتصورها  
الكلية التي يطبق على  
افراد حجة او الامور لكونها  
حجة سطوح حجة في فقه  
الصلوة وقاسموا الى ذكر الله  
والى هذا حال جماعه من لا  
يتفقون ولا في الامام حكي  
والمصنف صاحب الجوهرة اعلمنا  
ان قواعد الفقه هي العلم  
بالبراهين والاعمال او لا قال  
الامام المصنف علمه وهذا  
القيد من اجل كل علم لا يخلو  
من الاحكام فيه فانه ما من  
في الاصول توصل به الى ذلك  
قال والصحة ما ذكره ابن الجوزي  
في اصول الفقه هو طريقة على  
حجة الاجمال وكيفية الاستدلال  
بها وما يتبع التفتة

لما في غرضنا من بيان معاني  
الاحكام المراد الشئ الذي لا يشك  
في كونه من جنس الاحكام

ولما طرقت الفقه انما في الطرق الموضحة التي جعلت لا يصح لها الكلام في الاوامر والوجوب  
والغيب والخصوص والمحل والمسير الى اخر الانواع فان الاحكام الشرعية انما تتخذ منها  
والمراد بفقه اصول الفقه معرفة هذه الطرق بحوان تعرف صفة الامر هل الوجوب او النهي  
او كون الشيء للفتح وهل بعض الفقه او لا وهل دلالة العلم بقطعة كالموضوع او كغيره  
ذلك بهذه طرق اجمالته والتفصيلية هي ايات الاحكام والاختيار والاجماع  
والبيان والاحتجاج في امرين هي وان كانت طرقا فليست من اصول الفقه  
الاصطلاح واما كفته الاستدلال بها المراد معرفة شروط الاستدلال بكل نوع من هذه  
الطرق فان الاستدلال بالنقض شرط ولا يستدل بالفعل شرط ولا بالنقض والبيان  
والاجماع والنجس والاماحة شروطا مخصوصة شذرت عنها بعد معرفة الكيفية  
جوز من علم اصول الفقه واما ما يدعي الكيفية وهو السلام في صانه المحققين  
فانه شاع كفته الاستدلال الواقع منهم ان يقال ايضا لو امر لم يصحوا ومن  
ذلك الكلام في صفة المعنى والتفصيل **فصل** وهذا الحد هو الادع لماد كالمهدي  
علمه وكون الحد الذي ذكره من الجواب ليس جامع ايضا لفرع الكلام في صانه المحققين  
وصفة المعنى والتفصيل كالا على الله اعلم **فصل** وبذلك القول بعد منها ما هو  
تطعي تكون الامور للوجوب وكون الاجماع حجة على رأي ومما ما هو طي لستة  
الخصيص بالبيان وكذا الاجماع حجة على رأي **فصل** لا يكون له  
الكلام في ذلك فاولا في استنباط هذا العلم هو شتم من الكلام لموقف الادلة  
الكلية على معرفة الصانع وصرف المبلغ اذ هو كلام في خطاب الله وخطاب نبيه  
ومن العربية فمما على الحاجة اليه منها كالحقيقة والحدس كذا لان الادلة من  
الكتابات والسنن عربية ومن الاحكام والمراد بحدسها بالحق فكيف انما لها وصفتها  
تعد ذلك في ايراد المسائل كما اذا قيل الامر للوجوب فانه يستعمل القول بذلك  
مع معرفة ماهيته قال غرض الدين ولا يريد العلم باسمها او بعضها لان ذلك فانه  
العلم مبتدأ فحصوله فانه فلو وقف العلم عليه كان ذلك الشك في حكمه **فصل**  
الوجوب على تكفاه وبيان ذلك ان غرضنا من حادثة شرعية لا لعلومها ان  
تكون عالما ولا حجة معرفة او عامتا ان كان عالما فليكن معرفة الحكم لا لا معرفة  
مفصلة وهو فرع على العلم بها على الجملة وان كان عامتا فمعرفة الشواك شواك  
العالم والعالم لا يدره من ذكرنا **فصل** فاما سعي لصاحب هذا العلم في الجاهل  
عند الله وحسن ذكره في القضاة انه لا يسعى ان يسوق الى اعتقاد منزه في الفروع  
من اخذ في ترتيب هذا العلم على ذلك المذهب كما نفعه رتبة من الشفعية بل الواجب اتباع  
الرواية في الاصول وتربط الفروع على ذلك واسمع الاصول والاصناف لها الى حيث  
انتهت الدلالة اخرج المؤلف بذلك الى مذهب خلاف مذهب استلافه وهو ما  
عمل به في هذه **فصل** حور غرض الدين عن الضمير الى المحضر  
والعلم ومحمد شارح المعنى فهو اذ عاينها في الحقرة فقط والوجه ان اس الجواب

لما في غرضنا من بيان معاني  
الاحكام المراد الشئ الذي لا يشك  
في كونه من جنس الاحكام

هذا هو العلم بالبراهين

وهو العلم بالبراهين  
التي هي الاصول  
فانما اهل الذكوان لم لا يعلمون  
وقد مر في الحد الجملة  
فصل الامام الحسن عليه السلام  
وحكي ذلك عن اهل البيت  
فصل ولم يذكره في محضر النبي  
وهو بحسب رتبة المسائل  
الشرعية الفرعية العقلية  
كالتعليل يكون الاجماع  
حجة قطعية وكون الشافعية  
للمؤمنين ومن الفصول  
فاما احكام شرعية لا يعلمان  
الا من جهة الشرع لا العقل  
وكذا العلم تكون الفهم  
حجة شرعية طريقه الشرع  
فقط فكون هذه الامور من  
رتبة البراهين واما حدس النبي  
فاحيل فيه واختار المصنف  
ما ذكره من الجواب حيث  
فصل هو علم بقواعد اصول  
الفقه في استنباط الاحكام  
الشرعية غير اننا التفصيلية  
لكنه حذف هذا الفرع لانه  
لم يطر حد الجواب هو العلم  
بالقواعد التي توصل بها الى  
استنباط الاحكام الشرعية  
المرصدة من ادلتها المعطلة  
وقد وجد في بعض النسخ  
الكشاف هذه الفقيه وقوله  
العلم بالبراهين اعني بعض  
انه العلم بما لا يتصورها  
الكلية التي يطبق على  
افراد حجة او الامور لكونها  
حجة سطوح حجة في فقه  
الصلوة وقاسموا الى ذكر الله  
والى هذا حال جماعه من لا  
يتفقون ولا في الامام حكي  
والمصنف صاحب الجوهرة اعلمنا  
ان قواعد الفقه هي العلم  
بالبراهين والاعمال او لا قال  
الامام المصنف علمه وهذا  
القيد من اجل كل علم لا يخلو  
من الاحكام فيه فانه ما من  
في الاصول توصل به الى ذلك  
قال والصحة ما ذكره ابن الجوزي  
في اصول الفقه هو طريقة على  
حجة الاجمال وكيفية الاستدلال  
بها وما يتبع التفتة

هذا هو العلم بالبراهين  
وهو العلم بالبراهين  
التي هي الاصول  
فانما اهل الذكوان لم لا يعلمون  
وقد مر في الحد الجملة  
فصل الامام الحسن عليه السلام  
وحكي ذلك عن اهل البيت  
فصل ولم يذكره في محضر النبي  
وهو بحسب رتبة المسائل  
الشرعية الفرعية العقلية  
كالتعليل يكون الاجماع  
حجة قطعية وكون الشافعية  
للمؤمنين ومن الفصول  
فاما احكام شرعية لا يعلمان  
الا من جهة الشرع لا العقل  
وكذا العلم تكون الفهم  
حجة شرعية طريقه الشرع  
فقط فكون هذه الامور من  
رتبة البراهين واما حدس النبي  
فاحيل فيه واختار المصنف  
ما ذكره من الجواب حيث  
فصل هو علم بقواعد اصول  
الفقه في استنباط الاحكام  
الشرعية غير اننا التفصيلية  
لكنه حذف هذا الفرع لانه  
لم يطر حد الجواب هو العلم  
بالقواعد التي توصل بها الى  
استنباط الاحكام الشرعية  
المرصدة من ادلتها المعطلة  
وقد وجد في بعض النسخ  
الكشاف هذه الفقيه وقوله  
العلم بالبراهين اعني بعض  
انه العلم بما لا يتصورها  
الكلية التي يطبق على  
افراد حجة او الامور لكونها  
حجة سطوح حجة في فقه  
الصلوة وقاسموا الى ذكر الله  
والى هذا حال جماعه من لا  
يتفقون ولا في الامام حكي  
والمصنف صاحب الجوهرة اعلمنا  
ان قواعد الفقه هي العلم  
بالبراهين والاعمال او لا قال  
الامام المصنف علمه وهذا  
القيد من اجل كل علم لا يخلو  
من الاحكام فيه فانه ما من  
في الاصول توصل به الى ذلك  
قال والصحة ما ذكره ابن الجوزي  
في اصول الفقه هو طريقة على  
حجة الاجمال وكيفية الاستدلال  
بها وما يتبع التفتة

لما في غرضنا من بيان معاني  
الاحكام المراد الشئ الذي لا يشك  
في كونه من جنس الاحكام



هـ و عكسها عليه  
عز وجل

٢ مع نوك ما قبل على الصخرة  
٣ ظهر لولا كان ذلك العباس  
دعوت

والله اعلم  
بما أحسن ما أصبته  
من الأشرار العفو عنه  
بما أحب

تكون  
أنه لا سأل  
لأنه لا سأل  
التي لا سأل  
بمنه

والله اعلم بالصواب

[illegible][illegible]











[illegible]

في حق المصلحة العامة

والله اعلم بالصواب

[illegible]

عبد الله بن عبد الرحمن  
بن عبد الله بن عبد الرحمن

وَعَلَىٰ رُءُوسِهِمْ ذُكُرُكُمْ أَتَىٰ لَكُمْ مَنَّانٌ وَرَسُولٌ يَكْتُبُ فِي الْكِتَابِ بِأَمْرِ رَبِّهِ







تأليفه و ما عرفت من  
تكملة الشفا كما انصرفت و من حكمه

مفتی محمد رفیع الدین صاحب  
مفتی محمد رفیع الدین صاحب  
مفتی محمد رفیع الدین صاحب  
مفتی محمد رفیع الدین صاحب  
مفتی محمد رفیع الدین صاحب

الحمد لله رب العالمين

ایمیر قیام دار عشق شد او  
ایمیر قیام دار عشق شد او

المركب كما تتألف من

مرد: انظر كالمسلم يا دكتور

فقد اوشبهه اسحق كذلك القلم **واعلم** ان كلام الضرورة والاستدلال يقع اما في  
او بعد تعيّنات العلم ان كان مفردا مفردا من حيث حكمه كالعلم بالذات الخاضع للاستدلال  
او نحو ذلك فهو التصوري والتصوري منه مالا يستدركه تصور يوقف عليه كالمعلم بالذات  
فانك اذا استأهت ذاتا عرفت وان لم تكن قد عرفت ما هي ولا عرفت انما عرفت ما تأهت  
والعلم كذا ضروري وتصوري لا يتكلم في محله فان معرفة الذات محض على  
لست متمكنة والاستدلال في ذاته ما يقع تصور على تصور يوقف عليه فيكون  
بالحدود كذا يحتمل يعرف المحتمل محله فربما ان يعرف ما يحتمل فخصلا فمما في ذلك  
انما هو الطربل العريض الخيق فكسب بالحد العلم ما هيته فخصلا هكذا ذكره  
المستطوف وان كان يتعلق بمسألة امرا كذا العلم بان العلم محدث وان  
انتهى على قادر وعرفته ريد العلم ففهم التصديقي ونحو ذلك لا يتعلق ما في  
الصدق والتكذب والتصوري منه مالا يستدركه تصور يوقف عليه كالمعلم  
لوجود العلم والقلم باحوال العوض مكنية مشتملا او نائرا ومثالا ومثل ان اذ هو  
لم يعرف العلم هذه الغنية على العلم ففهم هذه الغنية وانما يوقف على  
تصور التصديق والغنى منه فقط والاستدلال في ذاته ما يوقف العلم على العلم  
فغنية اخرى نحو قولنا العلم بمحدث العالم محدث وانما يوقف على العلم ذاته وحده  
يعرف ان لم يكن موجودا او ذلك ايضا وافق على انه لم يحل المحذور ولم يدرس وذلك  
وافق على ان الغرض وحده ففهم بالبرهان وهو الاستدلال على الشيء  
المقدمة وانما يتصور مستلزم من تلك الغنية التصديقية **والعلم هو العلم**  
هذا مثل ما ذكره في الأوراق ومثاله ما قاله القوم في حقيقة الظن هو الحكم باعتبار  
المتضمن مع غيره الاخر قال الامام الحسن وبناذروا من مركب من اعتقادين  
فلمت وفيه اشتعان بان الظن خبير الاعتقاد وقد فرمنا عن الامام المحدث  
مثله وما ذكرناه في الجاهل بل على خلافه ذلك ونسب اليه بطلان ما قلب لاحد الحق  
طاهري التوفيق **والعلم هو العلم** وسالنا احمل البعض في حجة وعلى هذا يكون حد  
الظن احمل البعض ظاهرنا **والشك سعاد في التوفيق** وفي قصص الشيخ  
واستوا التوفيق شك ونسب الى استوى اما رباط شوية واسمايه وقد يقال هو ما  
احتمل البعض منا وبنا والتوفيق في لسان المتكلمين عبارة عن مجموع اعتقادين علميين  
فانه لا يترتب لوجه العقل ما يحل يوقف الشيء ولا فائدة كاذبا في غير كون حد بل في الترض  
او في السما او نحو ذلك قال الامام المحدث عليه السلام والفرق بين الشك والتوفيق ان الشك  
ما يقارض اما بان فيه والتوفيق ليس له يقارض اما في نيل الاحل يقين ان نيل العقل  
لا يحل يوقف ولا فائدة ولا اما في احد الحائزين لا اما في مقاربتين **والعلم**  
**هو العلم هو العلم** ففهم الجزم والشيء يدخل في ذلك العلم وهو العلم  
والوهم والشك لا يقع الجزم ففهم الشك الظن ليس محض الاعتقاد على حسب ما يصبه  
الغضارة وتوهم دونت تكون النفس لوجه العلم وبنيان اعتقاد الجاهل من بعيد

[illegible]

شکل







المكتبة العامة  
بمكة المكرمة  
رقم التسجيل ١٢٣٤٥٦٧٨٩

دعای تو را می بخشم  
و از تو می خواهم

۱۰۰







اثباتها وقد تكون مستحبة الحسن ايراد هذا الغرض حتى يقول الرجال الشافعي  
 من الشرايين اذ تركوا الاسلام والجاهلية لم يلحقوا شاربهم الا صلبوا وذلوا  
 والجاهلية لا تفضح الزان طيبت بلا غير **مسئله** **وليس في الزان** ولا  
 في البسة **مالا** **له** **لا** **يراد** **حلافا** **للمسئله** فقالوا وان يكون منه مالا يرد دفعه  
 الله كما يدل السور الى اولها خروف مفردة نحو كنعن **قلنا** **اخاطب** **علم** **هو**  
 ان يريد الخطف او النهم وكذلك باجل في حقه تعالى كما ان مرفعت ان يكون لاجل  
 الضرر وكذلك لا يكون الامام مع العقل فثبت انه لا بد ان يكون ما مخاطب به الحكم  
 له مفعول **والزنا** **والسنة** **ايضا** **ما** **المراد** **بها** **خلاف** **ظاهر** **مردود** **دليل** **لر** **عليه** **حلافا**  
**لنقض المسئله** **فالمراد** **بقول** **ان** **اي** **العبد** **المراد** **بها** **خلاف** **ظاهر** **من** **عرب** **ي**  
 وعيون شروطا واسما بها صفة ولا دلالة عليها قل هو قوله تعالى ان النجاس  
 لم يجم والوان اراد الله عز وجل او الا ان يعفو عنهم وان كانوا كفارا وكذلك  
 في انات الوعد قلنا لم يرد ذلك في الامر والهي والوعد ملزم في قوله تعالى فيم  
 الصلوة ان شئت او ان لم تشعك عنها ارب و كذلك استلخ عن الدين وتلق كلام  
 الحكمة **وصك** **الرب** **الثاني** **من** **الدلة** **الشريعة** **هو** **السنة** **وهي** **لغة** **الطريقة**  
 والقادة واصطلاحا في العبادات النافذة وفي الدلة **قول** **الصلوة** **وتعلم** **فعله**  
**ومردود** **المراد** **بقول** **الشي** **صلم** **عرب** **الرب** **وقد** **روح** **بعض** **الدين** **في** **الحمد** **ولم** **يذكر** **المصن**  
 التوكل **والاولى** **ذكر** **مع** **ذكر** **الرب** **ولا** **في** **مسك** **خضر** **السنة** **وهو** **من** **حلقها** **المهم**  
 الا ان يكون مبيها على التوكل فعلا كما هو مرثب بعض العلماء ولا يثبت **والقول**  
**ظاهر** **للاعتنا** **الى** **تلف** **ما** **هيته** **وهو** **اقوالها** **اي** **السنة** **ومر** **دبت** **طرح** **الفعل** **عنه**  
 معارضة اياه مع جهل التاريخ كاستي واحسانا سر جوت القول الشئ بالخير والشر  
 بالخير الصادق من الصلوة على الله الطرق الله ولهذا نقول بغيره واسته بالمتن  
 ومسنده ومرسل وجوده ونقول بانه الاحاديث الافعال وذلك صريح وان  
 المراد بالاحاديث التي في صلوات الطرق النفاذ هي احسا والوساط بها والمصنف  
 ما يرى رحمه بالقول وحقل المراد بالاحاديث الطرق كالتباني فيما يلى بطرا منه  
 في ان القسام الى متواتر واحاديث ومسنده ومرسل وجوده لا يخفى بالقول  
 والقول والفعل والقرآن **واما** **الفعل** **فمفصلة** **ما** **احد** **مهم** **كان** **قادر** **عليه**  
 المراد هنا فعل الصلوة وهو ينشئ على العظمة فيبقى قبل ذكر الكلام في عصة العظمة  
 بالعظمة رد الفيز عن بعد فعل المعصية اذ ترك الطاعة مستمرا المحصول اللطف  
 السور عند عرضها وسوها وقت التكلف عند جمهور المعتزلة وهو المختار عند  
 والمردن وان علق جمهور الاسرية وقت النبوة والاعتنا وجمهور المعتزلة  
 عظمون عن الكتاب وهو علم الصغار الا في حقه كقول الله فوضع اعقابها  
 كذا ما يتعلق بالسلج كاللها كتمان واحلوا في كعبه ابداهم عليها فعند الهاء  
 والنازة وبعض المعتزلة لا شعر وقالوا على حجة التاويل وهي حيث يطون انهم

[illegible][illegible][illegible]

والمعنى ان  
الروح القدس  
هو الذي  
يقدسنا

لَمْ يَكُنْ مِنْهُمْ وَكَانَ عَلَيْهِمْ كَيْفَ كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ

١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

[illegible]







واختار من الذرث هذا **ان طهر في قصد الغربة** اذ يدرك عرف ان هناك صفة رابعة على  
الحسن **وان طهر في قصد الغربة** اي طهر في قصد الغربة **فقلت** ان كان المراد بقوله وما  
على احسنه انما طهر في قصد الغربة لان طهر في قصد الغربة هو طهر في قصد الغربة  
ولم يظهر جسد كون العقل المتدرب مجرد بل صفة لا بد من طهر في قصد الغربة ولا طهر  
المفيد مخالف في ذلك وعلى هذا فالظاهر كلام ان الحاجب ان يتوجه الى كلام المصنف  
مردد في معنى هذا على قدره وهو وجوب القطع على الصغر والمكروه وقد قطع عن  
الوجوب في العقل ايضا لانه قال في مالهطة وساق من فاجت او سدت او سدت  
لا يجوز كبير للعقوبة ولا صغر لحمايه ولا مكروه لحمايه ايضا وسئل المصنف ان كان  
انتهى وان كان المراد انما طهر في قصد الغربة في كلام المصنف ومرجع بعض من الضوابط  
لذلك العقل مجرد دلالة على انما طهر في قصد الغربة في كلام المصنف ومرجع بعض من الضوابط  
واهل المذهب يظنوا الى انه وان كان عت القطع بخلافه في كلام المصنف ومرجع بعض من الضوابط  
الثلاثة فتكون محله ثلاثة **فما وعلم** ان الخلاف ليس في اعتبار معرفة الوجه وعرف  
وان لا بد منه عند الجميع وانما الخلاف في كونه عرفا في فاهم **فقلت** ان قلت ويعرف  
حكم فعله فقلت انما طهر في قصد الغربة على الوجه الذي قلناه **قلت** يعرف ما هو جسد ذلك  
ايجاب الاول بالضرورة من نفسه حيث يعرف صفات الاجزاء عند المشاهدة  
له اذ يحصل الفروقات عند الامارات فيجب على المشاهد والمصنف اليه موافق  
او غيره انما عتبه الثاني صفة عليه بحران نقول هذا الفعل واجب او تفعل ومحتاج  
الثالث لوقوعه استمالا لاداءه وجوب او رب او انا حجة ماله انه اقامه المحقق  
على المرات والقاد في محله فانما طهر في قصد الغربة وانما حجة ماله انه اقامه المحقق  
ما قامه الحد وكان يقتصر الصدد بعد الاخذ في الاجزاء مع ان ذلك مناج اذ هو  
امثال لانا حجة الصدد لقوله تعالى فادخلتم في اضطرار وادخلتم في اضطرار  
وتشعل بالصلوة فيعلم ان ذلك مناج وادخلتم في اضطرار وادخلتم في اضطرار  
الى الصلوة والصلوة الرابع ان يكون بياضا لخطاب تدل على الوجوب او الذرث او لا  
مساواة بقوله تعالى ان الله تعالى اوحى عليك واجبا عند الرواي او نذكر الى شي  
او انا حجة في ذلك الوقت في عقل ضلل فعلا عرفت الرواي ولم يسمع من لسانه ذلك  
الذي اوحى او نذكر بيا الله اوضح لنا عند الرواي ان فعله بذكر ان فعله ضلل واجب او سدت  
او مناج في كل في الضلوع وكذا عرفت حكم فعله ضلل بالقنوية منه وتبين ما علم وجهه  
وهذه البرقيات الاربع تغيرت مع العقل الثلاثة الحاصلة من خاض الفكر واخذ منها بعض  
الوجوب اما ان يكون في حضوره فعلا وسرعا لولم يجب كالمداورة في كونه من كونه  
على في كونه او استخفاف الدم على تركه ويحصل الذرث كونه ماله صفة ماله على حصة  
فلان ذلك على وجوبه والخلل في كونه المداورة على فعله من غير شئ واستحقاق المدخ على  
فعله دون الدم على تركه ويحصل انا حجة مجرد الحس كالمعدل الشرعي الصلوة بعد  
**لما كان امره** او فعله **فقلت** لو وجب عنه

سورة الامامة  
من العقل والشرع  
والاكثر من ذلك

انما الحس ماله  
فقلت لو وجب  
او سدت او سدت  
او مناج في كل  
في الضلوع وكذا  
عرفت حكم فعله  
ضلل بالقنوية  
منه وتبين ما  
علم وجهه

اذ لو كان واجبا لم يحل له ولا يجب علينا لانه قد استباح الترك فكان لنا تركه وقد  
كما روي انه ضلل لم يفسر ايا من يفسر من الطاعين ولاعت على الاحكام الشرعية  
ان يدرك على اختصاصه به دون امته كانت نكاحا في حقه وهو تركه الصنيع  
تبين بناء ضلل ومثل ما ذكرنا في ترك العقل ذكر في الجرحه وفي المصنف ايضا  
وحقها الثانية من صور الترك وكان في الرابعة تركه في المصنف ايضا  
في حقه لا في غيره الا ان تركه الصنيع عليه ونفرضه فقلت هذا مخالف لما يقتضيه  
اذ العروص اللاتمة اما من عقل او امر فانك من العقل فقد خرج حقوق الضورة  
الثانية من صور الترك انه يدرك على قدر وجوبه عليه وعلى امته واما تركه الواجب  
بالامر فخرج الامام المصنف عن هذا ما ذكر المصنف ان تركه على عدم الوجوب في تركه  
قال القاضي عتبه الله وهذا منقول على ما لا يجوز في الضمير الاحتمال والترك  
المذكور في سائر المذهب ايضا فلو ترك القنوب في الجرحه ولم يكن لاجل شهوة ولا لاجل كونه  
غير معروفين علمنا ان الامر في حجة العقل قد ارفع **فقلت** ان كان هو الذي  
**الانا حجة** في حقه فحقا اذ لو كان محض لكان فعله اذ لا محذور في حقه كما نذكر فقلت  
استباحه كان لنا تركه واما تركه للصنيع فقلت فاعلم انما يدرك في تركه من باب  
الضرورة وسيا في حقه فقلت في تركه **واما الترخ** **فقلت** ان كان هو الذي  
**فقلت** او قوله وهو مكلف في تركه **ولم يترك** وهو ما ذكرنا في تركه لانه لم يكن قادرا  
فلاننا نتركه لثبوت الجوار الكارة عند حصول الضرر وهذا الفعل ليس كسائر  
**الان حجة** اذ لو كان كذلك لم يكن لشكوكه انما بالحقاق اذ من شرط القنوب ان لا يكون  
المعز كما في السابق **ولا انكر** اي ذلك الفعل **فقلت** صلا اذ لو انكم اخبرتم ان محضه  
او لم يكن لكن علم ما لم يكن لشكوكه فاشترطوا كسفايه ما كارة فادامع الشرط  
المذكور **قلت** ذلك الشكوت **على انا حجة** اي انا حجة فعل الصنيع فقلت ان نستنتج  
لانه من غير انه ضلل لا شك على تركه مع ذلك والاحتياط انما من انما في الاعمال  
ما هو محذور لم يبينه وذلك مود الى الصنيع وهو باطل والله اعلم وانما يدرك ذلك  
على الجواز انه ليس محذور ولا خطا ان لم يبين حجة اما اذا سبق حجة فقلت  
ان تخرج من مكان الترخ كسفايه او محض انما تخرج **فقلت** انما تخرج  
ان الحاجب في محض الترخ وتبين على ترك الامام المصنف علمه والتدبير ما ذكره  
الذي ذكره في فضوله في الاولي من صور الترخ ماله طه تركه لانك انما على فعله حظه  
يدرك على ناجة له واما القنوة فان كانت انا حجة لتبين شاركه العروبة هو مثله  
والاطلا لا بد من ذلك **قلت** هذا يدرك على ان الاول ليس على الملافة فقلت **فقلت**  
فان استخفاف الضلوع فقلت ومع من الشكوت في الجوار اعاننا فقلت فقلت الشافعي  
في صورت النسب بالقيام بفتك ضلل واستحسانه بقوله الذي في قصة انا حجة  
وريد ان النسب طعن في نسب انا حجة من زيد لسواد احدتها وبياض اخضره  
ولا حجة في كونه عند انا حجة لانهما هما كونهان حجة حيث تعلم الحكم بينهما من

X  
المنه  
المنه

في حقه فحقا  
اذا لو كان  
محض لكان  
فعل اذ لا  
محذور في  
حقه كما  
نذكر فقلت

انما الحس ماله  
فقلت لو وجب  
او سدت او سدت  
او مناج في كل  
في الضلوع وكذا  
عرفت حكم فعله  
ضلل بالقنوية  
منه وتبين ما  
علم وجهه



ما ويطبق على العقل في علومه وثمراته  
عند ان السكون في حقيقة الامور  
بالا له في العرفان

[illegible]















الاحاديث ومنه السلف يقول على طاعة الكتاب **الاسلام** والدين **الدين** دون العلم ولا دون فريضة  
 ولا منها وقيل يحصل الاحتفال عند احد والطائفة يحصل ولويدون ربه فالاحد  
 ويعتبر وقال المومنين بالله والنصوري بالله في زوايا والامام في وقتهم من علماء النظام  
 ونقص الاشياء يحصل كمن فريضة كما اذا احبر ملك موت ولده لم يدر مع صراح وانما  
 ختم ويجوز ذلك **قلت** رحمه امام زماننا امير الله قال وقد خرجت اذ كنت **واحيث**  
 فان حصول العلم ان لم يكن مع فريضة فباللأنه يلزم ان يستمر ذلك للغادة واصلا فبما ان  
 ومعلوم ان كثرة من الاحتياج لا يظن صدقها وانما يلزم ان يحصل العلم بنوة النبي صلى الله عليه وسلم  
 بحسبه ولا يحتاج الى المحبرة وانما فقد يحتمل ان يدرى غير وعبرنا بقول اخر مقتضيه  
 قبلنا السابق وايضا لو افاد العلم لرب ان يخطى مغالفة ومعلوم ان الصغائر كما توا  
 يعلمون علا وخير الاول عند وجود ما هو اقوى منه مع تذكر وان كان مع فريضة  
 فبما ان الصغائر كل فريضة تذكرها هات فان السامع يجوز خلافها فلا يعيد الا الطن فانما  
 اد اعلم ان من يدرى سمع الوافعة في دابر وربنا الجدارة فاخبرنا بقول مقتضى  
 فانما استطع موت الجوار ان تكون مات غيره او اخطى عليه او اظهر مودة حسنه من  
 سلطان ويجوز ذلك من وجوه القبول وكما ترجع الى الخبر من الغزالي وكنه لا يدرى الى  
 الكذب كما بعد قلبه **قلت** لا يلزم ما ذكرنا احيث قيل انه فينبغي العلم حتما  
 وانما حث قلنا انه مختلف فمع سائر الغزالي وانما العورات يحصل العلم المعين  
 الذي لا يشفى من النفس شك ولا شبهة ومع خلاف ذلك لا يحصل فلا وجه لمنع ادعاء العلم  
 سماع الخبر ومنه انه اقل **فصل** قد يطرأ منه كبحر الغرر او كدبه كبحر الكذاب  
 وقد لا يحصل بها حث لم يكن المحبر اخرها او المحبر بها لا يعلم صدقه ولا كذبه وقد يقع كدبه  
 حثا اخرها على بعضه مودته او استيلا لا وقد وجد يقع صدقة حث واقول الضروب  
 نحو النار اذ لو كان الاحبر بحضرة خلق كثير ولم يدرهم وقيل انه لو كان كذا في التعلق  
 ولا تأمل لهم على السكون مخوف او غيره قال ان الحاجب فهو صادق قطع الغادة  
 وكذا ما اخبر بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم شريفة او محمودة او نحو ذلك ولم يدره قال من  
 الحاجب وعبره لا يصدق **قلت** لا يجوز سكره صلى الله عليه وسلم قطع اذ لم يكن  
 هناك حاصل على السكون ولا شيء فأنكره **والا** فمع ذلك فربك على القطع صدق الخبر  
 عمره كذا فلا وجه لنا ذكره قال القاضي محمد بن عبد الله هذا ان لم يكن الخبر لا يفسد في الرسول  
 صلى الله عليه وسلم ولم يرد ذلك احد بخبره علي ولا تقدم منه صلى الله عليه وسلم انما كذا انتهى ولا احتياط  
 طرأ على العلم الاستدلال ان لم يقع ذلك لا مدبر من كذا ولا السيد لا يثبت لكن  
 الثاني باعتبار خبر من انما الخبر والا فكل من ادعى اعتباره من الثاني خبر الله تعالى  
 وخبر يقول صلى الله عليه وسلم اني عيلى عند القطع لا مخرج الى الخبر وهو الحكم الشرعي  
 كذا كبحر الامه واعتبره **فصل** له ذهب افتنا والجوهر الى حوار التقدمة البعد  
 محروا الى احد القول وقيل متمنع عقلا رواه في الخبره عن بعض الامامة والبعد  
 والخوانج ومثله روى الامام المهرى عنهم في تغييره ورواه عن القاسم ايضا لا عن بعض

وهو ما خسر به قوتها في الدنيا  
وما خسر به قوتها في الآخرة  
سبحان الله العلي العظيم

هم قد علموا ان يوجب  
المشاريع على الملك  
الاعمال لخصه بملكه

الخارج فلم يروه وروى مثل ما ذكره عن الحاكم قال الا انما ساقى لغيره وطاهر الشئ  
والعقد عن القاسات منع الوقوع مطلقا فقط ومنع عقلا وسمعا **والحجة لنا**  
**على الجواز** انه قد وقع العقيد به عقلا وسمعا وانه دليل الجواز فان وجدت دفع الشر  
المطلوب مغلو عقلا وسمعا فاما يعلم ان من احضر له طعاما واحده من غير ان  
طبه صدقة ان فيه شيئا فانه يعلم ومن يعلم انما اذا قدم عليه منع عنه طبه انه ممنوع  
استقر الدم وطعا وذلك هو منع **الوجوب** ولا عمل المحال مدافعة ذلك ولذا جاز  
وحرب العمل بالسجادة عند كما لحاقه بحسب على الحاكم العمل بمضاها وهذا الوجه  
من العقل والشرع ويجزوه انما قبلنا من جهة خلاف ان الحاكم اذا قامت له الشهادة  
المشروعة لزمه العمل بمضاها وعرضا ذلك عن امر الله تعالى وهو غير ممكن ولولا ان  
في العمل الظن في بعض الغالب مصلحة لما احتس منه ان يوجب ذلك فعلمنا **بوجوب** هذا  
الدين جواز العقيد عقلا هذا الكلام للجواز واما الوقوع فاحيل فيه ايضا فنقد  
امنا والجواز انه قد وقع العقيد به **وجند عن العمل لا الوقوع** اي قد وقع العقيد  
العملية دون الظهيرة الاصول والعلمية ولكن اختلفوا في ان اكثر انما والتبع  
وساكن قال في الفصول وهو مذهبنا والطريق والاشربة قالوا والعقل يجوز  
وقال ابن سريج والفقهاء واخذ من جعل في العقيد انه من العقل فقط ورفقه ورواه  
ابن الحاجب عن ابن العربي وقد روى ايضا ما عنه انه واقع عقلا وسمعا وروى  
مثل هذا في العقيد والنص على له وان سريه والفقهاء ومن لم يقع ومن لم يقع العقيد  
به لم يوافقوا فعلم منهم النسخ وهو قوله تعالى ولا تقم ما ليس لك به علم وقوله لا يسمع  
الا الطير وقوله ان الظن لا يغني عن الحق شيئا وقوله صلى الله عليه وسلم ما يربك الى ما لا يربك الى غير  
ذلك ما منع من القول وروى في الفصول عن العقيد به والا مائة والطاهر ته  
والخواجه امنا عنه سمعا وان جاز عقلا وقد ثبت انه لم يمنع منع لكن لم يرد **قلت**  
والظاهر ان طريق وقوة العقل والنسخ معا كخطا فحاشا عن ان الحجتين ومن  
معه في الرواية المسددة اما وقوة بطريق العقل لما تقدم واما طريق الشرع فلذلك  
وجوب احداهما على الآخر **ادان في عقيد العقيد** من السقاء والقال **الى امر**  
الناحية عنه **السبع الاحكام** لعمل على احوالهم الثاني فانه كان معتمد لمصل الركوة  
والاشعار وبعث سائر الاحكام كعقله معاذ الى امر وقوته من حاله وكذلك طاهر  
من تسليعة **صلح الوجه الثاني** **القول الصادق** من **الاحكام** **الاحكام** **الاحكام**  
محمود على ذلك بوجه اننا انشئنا عليهم وحرب الفضل من القائل الحائضين زجعوا  
الى اد واج السخا ولا كان غير ما دري ما اقول في المحقق وكثير مسئلة عن ذلك  
فلما روى عنه الرضا بن عوف عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سئل عن رجل قال ذلك  
وكان يرى الى الحين اذ اخرج سبوا فنهى الرضا اذ اخرج حثام ترك ذلك فخرج  
من ما ذكر بعد ان اشد الحماة وكان لا يورث الملة من جهة روي في ذلك  
الضمان من ضمان وكان يحفل في المصالح نصف الدين وما ضل منها العقل

منقول من كتاب



روم

والله اعلم بالصواب



تتمتع

[illegible]



غير العالم

[illegible]

لا خلا فلو قف والا فالخبر ونوعه الزا والاف ولكنه لنا على

ر. ١٠٠  
 الباقية  
 انه يقول  
 هذه المسألة

وفاقیہ



مجلس دارالمطالعة  
دعوى هذا الولي عند  
مجلس قضاء  
دارالمطالعة

فصل في معرفة الفرق بين الحروف والكلمات وحرف من الحروف والكلمات على ما في الكتاب  
لأعدته وقد ذكرنا هو منسلة الحروف الخالصة للبيان وبحال بان هذا خاص وذكر عام  
اذ يكون أصل البيان خبر الراخذ وليس من الأصول في الخلاف في مستبرها وهذا هو الذي  
ذكره كتاب الحروف والقند والمعبارة والفضول قال الامام الحسن عليه السلام ولا شران  
هذه المسئلة حذرة لا تفصل في نفسه بالاستقلال **قلت** ومع هذه المسئلة ان بعض الحروف  
مما لا يوجد في الأصول حكم بعبارة بخلاف حكم بظنه **فصل** واختلاف احكام وردت  
مراي العين هي ذهاب الكرمي واليوجد انه الى خبر العروة وهو انه ضللك قوع نبت  
سته اعد لعلهم في مضية فارق اربعة واعقب اشين وحرف المقتران وهو قوله ضللك  
لا يفرى الاول والعمر انما يعرف كذلك في خبر احد الطرفين بعد ان علمنا بالاثنا فان رضى  
استكمبا وان تحطها بردها وصاغا فخر كل واحد منهما ما خالف الاصول فستهما في  
لعل الاول في خبره والاحكام معقداته لا يفرى علمها الرق والمخالفة الشاء ما اجمع  
عليه من ان اثنا عشر مثله ان كان مثلكا وقيمته ان كان قميثا وهذه الى ان خبر يبين  
المرء وهو قوله ضللك طينة وما ظنهور وحرف المقتران وهو انه ضللك امر صحيح ضلوة من  
دون ان يعلم الحكمة ان بعد الوضوء واحد منهما ما خالف العلم من بعض الاصول  
فبما ان المخالفات في نظرها اجمع عليه وهو ثبت الرتب وان مالا لم يصح خارج  
الضلوة لا بعض في العلم **فصل** الشافعي انما هو ما خالف مقتضى الاصول مقتضى  
قال في البصول والعقود انما هي قيم البضائع الذي لعدم فعل عليه ان لمب وهو ان  
**مسألة** قال اشيا والجمهور **وهو الرواية** للحدث **بالمع** مطلقا قال قاضي القضاة  
والما هو راد او فقت **فصل** عايب معارة الفاظ ما يلفظ بها حاكيا بزيد  
ولا يصح في يد العبد المستعرق عنه ودر حرف من بعض النسخ اذ قد مر اشتراطها  
وقال ابو بكر وابن سبرين في شطب وبعض الحديث والظواهر في العلم **فصل**  
وقال الخطيب البغدادي يجوز لفظ مراد في كل موضع ويقود وقال الماوردي  
يجوز ان يلفظ وقال بعض الحكماء يجوز ان كان له معنى واحد والاصح ان يقال صاحب  
الكل ان تعذر باللفظ لجوز روايته بالمعنى وان لم يعقد فان لم يكن رواية عارضا  
فذلك وان كان عارضا فانما ان يكون اللفظ محتملا لا كبر مرجحة او لا والاولى  
بلفظ والثاني ان رواه بلفظ اعم او اخض او اقع او احو لم يجوز ووجب بلفظ والا  
جاء بالمعنى **قلت** المصنف في رواية الحديث نازله المعنى المقصود ولو عبر بلفظ لكن لا بد  
من البضائع المعناه بخلاف الكتاب العزيز في معصرون متلاوة لفظه وانضافا  
لفظ ثاب الصيانة فلولي الضللك احادث في وقايغ مبردة بالفاظ مخدفة والذي  
قال عليه السلام واحد طحا والبيده النافية نقل بالمعنى ومكرر ذكر وشاع وذاع ولم  
سلم اتحد فكان انما على حوازه عادة واصار دوى عن ابن مسعود رضي الله عنه  
وعنه في الحديث قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وذكر بصره بعد مذكر اللفظ بعينه  
وان المراد هو المعنى ولم يشكر عليه احد فكان انما عارضا وارجو غفران الله

عنه فاصد من اننا مس  
خطا في قولنا اننا مس  
وليس علينا شيء ولا احد  
الجميع على ذلك وفي الاصل  
في غير العاروف والاعدا  
بالكلية قلنا ما ادر بوجه  
الحكماء قلنا ما ادر بوجه  
اولا بعد وجعل المصود  
منه او لا يورد في كل مرة  
في ذاته بل هو في كل مرة  
انما هي معنى علاماته عليه  
والاعمال فما ادر بوجه  
الامان والاطمئنان  
المخبر عنه

بأنه قد

وأيضا  
عن علي بن يقطين عن أبيه  
عن أحمد بن محمد بن عيسى  
عن الحسن بن علي بن فضال  
عن الحسين بن علي بن فضال  
عن الحسين بن علي بن فضال

در به دگر و ان نور عاقلان

وهم في كل يوم على ما كان  
الآن في كل يوم على ما كان

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠

والمعلمين  
والطلاب  
والعامة  
دعواهم

فمستوره بالقرينة أولى بالحراز لأنه أقرب نظما وأدق في التصور كذلك اللغة مملوءة أخرى وأيضا  
 لم نعلم أن المصنوع في التجارب إنما هو المتعقبات ولا غيره باللفظ والعقد الذين والبراع في  
 هو عازف مواقع الألفاظ أما غيره فلا يجوز منه اتفاقا **مسألة** **واعلم** أن أهل  
**في قول رواد فاسولنا ونوايا** لا المصريح منها ولا نقل اجتماعا غائبا كما هو الأول  
 وهو رافق من أهل القبلة ما أوجب كره غير متعذر كالمشبه فبعد بعض مننا وأولئك  
 والرازي وهم من العقبات لا يقتل وعند جمهورنا امتناع المعتزلة والمحدثين والعراقيين  
 والشافعية لا يقتل ولا يقتل من الهادي روايات ولله قولان أظهرهما الأول وأما  
 فاسق النوازل وهو رافق من أهل القبلة ما أوجب فسقة غير متعذر كالحارث والنفق  
 والبقاء على لغة الحق عند بعض امتناع المحدثين والكرخي والشافعية والعراقيين  
 وأكثر العقبات لا يقتل وعند بعض امتناع وما ذكره والشافعية والنفق لا يقتل ولا يقتل  
 الرطاب ومنهم من فرق بين الكافر والفاسق فقال بعض الفاسق رافق رافق الكافر  
 من ملهما إجماع الصحابة على قبوله حرا الفاسق المتأول لأن الفاسق لما وقعت بين  
 الصحابة كان بعضهم يحدث عن بعض وسند الرجال في مخالفة ما سند إلى موافقه  
 من غير كبر من بعضهم على بعض في ذلك فكان إجماعا أوضحه أن رافقنا علم لم يعمل غيره  
 ما رواه طائفة الرواة وعائنه حتى خرجوا لقباله ولما سئل لما سئل فوافقه عند الله من غيره  
 فافق الفاسق مع كونه في جيل معقوبة وذكر أبو هريرة **كان** كثيرا ما تأتي معقوبة  
 ولم يدرج فيه إلا ما هو قالوا وقد علم أن السلف بالخير وقيل لا وعمر بن عبد  
 وأما أهل البيت علمهم السلام وروى عنهم مخالفوهم مع علمهم بلزومهم في العزلة  
 ولكنهم أياهم قالوا ولأنه حصل الطن يصدر فإد من يعتقد الكذب كثيرا كالحارث  
 الطن يصدره أقوى ودرجاته إذا لم يعمل المصريح فالمنازل أولى مثله  
 والمخالف الخروج من ولاية الله إلى العداوة وأيضا فقد صفا قال تعالى إن حاكم فاسق  
 سبأ فسبوا فحقل مسند النعم العسق ولو كان مشددا بالخروج وكذلك حكم شرعي  
 تحت أمثاله وأيضا سبأ مثله في مخرج شددا بالخروج وأيضا فهو طاهر ودرجات  
 على ولا تركوا إلى الذين ظلموا فمكهم النار والعمل على الرواية تركوا غلبه وقوله صلعم  
 أن هذا العلم دين فاستروا بعن حاجزوت دنكم وما روى عن السلف فعمر من سلمنا  
 فسطوت لا تقابل المظنونة ورعا أنه كان أحدهم روى عن النبي ما سأل عنه وإن  
 اعتد غيره **مسألة** في القطع مع هذا الاختمال لا يقول **لعمري** لست في مكان التناول  
 وفاسق غير دليهم من قول كذب أن لم يقل كذب أو فسقه بغيرها كالتسليمه والكرامة  
 والمطانية ويحرم ولا يقتل الصانع من الظهور والتناول وأولاه وأفعاله بل على  
 حاله أهل الحق **مسألة** **ف** وأما الخلاف في كذب الفاسق قال الشافعية إجماعا  
 أهلية ولا يسلان ولو طرأ ضربهما وقال أبو حنيفة بل مضته تهمه وقال الشافعية  
 الكفر سلب أهلية والصنف مظنة تهمه فأما لم يكفر ولا يفسق بصفة واحدة فليس في  
 بعض مسائل الأصول وإن ادعى كل منهما القطع بغيره فقبولون إجماعا مع الغلبة ولكن



ان مطبوعا من النوع المختلف منها محمدا او قبله كثر ما لا يشكر الشهد وبمثل شهادته  
انما اجاعا ولا وجه لتقصيره ولا التهمة وكذا شفا مطبوعا القطع انه لنق فاسقا اذا طالع  
وقول الشافعي اصل شهادة الحق واخذها اذا شرب السم منه نظر لا يحسنه عند  
تكملة شفا ان ذكرنا قول الصلح المتعلق بالغير قبل معرفة الصحابي وما يسمى على ذلك اذ ذلك  
لاحق ما سبق فقول قضاة صلح في الحروف والاموال بل على انهما للمضي عليه طاهر اقط  
لا طاهر او باطلا ومثل ذلك لصوره موصيا او كما في العهد الملك طاهرا وباطلا عند  
المعتمد وعينه وقال الدراري بن طاهر اقط لما ملكه صلح من غيره فملكه العر لحوار  
كونه عصا في نص الامير لا فيما ملكه العزم والعنايم ونحوها كقصد كطاهر وباطلا  
وقوله صلح فلان افضل من فلان تحت الامن وطهرها انه طاهر او باطلا ودعاؤه ضللم  
نقص امان المدعى له طاهر وباطلا عند المعتمد وعينه قال ابن ابي الحنتر ان انضم الى  
دعاه فبينة بل على باطن قطعا فإرادته مغلوقة واطلا فإرادته مطبونة والافانق  
**مسألة** واختلف في ماهية الصحابي في القياس والمعتزلة ان **الصحابي** هو **حفظ الخليفة**  
**الذي ظلم** مستغاضا لا صلح مع كذا فلان فحين قال ابن تيمية مع الرواية وقيل ولم يخالف  
لغيره بوجه وصعب المحدث على بانه لم يره ان الصحابي الذي توفي قبل وفاة الرسول  
لا يسمى صحابيا **قلت** وهو صحابي بالاجماع وبانه اذا نسق الصحابي لم يخرج عن كونه  
صحابيا **قلت** لعله بعد ان افسد خبره فان الرسول كطمة والرسو فالعلم ولا يلزم في  
الطلاق انه الصحابي الا اتفاق في الذين يدل قولهم تعالى قال رضاحه وهو جازمه الكفر  
وما حان بعض الاحاديث لوقى باقوله يوم القيمة اني لم اجد من هذا الشال فاقول  
انما هي صحابي فقال لا تدري ما الحديث فذكر فلم يترك عنه تسميتهما اجمالا فثبت  
قيد ولم يخالف بقدر قوة باطل **قلت** هكذا اخبر المحدث ولا يخالفه لزم منه عدم قبول  
اتباع شرعية في الحجة ايضا ولو لم يمتد منه ان المراد بالاتباع حيث احسن حصة الامان  
في الطاهر والناظر يخرج القاسق والشافعي حيث كان نصيبا مما في حال حوسه فلم  
لا يفرها فافهم قال الدراري في الاحتجاج على عدم اعتبار الاتباع بعد الوفاة الصحة  
ماخوذه من اللغة وهي ما بعد الاتباع في حال الحجة فطهره ان اجاز ان اعتنا ذلك  
بنا على ان ذلك خاض في اجاب التي وسأعلى الاغلب ان مرجه عترة بسعة مما يجب  
والافضل المحقق ان الصحابي مركب من ثلاثة اجزى اجزى حيث يرد نزل المعبره ووقع  
الشرقة وان لم يسمع في عقابيه ودينه واقوله وقال المحدثون وبعض الفقهاء من اجمع  
به موصيا وان لم ينظر بحالته ولم يره وقال ابن المنيت مرقاه مغه سنة او سنين  
او عرا غزوه او عروني قال في الفصول والخلاف معنوي في الاتبع **قلت** اشار  
الى ما ذكره ابن الحاجب لانه قال والمسئلة لطيفة وثمرة معرفة فضل الصحابي على غيره  
من سائر القرون وعلية الطر بصره وامراض خفي العر ومعرفة تاريخ الفتن وقبول  
لنا علم لم يشترط طول المجالسة ان اللا في لاشتمى صاحبها لالعة ولا شرا ولا عوا الا في  
لنا علم لم يشترط طول المجالسة ان اللا في لاشتمى صاحبها لالعة ولا شرا ولا عوا الا في

انما على ان اصار هذا القيد شكل لان ما في  
الصحابي في الاحتجاج على من اشرط عليه  
بعد الموت وبما في الاحتجاج على من اشرط عليه  
ان من الصحابي بعد الموت فله في الاحتجاج  
ما لم يكن له في حياته من الاحتجاج  
انما على ان اصار هذا القيد شكل لان ما في  
الصحابي في الاحتجاج على من اشرط عليه  
بعد الموت وبما في الاحتجاج على من اشرط عليه  
ان من الصحابي بعد الموت فله في الاحتجاج  
ما لم يكن له في حياته من الاحتجاج  
انما على ان اصار هذا القيد شكل لان ما في  
الصحابي في الاحتجاج على من اشرط عليه  
بعد الموت وبما في الاحتجاج على من اشرط عليه  
ان من الصحابي بعد الموت فله في الاحتجاج  
ما لم يكن له في حياته من الاحتجاج

في الصحابي  
الاصل في صحابي  
هو من

ان مرقمة هذه الطر من ترك في طرف او نحوه فان القيد لا يثبت ما حثا لك في الغنا ولا عرقها  
ولا در مطول لك مع المجالسة والاتباع طاهر الخ لانه لا يشترط الرواية وله الفس و  
فسر في الامانة والمعتزلة **وكما الصحابة غروك الاماني** انقصي وانما ربه القباية  
الها في الحديث الذي ارجه البخاري مرواية في طرته وهو قوله صلح الامني يدخلون الجنة  
الاماني قالوا وماني قال ما طاعني دخل الجنة ومن عصاني فقد افي انتمى وذاك كمن قال  
الوصية السلام وكذا مرطط عنه كان موصي فانه كان يسمي الناس من علم على ما كوفي  
رواه في حاشي الفصول عن المحدث وقال محمد بن القبا والمحدث غزول مطلقا واما  
شمر بن سماعة على الاحتجاج وقيل الى وقت الفتنه وهو اخر ايام فتن وهذا يفرق الى  
واصل ابن عطاء وغيره من جند قالوا لا يشترط على وكلمة والوبر وغاشه وعنه ما قيل  
شهادته قال القصد بل ما بين على في مقوله واعتزله سعد الدين بانه قد اشتهر  
في السلف ان اول من عرف في الاسلام معونه قال في حاشي الفصول انصف الله من العصب  
وكان امر المؤمنين خفية فغيره ولا اهل الدخول في المعركة في القاسق عترة  
متعين وقال الباقلاني كونهم فيهم العيرول وعتر القزول فاحتاج الى التمدد لثا  
القطع بعدالة من لم يظهر فتنه معهم **لعمري** هذا دغلي من الصلاح الاجماع على بعد  
جميع الصحابة ومن لا يثق الفتن ومبهم كركه كل من ذلك باجماع ارسى عند هرت  
الاجماع قال الامام رضاه الله تعالى وهذا تلاك من الصلاح قوله تعالى موزد واعلى الصافي  
لا يعلمه لانه وقوله تعالى مستكر مريد الدنيا ومنكم مريد الآخرة مع قوله نعم من كان مريدا الآخرة  
الحوة الدنيا ورهنا الآخرة وهكذا تدركا ودي هو في الاحتجاج قوله صلح في الصحابة الذين موزون  
المخوف فيكون عنه فيما لا يدرك ما يعرف ما يعرف بقدره وان اجماع الامة على التمدد مع  
استعمال قضا اهل دفعه الجمل رضفين والفتن وان دما بعضهم بعضا اللهم الا ان يخرج اول  
عن الامة وكيف وهو كما لو اظهر الامة من هؤلاء الذين بعد باجماعهم ووت من شواهم  
ان كان يري بل خاص فليبره هو في عمل الاحتجاج الذي لا يقتضيه على عود القوي فزان  
في المعالجة ان يدعى خلا فمالان في مزل لا يكون انهما او في الصحة دفعة ولا اخر **قلت** هذا  
الكلام بسفي الفواد والاولم وديت عنه جوا الاضطراب ويزوي عنه فلم هو حديث  
محمول في الجواب المعتنا زاحا ذلك كثره وطا الفتنه **فسر** والطريق الى كون الصحابي  
صحابيا علمي وهو القوار كما في كسر حركات الصحابة واصحابهم وطى وهو الاتحاد ايضا  
من قس او منه ومنع بعضهم من قبول خبره انه صحابي **قلت** المختار في قبول الرواية  
هو العدالة وليس ذلك بشهادة ولا بد لروم قبول قوله انه عدل لا سيما الشافعي  
منه ومن ما ذكره لا سيما لا يعبروا بانه من نفسه ولا عترة الا بعد معرفة عدالة  
فلو قلنا في انه عدل استلزم لزوم **لعمري** على ما تقدم من معرفة ماهية  
الصحابي واقترب العتامة الكلام في كفته نقل الصحابة في وذكر الحكم اما كسبه من  
الصحابي فبمع مراتب الاولى ان قال بحت رتبته الله او احترق او حرقى وهو ذلك  
ما لا يفرق الله احتمال واستطه وهو واجب القول انما في الشايكة اذ قال فالت

من وعنه عن المحدث  
الذي في حاشي الفصول  
ومبهم كركه كل من ذلك  
باجماع ارسى عند هرت

في الصحابي  
الاصل في صحابي  
هو من  
في الصحابي  
الاصل في صحابي  
هو من







بجاءه  
المعنى  
بجاءه

[illegible]

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل القرآن  
مدرسة للعلماء والطلاب  
والله اعلم بالصواب



دحل الست وروزيه دحل  
دحل الست وروزيه دحل  
عنه قال الامام الميرزا قلم اذا  
كان غير الحنف والارادة لافضلون  
غير شكها عادة معاخذ على  
الجماع ولا شاعله من معاه  
من حق معلوله كمنه  
ووان كانت مرات  
وعلى لان يقول تنصوت  
في تلك المرات وان لم يكن  
اول صلبت كـ

[illegible]

في سنة الف وستمائة  
 في شهر ربيع الثاني  
 في يوم الاثنين  
 في سنة الف وستمائة  
 في شهر ربيع الثاني  
 في يوم الاثنين



فمقتضى بعض الناس  
 ليس يجوز  
 على وهو ان بعض الناس  
 الحكمه المشابهه  
 ٢٢ وهو ان بعض الناس  
 موجوده  
 ٢٣ الحكمه  
 ٢٤ الحكمه  
 ٢٥ الحكمه  
 ٢٦ الحكمه  
 ٢٧ الحكمه  
 ٢٨ الحكمه  
 ٢٩ الحكمه  
 ٣٠ الحكمه  
 ٣١ الحكمه  
 ٣٢ الحكمه  
 ٣٣ الحكمه  
 ٣٤ الحكمه  
 ٣٥ الحكمه  
 ٣٦ الحكمه  
 ٣٧ الحكمه  
 ٣٨ الحكمه  
 ٣٩ الحكمه  
 ٤٠ الحكمه  
 ٤١ الحكمه  
 ٤٢ الحكمه  
 ٤٣ الحكمه  
 ٤٤ الحكمه  
 ٤٥ الحكمه  
 ٤٦ الحكمه  
 ٤٧ الحكمه  
 ٤٨ الحكمه  
 ٤٩ الحكمه  
 ٥٠ الحكمه  
 ٥١ الحكمه  
 ٥٢ الحكمه  
 ٥٣ الحكمه  
 ٥٤ الحكمه  
 ٥٥ الحكمه  
 ٥٦ الحكمه  
 ٥٧ الحكمه  
 ٥٨ الحكمه  
 ٥٩ الحكمه  
 ٦٠ الحكمه  
 ٦١ الحكمه  
 ٦٢ الحكمه  
 ٦٣ الحكمه  
 ٦٤ الحكمه  
 ٦٥ الحكمه  
 ٦٦ الحكمه  
 ٦٧ الحكمه  
 ٦٨ الحكمه  
 ٦٩ الحكمه  
 ٧٠ الحكمه  
 ٧١ الحكمه  
 ٧٢ الحكمه  
 ٧٣ الحكمه  
 ٧٤ الحكمه  
 ٧٥ الحكمه  
 ٧٦ الحكمه  
 ٧٧ الحكمه  
 ٧٨ الحكمه  
 ٧٩ الحكمه  
 ٨٠ الحكمه  
 ٨١ الحكمه  
 ٨٢ الحكمه  
 ٨٣ الحكمه  
 ٨٤ الحكمه  
 ٨٥ الحكمه  
 ٨٦ الحكمه  
 ٨٧ الحكمه  
 ٨٨ الحكمه  
 ٨٩ الحكمه  
 ٩٠ الحكمه  
 ٩١ الحكمه  
 ٩٢ الحكمه  
 ٩٣ الحكمه  
 ٩٤ الحكمه  
 ٩٥ الحكمه  
 ٩٦ الحكمه  
 ٩٧ الحكمه  
 ٩٨ الحكمه  
 ٩٩ الحكمه  
 ١٠٠ الحكمه

في دار النكاح دار  
فقد فعلت كما لا بد في امر  
الخصم سنة

منه من انشاء الله تعالى  
في الثاني من شهر ربيع الثاني  
سنة ١٢٨٥ هـ











السلامة والرفاهية  
التي تشعقفت منها

الامر في كفة شديدة وتعتبر في ذلك وهم اذ ان محمد بن موسى ولهذا اعتبر في العلم عليها السلام فان  
له من بصره الاصل في كفة في الارتفاع **مسألة** **وإذا احسنت الأمة على قولين** أمّا  
في حكم واحد مسته طائفة ومنه أخرى مثل ان يقول بعضهم كل الطهارات نفس في الله ونحو  
بعضهم كل الطهارات سبع عن الله أو في حكم مختلفين يجوز ان يوجب بعض الأمة الله في الوضوء  
ولا يحل الصوم من شرط الاعتكاف ولا يوجب الساقط في الوضوء وبمقوله الصوم شرط في  
الاعتكاف في إخراج قول ثالث اطلاقاً وتفضل الاطلاق لا قبل لا كقولنا أمّا والمجهول ذلك لا يجوز  
وهو واحد قولهم بالله الثاني في الظاهرية المحمديّة وهو واحد قول المؤيد بالله وظاهر كلامه ان القياس  
المتفضل للمصنوع أو بالحسن والشع الحسن والمتأخرين وهو انه اذا احسنت الأمة على قولين  
**خارجاً عن قول ثالث ما لم يرفع القولين الأولين** اذا لم يمنع ان لم يرفعها فإراد رفعها  
كان حرقاً لا محذور في غير وجهها وهو انه لو قال بعضهم لا يقتل مسلم يربي ولا يصح مع الطاب وقيل  
أخره فقتل يرفع ولو كان ذلك بالقتل لا يصح أو لا يقتل يرفع لم يكن متبعاً للاتفاق لانها مستلزمة  
حالت في غيرها معها وإنما المانع بحالته الكفر بما افقوا عليه ومن أمّا ما رفعها القولين من الجحد  
مع الآخر لأنه مثل سقوط الآخر وما خالفه في ذلك وقيل بقاها في الجحدان بالثاني مع الاتفاق مع القولين وقيل  
الفكر اذ اظهرها المشرى ثم وجدها غيباً فقتل الوضوء مع الرد وقيل بل يرفع ما عرّش القصاص وهو  
بما روت بهما بكونا وبما روت في قوله يرفعها ما كان ذلك بالرفع للاتفاق على امنا لا يرد بحالته  
في الطهارات وقيل بغيره في جميعها تمسكاً وضوءاً وعتلاً وقيل بغيره في البعض والقول بانها  
لا تقتل في جميع قولين ان يرفع الاتفاق على انما شرط في الجملة وقيل بالاولى رفعها فتحسبها بغير  
العواصم الحنون والعتة والرق والقرب والحل لأنه مثل يرفعها وقيل لا يرفعها في جميعها  
فالقول في الفرق وهو انه يرفع البعض من ادوات الآخر قول ثالث وأما في مسألة مرفوعة  
وكما علم مع اب وزوج أو زوجة فقتلها البتة من اصل المال في مسلمة الزوج والزوجة  
وقيل بل ما بقي بينهما الفرق وهو القول بانها البتة هي مسلمة وبما سألني في مسألة وهو في  
الثاني وفي كل مسألة مرفوعة فلم يرفع القولين فإجابته **مسألة** ما اذا اذنعوا على انه  
لا يقتل بين القولين لم يحرك أحداث القتل اذ هو بحالته لما احموا عليه من انه لا يقتل ذكره في  
في الجرح **وكذلك** أي كإحداث قول ثالث ان لم يرفع القولين **أحداث دليل على**  
**وتأويل ثالث** بعد استدلال الأمة بدليلين وتوصلها بتقليد دنا وبما سألني  
خلاف هذا الحديث منها وهو قولنا أكثر أمّا والمجهول وعند بعض لم يترجمه والشيخ  
لا يجوز ونوقف اسو الحسن في إخراج دليل وتغليل وكذا لو قيد الله برفع هو يرفع  
امّا وجمهور الحكمين من إخراج تأويل كذا المصنوعان كان الدليل أو التأويل من  
جهة النقل متنع لاس حجة الطرح خارجاً **قلنا** لاننا من ذلك فوجب حوازه وايضا  
فلو كان ممنوعاً لم يترك السلف الكاره وهو لا يشككون في الباطل والعلم ان العلم  
المتأخر من لم يزل في كل عصر يستنبطون أدلة ويستخرجون دواويل وقيل بالادراك والاد  
لعل الله في الارض يفتنه العلم المستخرج من بعد اكمل وكما قول الثالث كالمواخلة  
في بعض حكمة النفاض في البرزخ على القولين فيمن ان العلم الجليل ومن الطغمة فان ذلك

[illegible]



٣٠ عروجه امساعة  
 عاقله بعضا ولا تفت  
 والديك عنة ولا تمل من  
 لائق العشرة  
 عه وجه امساعة صا  
 او الما عوا اعم حنا  
 نايه كمن لعل المع  
 مله اعماعه على الخا  
 م

وَالْعَقْدُ مِنَ الْعَقْدِ  
مُتَّحِنٌ

70



٤ فليس محمد بن عبد الله  
يقول يا ابي جعفر عليه السلام انك  
تعلق في حبس حتى تموت كما لم تقبل  
حبس بل في حبس بعد العزاف  
قد رهاها صاعداً على

ان صرت الى بلدي  
انحللت ابطام سدي  
قال ولست اعلم الحق  
تار مع مقدمه ابن  
على الدواوين

هذه هي الامور التي ينبغي ان  
تكون في يد كل واحد منكم  
في كل وقت

عنه انه انما وقع فيه  
و لم يشك فيه

[illegible]

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

من حقيق **باب** ان ذلك معلوم قطعا من محض ومطابقة في الكتب الصحيحة  
2. الاحاديث النبوية **فصل** والقوانين ما وضعه الاجتماع على استر على الاجل  
اد قد تقع علمنا كاجتماع المسلمين على ان الله تعالى الاثام له ويؤد ذلك ولو سلمنا فان  
كونه حجة او على لود اعلم على ان الذي ان حكما ان مجازة له به صادق او على حق



۴۰۰ - ای لاجپت  
اجماع میں  
دارالعلوم  
اکمل

المسيح عليه السلام  
وهو ان اعاد صلاته  
سليماً الى اهل البيت  
الافرنانج

25

قصیدہ

[illegible]

الجمعة  
اليوم  
فما كان من ذلك  
الاستعداد الذي  
أقامه وعده على  
الأمة بعد الحادثة  
أن ترضى الأمة  
بما في سيرة صلاحه  
وغيره مما جعل  
للإمامة أهلاً للشيء  
من صفاته وأحواله  
لما لم يكن له من

ارم علی ان خلاف الصواب  
 فی الامور انما هو فی  
 الامور الذی لا یجوز  
 فیها خلاف الصواب  
 واما فی الامور الذی  
 یجوز فیها خلاف الصواب  
 فاما فی الامور الذی  
 یجوز فیها خلاف الصواب  
 فاما فی الامور الذی  
 یجوز فیها خلاف الصواب

فانما هذا هو الحق الذي لا ريب فيه  
والمؤمنون هم الذين آمنوا به

١٠  
 والاشجار والنباتات والحيوانات  
 والجمادات كلها من خلق الله تعالى  
 والاشجار والنباتات والحيوانات  
 والجمادات كلها من خلق الله تعالى

سئلوا النصارى  
عن سرادق اهل  
البحر فانهم



انما هو في الحقيقة  
الشيء الذي كان  
في عينه من قبل  
كان في العقل الطاهر

فمن لم يكن له عقل  
مستقل لم يكن له  
عقل مستقل ولا شيء

فمن لم يكن له عقل  
مستقل لم يكن له  
عقل مستقل ولا شيء

[illegible]



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطاهرين

تتم الاصل والفرع بل قامت عليه اماره طنبه وهو ما تخاد منه اصول مسئلة الحكم بحسن  
تدبر الى كل واحد منهما ولكن اولى شيئا باخرهما مثاله ما يقول في الوضوء عند  
فيه اليه كالصلوة وقول كفى طهارة بالتا فلا يحس فيه اليه كما مر في الخامسة فقد  
عاده اشلا ب كما توكى الصلوة والمراد الخامسة فصح مما لا يقفاز الى النظر وترجع  
الى الشك في بسمه الياس باعتبار كماله **البيان** وهو ما ذكر في العلة  
اتحادية بين الفرع والاصل كونهما ليس للبيد على كماله مع الاشكال **وقاس**  
وهو ما لم يكر فيه وانما يجمع بينهما ملازمهما من كماله اليك على كماله مع الراجحة  
او ان كماله في العقل متساوي وجوب الصانع على العقل كماله مع الراجحة  
هي العقل العبد وان اوج كماله في العقل كماله مع الراجحة  
وحصل في الاصل وهو وجوب الدية عليهم في الاصل وبسمه هذا الاعتبار ايضا  
الياس مع وهو ما كان كماله في العقل كماله مع الراجحة وبسمه  
وهو خلا فله وهو ما لا يشتمل على الوضوء المناسب وانما علة الشهادة وهي وصف بوجه  
المناسفة بان يصير بعضا واجام اوسر وقتما و **وقاس** ايضا باعتبار  
المناسفة في العلة والمخالفه فيما **البيان** وهو انما لا يسلو كماله في العقل  
واكتفى لثا وجب الصوم في الاشكال بالدين وجب لثا كماله في العقل  
فانما لثا لم يكتفى بالدين بل بغيره وكان كماله في العقل كماله مع الراجحة  
على المرافة فلا يفتي منها كماله في العقل كماله مع الراجحة وبسمه  
الجهل وهو المناسفة في العقل كماله في العقل كماله مع الراجحة وبسمه  
العقلية وشرع في المرافة باعتبار اشتغال العقل وهو ما لا يشتمل على العقل كماله في العقل  
وهو خلا فله باعتبار اشتغال العقل وهو ما لا يشتمل على العقل كماله في العقل  
بالك في الاصل والمناسفة في العقل كماله في العقل كماله مع الراجحة وبسمه  
بسمه في العقل كماله في العقل كماله مع الراجحة وبسمه  
على الصانع الا الياس العقل كماله في العقل كماله مع الراجحة وبسمه  
عليها ومجرد الخوض لا يكتفى على الصانع الا اذ اعلمنا بطلان حديث لا يحد له وانما اعلمنا ذلك  
استدلالا ولا طريقا لاحتجاج الحادث الى حديث الاحتجاج افعالنا البنا والاملا كماله  
الى العقل بغيره فاد اعلمنا احتجاجنا وان علة الاحتجاج انما هو الحديث فتساقط كماله في العقل  
العالم بعد التدرج يعرف ان لا طريق الى اثبات الصانع الا الياس وخالف في ذلك القوم  
واولئك من الامام يحيى والزيدي وتلكوا في ثمانية طرقا غير هذا بان يقولوا ان العالم  
خارج مع اجزاء فلا يدرى من موضع الكلام ولما شرعيه فقد اختلفوا في المعبد  
فالقول بالبر ورواه عن ابي وشارح الحديث ان معنى المعتد الاحتجاج الياس  
وانما في الفرع بالاصل وكذا على المعتمد خاتمة واعرض عن ضد الدين في بسمه للمعتد  
حت قال هو ان يوجب الشارع العقل كماله في العقل كماله مع الراجحة وبسمه

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطاهرين

وارز عقله وتما دواه في الجوهرة عين اول الحسن وترواه في العقيدة ايضا  
القول اما العقل فاننا اذا قلنا بامارة شرعية عليه حكم الاصل في علمنا بالعقل او  
بالجس سويتا في شي اخر فالعقل يوجب قناتك كذا الشيء على ذلك الاصل مثاله ذلك  
اذ اعلمنا بطرق شرعية في شرع كماله في العقل كماله مع الراجحة وبسمه  
ذلك اماره عند الطن كونه شديدا هو علة في علمنا بالعقل وجوب ديان البيد  
على امر حيث حصل فيه مثل شديدا امر وانما ذلك ان كماله في العقل كماله مع الراجحة  
فصح في العقل ما قامت فيه اماره المضرة ودعينا ضرورية ان اماره المضرة  
قد قامت في البيد كماله في العقل كماله مع الراجحة وبسمه  
النفوط واما التبع فسياتي وهو جامع الصجاة ودهم جمهورنا والنتكس  
الى انه وازد سماعا في ترواه ابو الحجاب ع في الحسن وكل من قال بغيره عقلا قال  
بغيره الا العقل كماله في العقل كماله مع الراجحة وبسمه  
ابو الحجاب ع في الحسن والعقل **وقد سئل الحنف في كونه دين** شرعا كماله في العقل  
واحوار واما حاطو النظام والامامية والحقير والاسكاف فيقولون ان كماله في العقل  
له من جهة التبع فليس دليلا على اختلاف العقل لانه لم يوجد في التبع ما يدل عليه وقيل بل  
لوروده باطلا وهو راي الامامية وادعوا اجتماع القارة على ذلك وهو غير صحيح  
واختلفوا فيه عقلا فبطلان خبر وهو راي الظاهرية واهوار و قيل تمتع وهو راي  
الناس في اختلافهم في شرعية فقط وهو راي النظام لان مواليه يات على كماله في العقل  
الملايمات والرفق بين المختلفين وشرعا وازد خلا فله اد توف بين الامثلة المتمايلات  
كما يجب العقل من الحق وك البول والفاط وها اذ منته وبعو ذلك وجمع بين المختلفين  
كالخاتم العقل في الرد والربا وكذا في العقل والواطي في الصوم والمطاهر قال  
الحاكم وروى عن الحديث ان جعفر بن محمد الصادق ع سأل في حجة في ابطال الياس  
فقطعه وقيل في كل شرع وهو راي الامامية لا الاحكام الشرعية لا يعرف بالعقل لان  
طريقه الطن وهو كماله في العقل كماله مع الراجحة وبسمه  
حيث الامام الكتاب او خبر متواتر الا فالعقل فقط وقالت الامامية بل ينفو  
الاسام المقصوم وقالت الطاهرية بل المقصود ولو كانت اتحادية قال بعض المتأخرين  
بالحديث و ما قاله المخالفون من منع العقل كماله في العقل كماله مع الراجحة وبسمه  
**احتجاج النجاشية** على العلوية فان علمهم بكونه وشاع وداع ولم يكره احد اذ **هو كماله في العقل**  
**من قاسي وساكن شكوك** وهذا الاجماع وان كان سكوتنا وهو طن في العقل  
طن لاطن لان **المسئلة** قطعته والقادة بعضا بان السكون على مثل هذا  
الاصل كماله في العقل كماله مع الراجحة وبسمه  
بسم بالواو من جمع كماله في العقل كماله مع الراجحة وبسمه  
اجماع كماله في العقل كماله مع الراجحة وبسمه  
فليسا من جهة قطعنا والفاصل كان احاد افعالهم لا يترك وهو ان الصجاة كماله في العقل

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطاهرين

Copy







نفسه لانه  
تعلمه لاول  
في سنة ١٩١٥  
من اهل  
البحرين  
والبحرين  
والبحرين  
والبحرين

مكتبة المرحوم السيد محمد باقر  
تبرعت بها في شهر ربيع الثاني سنة 1345

دوه ورواه ودهو علی دهری  
 الذی قد ورد في الشطر والآخر  
 وفي رواية الكثرة الشتر الا ان  
 والمثل الجاسم لا يرد في الاخر  
 والقطر الجاسم وهو الذي في  
 دهری ودهو علی دهری  
 الفصحی ودهو علی دهری  
 لان الذي في الفصحی  
 اوسع منه او هو على  
 عليه فانه في الفصحی  
 الفصحی فانه في الفصحی  
 ودهو علی دهری  
 ودهو علی دهری  
 ودهو علی دهری

الكتاب







[illegible]

اولا

[illegible]







[illegible][illegible][illegible]



م. وان الموضع من تحت  
بعضه على ان كان في  
الارض السابعة بعد اربعين  
عنه وكان له في عرف الكثر  
سماحه فغير انه قال سبعة  
انما حصل بعد ثمانية

۲۱۲

وتم بعد هذا ما ذكره العلامة بل لا بد من  
تعليل ذلك فيه لا غير ذلك  
الى الابد والى الابد والى الابد  
عدا ومنه الى الابد والى الابد  
الساكنين في هذه الدنيا

٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١  
 ٤٧٢  
 ٤٧٣  
 ٤٧٤  
 ٤٧٥  
 ٤٧٦  
 ٤٧٧  
 ٤٧٨  
 ٤٧٩  
 ٤٨٠  
 ٤٨١  
 ٤٨٢  
 ٤٨٣  
 ٤٨٤  
 ٤٨٥  
 ٤٨٦  
 ٤٨٧  
 ٤٨٨  
 ٤٨٩  
 ٤٩٠  
 ٤٩١  
 ٤٩٢  
 ٤٩٣  
 ٤٩٤  
 ٤٩٥  
 ٤٩٦  
 ٤٩٧  
 ٤٩٨  
 ٤٩٩  
 ٥٠٠  
 ٥٠١  
 ٥٠٢  
 ٥٠٣  
 ٥٠٤  
 ٥٠٥  
 ٥٠٦  
 ٥٠٧  
 ٥٠٨  
 ٥٠٩  
 ٥١٠  
 ٥١١  
 ٥١٢  
 ٥١٣  
 ٥١٤  
 ٥١٥  
 ٥١٦  
 ٥١٧  
 ٥١٨  
 ٥١٩  
 ٥٢٠  
 ٥٢١  
 ٥٢٢  
 ٥٢٣  
 ٥٢٤  
 ٥٢٥  
 ٥٢٦  
 ٥٢٧  
 ٥٢٨  
 ٥٢٩  
 ٥٣٠  
 ٥٣١  
 ٥٣٢  
 ٥٣٣  
 ٥٣٤  
 ٥٣٥  
 ٥٣٦  
 ٥٣٧  
 ٥٣٨  
 ٥٣٩  
 ٥٤٠  
 ٥٤١  
 ٥٤٢  
 ٥٤٣  
 ٥٤٤  
 ٥٤٥  
 ٥٤٦  
 ٥٤٧  
 ٥٤٨  
 ٥٤٩  
 ٥٥٠  
 ٥٥١  
 ٥٥٢  
 ٥٥٣  
 ٥٥٤  
 ٥٥٥  
 ٥٥٦  
 ٥٥٧  
 ٥٥٨  
 ٥٥٩  
 ٥٦٠  
 ٥٦١  
 ٥٦٢  
 ٥٦٣  
 ٥٦٤  
 ٥٦٥  
 ٥٦٦  
 ٥٦٧  
 ٥٦٨  
 ٥٦٩  
 ٥٧٠  
 ٥٧١

و هو ان يكون الغرض من  
الحكمة العلمية صلاح العباد وصلاح  
الدين و لا يكون الاصلاح كماله  
مع الكثير من الزنا و ما لا يلحق  
اللعنات و لا يلحق العار و لا يلحق  
الوصف على المؤمن و لا يلحق

*[Faint handwritten notes or bleed-through from the reverse side.]*



١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

من لم يزل يراة الشمس  
 وراة القمر في كل يوم  
 فليس هو الذي يراهم  
 بل هو الذي يراهم في  
 كل يوم

والتحقيق في هذه المسألة  
والإجابة عنها  
والإجابة عنها  
والإجابة عنها



[illegible]

هذا الشعب كثير  
سوداء ورجل العرق  
والعرق فانه عليه كرايا  
الملك من الملوك من موطن  
نه شين

[illegible]

على الايمان  
 كما انك في عدم  
 علمك لا تعلم في عدم  
 عدمك لا تعلم في عدم  
 ولم تعلم في عدم  
 اعلم ان هذه البنية العلية  
 والنسب والقبس والعرف  
 بما دارت عرفت الا بها  
 ومسلات اعلمت على الا بها  
 ولكن اما لعل في عدم  
 الدار الشك والنعيم فيها  
 في العلم والحق في العلم  
 في العلم والحق في العلم

والعدم مع عدم فاعلم جريده قد تم تقدمه و منها انه يقع ان تكون اشياء اما ان يكون شئ  
كالرأى و حجب الجسد او عدمه كالاشراف في عدم هاد الضيق و منها انه يقع ان تكون  
مجردة و هي حيث تكون ذات وصف واحد كالاشياء و قوله من اوصاف معدة قد  
وقع كقولنا عند غروب الشمس فانها علم في المصاحف و منهنه والاشياء ان يكون مركبة و محمولات  
الغلة من هذه الاوصاف اقواها في المضاحك وهو القتل والعزبة والعزبة و فيه سرطان لها  
احزان منها السانف لا تمنع ان يكون الحيثه الاخفا عتبه من اوصاف معدة و مما يلقى عليه  
بالدليل اما برة لا صريحه منق و مناسبة و اما باستسباط من متروا منه كما يدرج  
في الواجب و ما يست به علمه الواحد سببه غيلة المتقدر من غير ترقى والفرق في حكم  
و منها انها و ان يكون خلفا في جعل الحكم اما لانها كالطعم في الزينات عند من غلب به  
و اما مافرقا كالضغرة اذا غلبه فساد البقع و منها انها قد تكون حكمها عملها كالاشياء  
و قد يكون حكمها شرعا كقولنا ان كل خير من كونه سبعة لان الخامسة حكم شرعي و اما  
اذا كانت اشارة مجردة و ذلك طاهر للقطع بانها امتناع في جعل الشارح انما يمكن اشارة  
الاخر بان يقول ان احرمت كذا فقد حرمت كذا و اما اذا كانت بمعنى معنى الناعف في  
كونه مطلقا وهو المختار و قيل لا يجوز مطلقا و فصل من الجواب فاما ان كان البطلان اعتبارا  
على حصول مصلحة كالتفصيل جوار من الشارع حوا ربيعة جاز وان كان باعتبار على دفع  
مفسدة كغلب بطلان سبع المسته بالخاصة لم يجوز بطلان المقصود حصول المناسبة في  
انها الحكمين فهي ليست في احدها كان هو الغلة والاخر المغلوب دون العكس ولا في  
للمنع و منها انه و روي عن غيلة واحدة حكمان فصاعدا اما اسات كالسرة للقطع  
والمسوق هكذا ذكر في الفصول و ذكر عند الذين ان الشريعة عند القطع لمصلحة الحر  
و للغير جبر الصاحب المال او بطلان كالحق في عدم حوا الزاوة والضوم و جبر  
المشدد والعرة والوطى قال في الفصول فاما السبب كالغروب لخوار الانظار و حجب  
العود فموجب انفاق وحصل الامام بحيث هذا المال للامانة لبا قال من الجواب ان كالمالك  
ما راد ذلك بلاحلاف وان كانت بمعنى البناءت واللاف وقد يكون الاحكام الصادقة  
من غلة واخرى من غير شرط كالحيض وقد ما توعنا مطلقه حكم ومشروطة حكم اخرا كالزنا فانه  
بوجه الجسد مجرد و الزوج بشرط الاحصان وقد نصرت الحكمان بشرطين كانهما فانه يصدر  
عنه القود بشرط التعبد القدر وان يصدر عنه الريبة بشرط كونه خطا و بشرط كانه قتل فانه يصدر  
الريبة والكفارة بشرط كونه خطا وقد نصرت الاحكام التمهالة على عقل مختلفه نحو ما  
نقوله لو كان الرافا والزرد و قتل النفس بغير حق في النكاح بلغة فان كل واحد منهما مستحق القتل  
وقد بانما بلهنا الانفاق في الصورة وقد تور القتل المائنة في احكام مختلفه نحو ما نقول  
في القتل فانه عقابا لم يورث في القود اذا كان عمد و في الريبة اذا كان خطا و كالمزنا فانه يورث  
في جرم الخوف جلد البكر وقد يكون كل احكامها في عقل و ذلك ما نقول في بعضا في محل  
المخلد والرجم و هما في عقل واحد وهو الشخص الزاوي وقد يكون بعضها في محل وبعضا في محل  
اخرا كالقود و المحرمات على تركه و اقران في تركه عسكات الرجل لها و ما ستر

دم لای تمکین السری لیکون معش  
 عشقه مشهوره الایع والایع  
 الایع الایع الایع الایع  
 وقع المصداق الایع الایع

والله اعلم











وذلك انما الى انه العلة وهو مثال الاستدلال **ومنها ذكر وصف مناسب** **مثل القاصي القاصي وهو غصن** فان فيه نبهنا على ان العصب علمهم جواز الحكم لانه مسووس للنظر ومرجئ للاضطراب ومثل اكره العاقل واخبر الحكم وذلك لانه الفهم الشارح واعتباره للناسات معلل من المقارن مع الفهم لكن الاعتناء وحظه صغلة **لهذا** وهذا اذ اذكر الحكم والوصف جميعا فانه انما بالانفاق فان ذكر احدهما فقط مثال ان يذكر الوصف صريحا والجمع مستغنى عنه مثل قوله تعالى واخبر الله البيوع فان جعل البيوع وصف له فذكر فعله منه حكمه وهو الوصف الصيغة ومثل ان يذكر الحكم والوصف مستغنى عنه وذلك كثر منه اكثر العلة المستغنى عنه مثل حرمات الخمر فقد اختلف في ان هل يكون انما تقدم عند التعارض على المستغنى عنه نصرا بما يقتضيه كمالها انما يتأخر على انه انما ان العلة بالحكم وان قدر احدهما قبل ليس بانما يتأخر على انه لا بد من ذكرها معا والاختار وفاقا لأكبر المحققين ان الاول انما لا يتأخر لان ذكر علة الحكم كذكره لا يستلزم انما يتأخر كالحل للصحة البيوع **ومما ذكره** من انواع الاما حواله عن فعل في وقت معين وادواته على انما في ذلك الفعل ادشعرا عن غيره كونه ما تمام الواجب هو قوله تعالى اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الي ذكر الله وذكر البيوع فالهوى عن البيوع بعد الامر بالسعي منه على ان العلة في حكم البيوع حينئذ كونه ما تمام الواجب **ف** بشرط المناشئة لجهة علة الاما ان يصح التعليل بينهما كما في لامع القاصي وهو غصن فانما في نفسه لم يشترط كونه ما تمام الاما لجهة من غيرها وقد وجد وقبل بشرط مطلقا وقيل لا بشرط مطلقا واحدا انما الحجاب الاول ونصر المبرق علم واما صاحب الفصول فقال ما لفظه والعلة الثانية بالامان المناشئة لهما معا فاقا ولا بشرط وفاقا للجمهور وظهور من استنباطها ومطلق اعتبارها لا يجوز تغييرها كما لخصت بقية قوله طمنا لانه لا يصح القاصي هو غصن مطلقا لخصه لانما اعتبر به والى كان انطلق لفظ الشارح قال فاما سعيه من كونه لغتها او لغيره فبغيره يجوز ما انواع الادلة **لهذا** طاهر كلام الجمهور ان تنسبه النص فطعن ان ست في كلام متواتر وقال له وادى بل طعن مطلقا وهذا فان علة لحرم الخمر التي هي استكراهه وان كان القرآن هو الذي ينسب عليها فهو قوله تعالى انما يريد الشيطان ان يوقع بينك العداوة والبغضاء **فالتأني** اي الطرق **التبر والتقسيم** السبر هو ان يختار الوصف هل يصلح للعلة او لا والقسيم هو قولنا العلة اما كذا او كذا **وبينهم** هذا الطريق في استنباط اصحابنا **محنة الاجماع** وذلك حيث جمع على ان حكم الاصل معلل على شئ قبل الحكم فقط من دون ان يصدق على نفس غلته والا كان هو الاجماع وقد تقدم بعد معرفتنا الفرق بينهما قال الامام المصنف علم وجه تسميته محنة الاجماع ان العلة في تعويذ لغيره الوصف الذي اشار كونه علة الى الاجماع **والاجماع** انما هو ان يوافقوا في الحكم او في العلة او في كليهما

الاجماع  
الاجماع

وذلك انما الى انه العلة وهو مثال الاستدلال **ومنها ذكر وصف مناسب** **مثل القاصي القاصي وهو غصن** فان فيه نبهنا على ان العصب علمهم جواز الحكم لانه مسووس للنظر ومرجئ للاضطراب ومثل اكره العاقل واخبر الحكم وذلك لانه الفهم الشارح واعتباره للناسات معلل من المقارن مع الفهم لكن الاعتناء وحظه صغلة **لهذا** وهذا اذ اذكر الحكم والوصف جميعا فانه انما بالانفاق فان ذكر احدهما فقط مثال ان يذكر الوصف صريحا والجمع مستغنى عنه مثل قوله تعالى واخبر الله البيوع فان جعل البيوع وصف له فذكر فعله منه حكمه وهو الوصف الصيغة ومثل ان يذكر الحكم والوصف مستغنى عنه وذلك كثر منه اكثر العلة المستغنى عنه مثل حرمات الخمر فقد اختلف في ان هل يكون انما تقدم عند التعارض على المستغنى عنه نصرا بما يقتضيه كمالها انما يتأخر على انه انما ان العلة بالحكم وان قدر احدهما قبل ليس بانما يتأخر على انه لا بد من ذكرها معا والاختار وفاقا لأكبر المحققين ان الاول انما لا يتأخر لان ذكر علة الحكم كذكره لا يستلزم انما يتأخر كالحل للصحة البيوع **ومما ذكره** من انواع الاما حواله عن فعل في وقت معين وادواته على انما في ذلك الفعل ادشعرا عن غيره كونه ما تمام الواجب هو قوله تعالى اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الي ذكر الله وذكر البيوع فالهوى عن البيوع بعد الامر بالسعي منه على ان العلة في حكم البيوع حينئذ كونه ما تمام الواجب **ف** بشرط المناشئة لجهة علة الاما ان يصح التعليل بينهما كما في لامع القاصي وهو غصن فانما في نفسه لم يشترط كونه ما تمام الاما لجهة من غيرها وقد وجد وقبل بشرط مطلقا وقيل لا بشرط مطلقا واحدا انما الحجاب الاول ونصر المبرق علم واما صاحب الفصول فقال ما لفظه والعلة الثانية بالامان المناشئة لهما معا فاقا ولا بشرط وفاقا للجمهور وظهور من استنباطها ومطلق اعتبارها لا يجوز تغييرها كما لخصت بقية قوله طمنا لانه لا يصح القاصي هو غصن مطلقا لخصه لانما اعتبر به والى كان انطلق لفظ الشارح قال فاما سعيه من كونه لغتها او لغيره فبغيره يجوز ما انواع الادلة **لهذا** طاهر كلام الجمهور ان تنسبه النص فطعن ان ست في كلام متواتر وقال له وادى بل طعن مطلقا وهذا فان علة لحرم الخمر التي هي استكراهه وان كان القرآن هو الذي ينسب عليها فهو قوله تعالى انما يريد الشيطان ان يوقع بينك العداوة والبغضاء **فالتأني** اي الطرق **التبر والتقسيم** السبر هو ان يختار الوصف هل يصلح للعلة او لا والقسيم هو قولنا العلة اما كذا او كذا **وبينهم** هذا الطريق في استنباط اصحابنا **محنة الاجماع** وذلك حيث جمع على ان حكم الاصل معلل على شئ قبل الحكم فقط من دون ان يصدق على نفس غلته والا كان هو الاجماع وقد تقدم بعد معرفتنا الفرق بينهما قال الامام المصنف علم وجه تسميته محنة الاجماع ان العلة في تعويذ لغيره الوصف الذي اشار كونه علة الى الاجماع **والاجماع** انما هو ان يوافقوا في الحكم او في العلة او في كليهما

الاجماع  
الاجماع

الاجماع  
الاجماع



على انه لا بد من علمه و قال الامام الحقن لو كان مجرد الاجماع على جعل الحكم مستقلا  
 ناشات الحكم الخلة كما ذكر المحقق على شرحه من جهة من جهة لا يستغنى عن الجحضر  
 والابطال والمناسبة والسنة والادلة قطعا في ثبات العلم هذه من مستند من مستند  
 هذه التاكيد للاجماع من الغرض على ان كل حكم لابد له من علمه على سبيل الشهور  
 والا لا يجوز ان يكون بغير علمه العباد والمحقق فاذ المسئلة الى اثبات العقل  
 هاهنا هو المحضر والابطال والبرهان والقسمة **هو حصرا لا وصفا** **الموجوب**  
**في الاصل** الصالحة للعقلية في مجرد والتحقيق ان المحضر راجع الى التفسير **لربط**  
**التفسير** بما صفا والتحقيق ان الاصل راجع الى التفسير **الا واصل** منها  
 وهو المدعى عليه او اكثر اذ ادى الى علمه **تفسير** كونه علمه مثلكه ان يقول  
 في اس المذنب على الترتيب في المفاضل وقد اجمع على ان يجرى لعله من غير تعيين للعلم  
 بحيث عن اوصاف الترتيبا وحده ثم ما يقع عليه للترتيب في احدى الراي الا  
 الطهر والقوت او الكيل لكن الطهر والقوت لا يقع لركب عند التامثل لوجوب  
 عدم الفاضل في الترتيب مثلا مع انما التست بطهونه وفي الملح مع انه لا يقع  
 فتعين الكيل وتلقى قوله بحيث فلم احد وصدق منه لعدالة وقد تبين  
 ودله ما يغلب من عدم غيره لان الاوصاف الفعلية والشرعية مما لو كانت لها  
 حسنت على التاثير عنها او يقول لان الاصل عدم غيره فان بذلك يحصل التيقن  
 المقصود ثم ان من التعارض صفا اخر لزم المستند ابطاله اذ لا يستلخص  
 الذي قد اذ غاه المستند بروية ولا يلزم ابطاله ان غايته يمنع مقدمة  
 من معارضا بيلة ومعضاه لروية الدلالة علمنا دون الاستقطاع والابكان  
 كل منقطع منع قطعا وهو خلاف الاجماع والمحميد يرجع ذلك الى **لعمري**  
 وطرف **ابطال** **صاعدا** اي البناء في ثلاث **امتنان** المستند **هو الحكم** بالبناء  
 في الترتيب الفلاحة فقط **من دونه** بفعلات المخدوف لا اثره وهذا الطريق ينبغي  
 الانعاش مثاله الموت باطل في العلم روي وليس بقوت **او لسان كونه وصفا**  
**طريقا** من حشر ما علم من الشارح الفاروق اما مطلقا كما لا خلاف في بطول النظر  
 فانه لم يتغير في القضاء ولا الكفارة ولا الارث ولا العتق ولا غيره فلا  
 يغفل عن اطلاق ما بالتمسك الى ذلك الحكم وان اعتبر في غيره وذلك كما لو تفرق والاشبه  
 في احكام العتق فان الشارح وان اعتبره في الشهادة واما القضاء ولاية الكفاح  
 والا فلهذا قد علم انه الغاء في احكام العتق فلا تعلل في احكامه **او لعدم ظهور**  
**مناسبة** **والمجب** ظهور عدم المناسبة بطلان وكفى بنا طر ان يقول تحت  
 فلم اجد له مناسبة ولما هو **المطلوب** وصدق فيه انه عدل فان قال  
 المعارض البناء ايضا كذلك للمستند ثبات مناسبة لانه امثال طريق  
 الترتيب الى طريق الاخالة وان كانا فلهذا المستند في عدم علمه المخدوف كان حكما  
 باطلا معين القوت بالتعارض ولزم المستند رجوع الوصف الحاصل مسره على

نحوه

الحاصل من خبر المعارض وسناني وجوه الترجع في باب ومما ارجح وصف المستند  
 موافقا للعدول الحكم اذ لو كان وصف المعارض موافقا لعدم العدول لاق التعديل او القوت  
 حكما وكثره فانه مما وكذا حكمه اكثر تغديا لما ذكرنا **في الاجماع**  
 على بطلان الاصل ان كان قطعيا وعلمه انما هما المحضران في التفسير **مقتضى**  
 وان تعللنا بطلان الاصل من اجل منها فالعلة قطعية ومثاله الاجماع على تعديل كثرين  
 قال ان الله ظالم ثم اذ انظر ان يكون اكثر للعدول او المحضر والعصاة واعتقاد  
 فعل الظلم يعني ان اكثر لا اعتقاد فقط وان كانت السلة طنية او بعضها هي  
 طنية مثاله اجماعهم على ان الولاية على الصغيره اليك في بعض ما مطلقا واجبا  
 على ان العلة ليس الا الضعف والبقاوة ثم سئل ان كانت كون الصغر هو العلة  
 بدليل طبي ومقول لو كان الضعف هو العلة للزم موت الولاية على الصغير والثب  
 وقد قال صلح الثب اخبر سفيهما ولبها وجود **في** **وحيث**  
 يكون التبر بالفي والاثبات هو الحاضر والاهو المستند وهو لا يستد  
 العلم فان لم يكن اجماع على ان حكم الاصل مغلل وكان التبر غير حاصر  
 فتعد المرحوم انه ليس بطريق الى كونها علة لانه غير منه فمقتضى الطق وقال  
 الباقيات بل طريق لا يثارة الطق وقال الامام في محل الجواب ولا يسمى  
 حنيفة اجماع واعلم **ان شرط هذا الطريق** الذي هو حجة الاجماع  
**وما غدره** وهو المناسبة والشبهة على قوله وخاصة طرق التسلسل  
**الاجماع على جعل الحكم في علم** **منه** **بعض** **القطعة** في محل من محال اذ لو  
 وقع على التعيين كان هو الطريق وليس ما نحن بصدد من المراد بذلك الاجماع  
 اجماعا حجة الخوض كما هو ظاهر لغيره والمخوفا في حجة الاجماع او الشبه  
 فقط يكون عدم الفاضل محملا على بطلانه مثله في حصول التعيين بتبر او شبه  
 وفي المناسبة ايضا على قوله المضاف كما لا يخفى على تعديل عدم المحرم تعيين  
 غلبة المناسبة وما على حجة التبرول كما هو ظاهر الفتن والقول في حجة  
 الامام الحسن وعنه ان كل حكم غير تغدي لا بد له من علمه لاجماع الفقهاء على  
 ذلك ولقوله تعالى وما ارسلناك الا رحمة للعالمين كما اسلفنا محقق ذلك  
 لعدم حياضه بعدد على القطر مع ما في كلام المصنف هنا من عدم الاشعار  
 بزيادة ذلك لما علمت انه حجة شرط وهو لا يلق اطلاق الشرطية عليه اذ هو  
 دليل اعتبار ما في **منه** **والمجب** **اي** **الطريق المناسبة** **وتسمى**  
**الاحالة** لانها بالنظر اليها محال انما علمه اي بطق **وحرر المناط** لان العلة  
 انما مناط بها الحكم اي على علمها وبالمناطية يتبين ان المستند اي يستخرج  
 وكافة محرر الخلة **وهي** **اي** **المناسبة** **جاء** **بها** **تعيين** **العلم** **في الاصل** **محرر**  
**ابا** **مناسبة** **بها** **ومن** **الحكم** **داية** **اي** **من** **ان** **الوصف** **الاصلي** **ولا**  
 غيره **كالاستكثار في تحريم الخمر** فان التصرف في السكر حكمه ووصفه بغير منه

والا فلا بد من علمه  
 انما مناط بها الحكم  
 اي على علمها وبالمناطية  
 يتبين ان المستند اي يستخرج  
 وكافة محرر الخلة وهي اي  
 المناسبة جاء بها تعيين العلم  
 في الاصل محرر  
 ابا مناسبة بها ومن الحكم  
 داية اي من ان الوصف الاصلي  
 ولا غيره كالاستكثار في تحريم  
 الخمر فان التصرف في السكر  
 حكمه ووصفه بغير منه

العلم



كون الانسان مناسبا للغير ليس في العقل **والجواب** انما هو في العقل **والجواب**  
 فانها بالنظر الى ذاتها مناسبة لشيء من النقص وانما قال الجوابه وانما قل العقل كذا قال  
 غيره لانها لا تنسب الى نوع النقص وانما هي **مناسبة** اي تنسب **لنوع**  
**نفسه** للعقل **الراعي** كانت او متبادلة خلافا للزات وانما هي كالنقص  
 لا اذا كانت المصلحة راجحة فانها لا تنسب انما في نفسه انما هي كذا قال  
 الصالح وانما الحكم على العقل في نفسه لا في مصلحة مع نفسه مثلها  
 او زيادة علمها وانما العقل في نفسه لا في مصلحة مع نفسه لا في مصلحة  
 وعقله في نفسه لا في مصلحة مع نفسه لا في مصلحة مع نفسه لا في مصلحة  
 سبيل العقل في نفسه لا في مصلحة مع نفسه لا في مصلحة مع نفسه لا في مصلحة  
 لو لم يقدّر ربحان المصلحة على المصلحة المعقولة لزم العقل بالحكم لا في مصلحة  
**واعلم ان** **المناسبات** في الاصطلاح **وصف** **ظاهر** **مضببط** **نفس العقل** **بانه**  
**الباعث على الحكم** فاحترز بالطاهر عن المعنى وبالمضببط عن المسمى وهذا  
 لا من الجاهل وقوله نفس العقل في غيره لانما هو المسمى على ان لا يامر الجاهل  
 واول من ماذكره ان الجاهل بعد قوله مضبوط هو حيث قال لمصلحة عقله من رتب  
 الحكم عليه ما يصلح ان يكون مقصودا الى العقل لا للشارع لانه يلزم الدور من  
 الاول لا يكون باعنا على الحكم بغيره انما يحصل من رتب الحكم عليه ما يكون مقصودا  
 من غير الحكم وكذا انما يعرف كونه مناسبا فلو عرف كونه مناسبا بذلك  
 كان دورا المقصود اما حصول مصلحة وهي اللذة ووسيلتها او دفع  
 مفصلة وهو الالم ووسيلته وكلاهما نفسي وديني دنوي واخروي  
 وانما كانت هذه الامور مقصودة للعقل لا لالتفات العقل اذ احتراز احداث  
 المصلحة ودفع المفصلة وما هو كذلك فانه يصلح مقصودا لطعا واحترقا  
 بقوله عقلا عن الشيء **فان كان** الوصف الذي رتب عليه الحكم **حسنا او قبيحا**  
**منضبطا** وهو المنضبط بعينه لا به لا يعلم فكيف تعلم به الحكم **واعترفت**  
 حينئذ في اعلمه **بانه** **وهو** **مضببط** **فالجواب** كالعهد المناسبات للمصالح  
 لان العبد وغيره امر نفسي لا يترك شي منه ضبط المصالح فاما يلزم التعريف  
 من تعال محضه نفسي في عرف علمها كونهما غيرا كما سأل الجاهل في  
 في العقل لانه مضبط **كالتفريق** **المناسبات** **للمقصر**  
 محصلا المقصود بالتحقق ولا يكون اعتبارها بعينها لانه غير مضبوط لانها  
 ذات مراتب مختلفة بالانحياز والامان ولا ينافي السرجي بالكل ولا  
 مشارا العقل لنفسه ضبط السرجي بالانحياز وهو التفرق **واعلم ان** **المناسبات**  
**قيل** **ان** **المناسبات** **بالمناسبات** **الاماني** **بما** **يكون** **وجه** **المصلحة** **فادانت**  
 ان العقل في الطبع الغالب فهو قوة الفاعل في العقل على المناسبات ونقد ان

مناسبات العقل في نفسه  
 مناسبات العقل في غيره  
 مناسبات العقل في نفسه  
 مناسبات العقل في غيره

مناسبات العقل في نفسه  
 مناسبات العقل في غيره

مناسبات العقل في نفسه  
 مناسبات العقل في غيره

مناسبات العقل في نفسه  
 مناسبات العقل في غيره

الرجوع الى مقهورات الشرع ومقصوداته هو الواجب اذ لو لم يجب ذلك لعاد على كون  
 المساجد بالقياس شرعا بالمقصور وذلك لا يجوز **الجواب** اعلم ان المناسبات  
 تسمى باعنا انما هي المقصود وباعتبار نفسه وباعتبار انما هي  
 منها مقصود المقصود من شرع الحكم حجة انما اوها ان يحصل المقصود في  
 كالتسليم للحل بانها ان يحصل ظاهرا كالتسليم لا انما انما المقصود انما  
 من المقصود وهذا ما لا يمكنه انما المقصود انما المقصود انما المقصود  
 متا ديين كذا الجاهل في غيره فان عده المناسبات والمقدم مقاربات وانما انما  
 كون المقصود مقصودا كالحاجة الى الجنة لم يحصل عرض التناسل فان عده من  
 لا تنسب اليه اكثر من غيره من مثل وهذا انما هو كالحصول ومقصود من كل  
 لا تنسب اليه كالحصول وغيره في وليمها او من حجة بانها او الجاهل في غيره  
 الجاهل في غيره **الجواب** **المناسبات** **مطنة** **الحاجة** **الى** **جنة** **العارض** **وقد** **اعتبر** **ان** **المناسبات**  
 في بعض النسخ بل يشك فيها لعدم الحاجة فان سعى الشيء مع عدم الحاجة الى غيره  
 لا يوجب بطلانه احكاما وكذا التسليم مطنة للمصلحة ودعا غير وان لم يرد الشبهة  
 كما في الملوك المتروكة التي يتبادر على الحقيقة في التورض في نفسه نصيب  
 ولا ينافي لا محضه فالحصول في غيره في المناسبات وانما في التناسل  
 في الحصول ارجح ومع ذلك فقد اعتبرت المطنة ففان لا اعتد بالحصول في كل  
 جزئي وانما اعتبر الحصول في حتم الوصف خاصتها ان تكون المقصود فافان  
 وطعا مثاله حصل النكاح مطنوا مطنة الحصول المطنة في الرخاء وفي غيره  
 الحاق الولد بالاب فاد اروج مشرق بعينه ودر على طعا فم لا ينما فافان  
 وهو في المشرق ولذا يلزم وهو في المغرب مع العلم بعدم حصول المطنة في رجبها  
 لطعا فافان ر و فافان الجاهل في غيره ان مثل هذا لا يتقاربه لا يتقاربه لا يتقاربه  
 باسما حكمته خلافا للمصلحة **الثاني** من نفسه وهو كونه نفسه وهو  
 تنقسم الى حتمية عقلية وحتمية انما هي اي يمنع من القاصر بالحتمية ما دعي  
 على المصالح الدينية او الدنوية مع قوة مناسبتها وكونها لا يرد على كون الحتمية  
 والتام في الاوضاع وانما هي بله الاول كالتسليم في جعل الضرر في نفسه بالضرر  
 وهو ما روي في المقاصد التي لا تقوم الدين الانحياز ومناسبتها في غاية الوضوح  
 واعلم ان الرب في فاده طرعا غيرا وهو ضرر في نفسه كالتسليم في حتم  
 التي روي في كل جله وهو خط الدين من مثل الكفار والنفس بالمصالح والعقل  
 كذا التنكر والتمسك بالزنا والمال بخلاف الشارح والمخاربات في فافان الطر  
 ومكمله وذلك كجهد قليل التنكر وهو لا يرد العقل في حفظ العقل في مثل تنكرها  
 حرم العقل للتنكر والتكفيل لان دليله في غيره كالتسليم في نفسه بالضرر  
 المطلوب مرادته بزيادة تنسبه الى ان يتكلم من جاز في الجاهل في غيره  
 في وجوه اختلاف الشرائع في المكمل ما بعد **القسم** **الثاني** **سابع** **في**

مناسبات العقل في نفسه  
 مناسبات العقل في غيره

طرق  
 العلم

Copyright







٣٣ قال النسيك استقر ما ذكره النسيك  
والله اعلم بالصواب واليه المرجع  
والعاقبة

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

في الغنى  
يقال غنيان  
وحيث كانا كرس  
سنة

اسم من يعبر له والحق المناسب  
تصريح بانما عليه هو انما نقلا فاعلم  
منها ما هي وانه قد جعل في كتابه  
على كل واحد من هذه الاقسام  
در السالكين الى الله تعالى  
والفردوس

[illegible]

اعتبار



في الشرع ولا يردوه نصركم فان قيل علمه استلزام وهو لا يجوز لان العقول لا هدايتها  
 الى الترابيع الخفية **قال** وانت خبير بان كلام الامام الحسن والد واذي ما  
 يخالف كلام المصنف حيث جعل الحكم المعارضه فانما جعله لها ففضل العقل في  
 عدم ادراك الفاعل **اما** النوع الثالث من المراسل وهو **المنطق في ما صادف الشرع**  
**وان كان حكمه بطريق الشرع** لم يجر هذا لا يجعل لها الا ان تعدل  
 كمثل في قوله فكله لا يجعله في استلزامه يكون في الشرع **كما يجب**  
**الضم** من مناسبتين **انما** من العجز عن الاتفاق في كفاية الطمارة والوقوع في  
 رمضان **على المظالم ونحوه** وهو الواقع في ما ذكره من **في الشرع لكي** النظر  
 هنا وهو قوله في المراسل بعد قيام من مناسبتين وكذا الاحكام **منع** القبول الى  
 الضوم و **اعتباره هنا فالحق** والمجمل فالحجاث الضوم ابتدل على التنصيص من ان  
 حصل لا المقصود الزجر لكي لم يست اعتباره لا نص ولا اجماع ولا يوجب الحكم على  
 وفقه من منسل مع ذلك فقد علم ان الشارع لم يقتضه اضداد لم يوجب الضوم على  
 البعد بل في حق واحد وتزويج في بعض المراسل قال بعض الملوك وقد كان في  
 صاوير رمضان ثم شحون متتابعين وانكر عليه فقتل فقال لو امرته باعناق ترقه لقتل  
 عليه تراجاله في نضوه فجهل لم يدرج ومنه جعلت تظلمات لم يتخلل من جرحه واد  
 لانا دافعا للتتابع في الطلاق بعد تفرق كونهما واجدة ومنه ترك جرحه  
 العقل في اذاب وعين في الجهاد ومنه وضع الحديث للترتيب والترتيب ومنه  
 تركي الكفر لا سقاط المظالم او للبينونة من الزوج ومنه قطع ادراك المودي  
 او شقيقه او ابنه ومنه الضرب بالجمعة لاجراج البرقة فجنس الرجز والرب  
 والترتيب والتميز في ازالة الدمه وحط العرض والمال بعد كفي مصادمة الدليل  
 منع من اعتباره هاهنا **وهذا** بعد المراسل والمنطق **مطرحان** لا يوجد بهما  
 في الشرع **انما** لانه استلزام ما استحسن عقلا وهو لا يجوز لان الشارع لا يقتضيه  
 انما العقول بل هي موقوفه على نظر الشارع وهما في باب المناسبتين مثال الطريق  
 المهور في باب الشبه لانه لا يجعل بهما كما لا يجعل في الطريق المهور **مسألة**  
 واذا قدر في ان المختار في طرف الغلة اها اربع فاعلم انه قد **قال** **من طريق**  
**الشبه** وله معنيان اتم وهو ما يرسطيه الحكم على وجه من العياش عليه واحسن  
**وهو ان** توهم الوصف المناسبتين **لان** دور **ومعه الحكم** **وجودا** **وعدمه** **ما**  
**النفاء** **الشارع** **ان** بقوله توهم الوصف المناسبتين اي وليس مناسبت عقلي  
 يعرج المناسبت الداعي لان مناسبتته عقليه وان لم يرد الشرع كالا كذا للقرآن  
 فانما هو مؤيد للعقل المورث للاسباب وكونه مناسبتا للتمتع منه لا لا  
 في العلم الى وترج الشرع وتوهم بان دورهما الحكم وجودا وهو ما يقع به  
 ثمانية ونسفي ما ينبغي وهذا غير ما سماه البر الحاجب وغيره الدوران والعلا  
 والعكس وقوله مع المعاني الشارح انه يعني ان تكون مما اعتدته الشارع في بعض

في الشرع ولا يردوه نصركم فان قيل علمه استلزام وهو لا يجوز لان العقول لا هدايتها الى الترابيع الخفية

الاحكام والنسب اليه كما ذكره في الاثر فانه اعني في بعض الاحكام ويخرج بهذا الطريق  
 لان وجوده كالعديم كما يقال الخلق لا ينشأ عليه القطر او انما صادف منه الشبه بل انما  
 المخت كما لم يرق في ذلك ما افاه الشارع وطعاما حقيق مقصد المصنف والله اعلم  
 وقد يقال انه قد خرج الطريق بقوله في مناسبت المناسبت ليعلم ان المناسبت في الطريق  
 اذ وجوده كالعديم ويقال لا يجوز في خروج المناسبت العقل فاما المراسل فلا  
 اذ لا يخرجها اصلا ولذا ذكره في حده ليس عور ولا مناسبت معرج من المناسبت  
 ما بهت بنقل واجتماع وبقي المناسبت ما يست بالاحكام والشبه المذكور  
**كالعقل في حرم المراسل في باب** **النفاء** **الشارع** **ان** بقوله توهم الوصف المناسبتين  
 اتفاق الحسن والمقدور وعند الشافعي الجسد والظفر عند ما كذا الحسن في ما  
 فان العليل بعد العليل جميعها لم تست بقى ولا اجماع وانما تست تكون في مناسبت  
 الحكم وحيد ان قدما قالوا والعلة شبيهة فالجواشي الفضول فان قيل قد  
 نص على الفقه من اعتك وقبره على ان علة الفقه من علة كل على اصله  
 وهذا مضطرب على الزمان من ثمة الاشبهه تكف مثلها وحيث اذ كان  
 الشبهه فليست اما اراد في اها شبيهة بالنظر في ما ذكره لا المناسبت  
 الامر الجارحي واسم اعلم انتهى **وكما قال في نظير** **النفاء** **الشارع** **ان** بقوله توهم الوصف المناسبتين  
 الحجة طمارة المختار **مسألة** **انما** **النفاء** **الشارع** **ان** بقوله توهم الوصف المناسبتين  
**منه** **انما** **النفاء** **الشارع** **ان** بقوله توهم الوصف المناسبتين **مسألة** **انما** **النفاء** **الشارع** **ان** بقوله توهم الوصف المناسبتين  
 الحكم المذكور في نوع المناسبتين من حيث حجة انه قد اختف في هذا الى ان  
 النماست كونهما طمارة للصلوة وكونها عن النماست والشارع قد اعتبر الاول  
 حيث رتب عليه حكم بعين الماء في الصلوة والطواف وتس المسحف ولم  
 يعتبر الثاني في شيء من الصور فظهر ان العالم مالم يعتبره اصلا في الحكم  
 لكونه عن المصلحة اقرب والسبب من القامد اعتره والحكم خلوة عن المصلحة  
 وتوهمها من ذلك ان المصلحة الوصف الذي اعتره كالمحارة للصلوة  
 مناسبت الحكم الذي هو بعين الماء وان فيه مصلحة وان الشارع حيث  
 اعتبر تلك الصفة انما اعتبرها للاستعمال على تلك المصلحة وهذا معنى شبيهة  
 الوصف **وانما** **النفاء** **الشارع** **ان** بقوله توهم الوصف المناسبتين **مسألة** **انما** **النفاء** **الشارع** **ان** بقوله توهم الوصف المناسبتين  
 في الجسد والمثالين **وما** **كلام** **العلم** **المضطرب** **في** **هذه** **الطريق** **استمارة** **للمناسبت**  
 فاجابا جملتها طريقة الدوران الذي سماه البر الحاجب والطريق والعكس والوا  
 وقد اختلف في فاده الشبه للعقلية ودلالة عليها بنفسه على مذهب  
 احدها هو قوله اكثر انه لا يعلم مطلقا **باب** **النفاء** **الشارع** **ان** بقوله توهم الوصف المناسبتين  
 بعد شرط ان يعدم دلالة خاصة على لزوم المناسبت على ذلك الاصل لا يعجز  
 قالوا هو المختار انه انما يكون طريقا مقبولا فادارة ذلك حيث يقع في

في الشرع ولا يردوه نصركم فان قيل علمه استلزام وهو لا يجوز لان العقول لا هدايتها الى الترابيع الخفية



التقبل الحكم حجة على ما مر في التبر والتفكير والاموضع اجتهاد لا ينقطع فيه  
 متى ولا اشياء بل من كل جهة الى ما يقوى له هذا كلام متناجز في الاصحاب في  
 هذه المسئلة **لا يقال** كيف عدل الشبهة على هذا طريقا مستقلا مالا فاكهة  
 وقد شرطوا فيه ما يخرجهم عن المأذون به طريقا زائعا وهو التبر حيث شرط فيه  
 تقدم العلم سبيل هذا الحكم المتخصص حجة **لا يقال** انما ارادوا ان  
 اذا قدمت تعليل ذلك الحكم حجة ثم وجدنا وصفا يوجد وجوده ويتضمن  
 ما سواه كان ذلك مجزؤه مفيد طعن عليه من غير نظر الى خصر وتفسير وابطال  
 وليس كذلك التبر فافتروا **قلت** هكذا نزه الامام الحسن والريث  
 لقائه في الحجة في قول الذي ان ذلك الشرط في وجود دليل على العقل لا يصل  
 بحجة وبشرط فزج التبعيد بالعباش بشرط ان لا يجد المتأخر ما هو اوله  
 من موثرا ومناسب اذا هو اخفض طغنا لا لتفصيل وذكر في العقيدة انه من ذلك  
 سببه زيادة هذا القيد الاخير وهو ان لا يكون ثم ما يتعلق حكم به اولى قال  
 والريث في ذلك ان الحكم لا بد له من علم فلو استند الى غير ذلك الوصف لم يحل  
 ذلك الصيرورة ان يكون موجودا قبل الحكم وفي هذا خلف العقول في العقيدة واما  
 ان يكون متقدرا قبله فالاصل التبعيد على الغد اذ لا دليل على وجوده في نفس هذا  
 الوصف وبعد من ذي وصف مائة بعض ثم اذ المراد لربما يدركه الاسم والافضل  
 فاذا اعتقد الربا في هذه الفضل فانا يقع العقلة الفضل الربا يدركه الاسم اتفاقا  
 فاذا ادركه في ان في هذا الموضع فكذلك في غيره فحق هذا العقلة في علمه الذي ان  
 مركبة من الله اجزا وهي الطرد والعكس وزواياها واولي سبيل الحكم والريث في  
 امر الحاجب بغيره في الدوران انه احتلف فيه على ما ذهب احرها بعيد مجزئة طنا  
 ثانيا بعيد قطعا بالثبات وهو المختار عنده لا بعيد قطعا ولا طنا **قلت**  
 وذكر الامام المجددي عليه السلام ان في كلام ابن الحاجب ما يشعر بخلها اختصاره  
 وهو انه يكون طريقا مستقلا يحتاج الى تفهيم بان يعلم بقتل الحكم حجة والم  
 لموضع اجتهاد كما مر قال بعد الدرس على كلام ابن الحاجب قلنا عدول في الدوران  
 متلوح العقلة ومعناه ظهور مناسبة ما وقد جعل مجزئة الطرد هاهنا حالنا  
 عن المناسبة فصار هذا مقتضا الاختلاف في فادته العلية اذ لا حقا في الوصف  
 اذا كان صالحا للعلة وقد رتب الحكم عليه وجرة او قدما حصل طعن العقلة فلا ف  
 ما اذا لم يظهر له مناسبة كالرخصة للتعلم انتهى هذا ما ذكر في هذه الطرق  
**ثم اعلم** ان ابن الحاجب جعل الشيء من الدوران قال وبحث عليه الشبهة  
 بجميع الشبهة من الامام والفن والصور وذكر بعد الدرس انه قد علة هو نفسه  
 من مسائل العقلة وورد ذكره في النصول لانه جعل مجزئة ايام المناسبة  
 طريقا الى التبعيد قال ودركون ايضا التبر والتفكير ودركون الدوران

من الدوران والصور  
 من الدوران والصور  
 من الدوران والصور

وفي كلام الصف رحمه الله ما شعر بان الامام مسئلة الى العقلة على طريقة ان يكون  
 الدوران سببا في حصوله لحسب دون ان يكون غيره طريقا الى الدوران وان يكون مجزئة طنا  
 وانه اعلم حال السجدة الدرس ويحق كونه من المسائل ان الوصف كما انه ودركون مناسبة  
 بطرق كذلك كونه علة كذلك ودركون شبيهة بعيد طنا بالعلية ودرسان في  
 افادته الطرد يحتاج الى اشارة بتي من مسائل العقلة لانه لا يست مجزئة المناسبة  
 والا يخرج عن كونه شبيهة الى كونه مناسبة مع ما سبها من المقابل فهي واما  
 بحث ما علة منها كالتص والاشياء والتبر واليك ومن اجل انه لا يست مجزئة  
 المناسبة بل لا بد في مناسبة الحكم من دليل رايه عليه اصطوف به كلام العقلة  
 ما شرطه حتى قال الحجة انه لا يجد لاحلاف صار بينهما في نفسه فالا وفي الحالة الى  
 الدوران في تفرقة هو الرث لا يست مناسبة الى دليل وجيل هو الرث  
 بولم المناسبة وليس غائب وقيل انه الوصف المتأخر لانه اذا اراد بهما التفرق  
 بين اصلين والاشياء منها هو الشبهة كالتقسيم والما له في العقلة المقبول  
 فانه يرد بهما بين الجزأ والفرد وهو بالمرتب اشبه او مشابهة في الاوصاف والا  
 اكثر **وكما ضله** بعارض من استبان روح اخبرهما **قلت** واختار هذا الامام  
 المجددي علم قال وهو القياس المسمى عليه الاشياء وقيل انه ان الوصف اما ان  
 يعلم مناسبة بالنظر اليه اولا والا فليكن المناسب والثاني اما ان يكون ممثلا  
 اعتبره الشارح في بعض الاحكام والبعث اليه اولا والا فليكن الشبه والثاني  
 الطرد وقيل غير ذلك والذي اختاره في النصول فيجده ان مال هو وصف  
 لوجه المناسبة ليس موثرا ولا مناسب عقلي قال فسمي بالعلة الى قول  
 الطرد لم بعد ايام المناسبة فيما ان وجودها كالتقدم والثاني عن  
 المؤثرة والثالث عن المناسبة لان مناسبة عقلة ما لا يجد كد واحالة  
 الى الدوران اولى كما قال الحجة فان لم يرد في راسخ في هذا الفن مجرد بين  
 نفسه دور الفرق بين المناسب والطرد في هذا الفرق وضعف  
 حده لانه منوثة بين المناسب والطرد في شبه لانه ما فرج وبالله واخر  
 فحسبه الطرد في من حيث انه غير مناسب ونسبه المناسب من حيث ان  
 الشارح اليه وهو فرق الطرد في دور المناسبة ولا يصار اليه مع امكان  
 المؤثرة والمناسبة احكاما فان تعذرنا ما لا يتساوى في وجه العقل على  
 وقال ابو زرع والحجاء والبا فلا في بعض الشافعية لا يفتح قالوا لانه اما ان  
 يكون مناسبة ولا يكون الا في جميع ما يوله والثاني هو الوصف الطرد في  
 وهو مجمع على رده في منها لا يكون شبيهة لان الشبه مختلف في احكاما **قلت**  
 اما لاختلافه مناسب والمجمع عليه انما هو المناسب لانه لا دليل على حصول  
 اولا مناسب ولا طرد في كذا في عينه ولا يتم في ذلك انه طرد في لانه في العقلة

من الدوران والصور  
 من الدوران والصور  
 من الدوران والصور

Copyright



فيها امرت كل ما ذكرناه **قل** وهذا العلم الناس به بالشبه على الشبهة التي  
 داريا فماتت ثم انما احد اقسام العقل وانما شئت شهيته لما فيها من انما  
 الناس له حكمها وهو يقتضي طعن اعتبارها كالمناقبية يقدم مناسبتها عقلا  
 يقتضي عدم طعن اعتبارها كالمناقبية فاشبه امرها واعتبارها الجمهور لها فماتت  
 بعضهم من بينا وبين الطريق فوفاذ انما كالمناقبية وهو فاسد لا يما من  
 جيت واحد وانما افتراق الثاني الشبهة من انما المناقبية بخلاف الطريق  
**قلت** هذا هو ما ذكره العلماء في الدوران والشبهة وانما اطينا  
 به بعض طيات الحماة وضوئته على كثير من ذوي الالباب وان كان  
 دائما برأيه من الدوران والاختصار والتميز في الاكتفاء وانت خير من المصنف  
 زجه الله تعالى جميع بين الشبه والدوران في حد واحد ولم ازل اجد فعل هكذا وجعل  
 الشان للشبه الثابت بالدوران وصاحب النقول جعلها مسائل في الشبهة  
 عن متنبهة مقبولة وجعل الامام المهدي علم الكمل مسائل للدوران وجعل ان  
 الحاجب الطهارة من الالاشبه فاما باعتبار الشبه فلا يميز في ان اصحاب السلم  
 الدوران بالشبه وورد كغيره من العلم ان الدوران **مسألة** الى الشبهة  
 كما مر بالغاية فماد كره المصنف من جهة الجمع والقصر **مسألة**  
 يقال انه لا علة من جهة الجمع لما مر من تعدد دورها وهو ظاهر كلام ان الحاجب ان  
 عليه الشبه لا يثبت لها الا شي والمسالك واما محقق النضر فقلعه يريد انه انما  
 يضعف الشبه حيث يثبت بالدوران لا يعتبر من ايت المسالك علة ان احدها  
 البقي من عبارة المصنف المولى لا يلزم بعد وانه اعلم **مسألة**  
 واعلم ان طرق العلم الفاسدة ست وهي قولهم الدليل على هذه العلم اصلها  
 في عقلها وهو ملازمة العقل لها حيث توجد الحكم بوجوهها من دون عكس  
 وهو ان يتبين بانها من انما الحكم عن انطائها او ما ذكرته تعديده واعتبار الحكم  
 الفوق بالاصل في قول لا يدرى حيث قول فاعلم وانما في الالبصار  
 او كذا على محضها لا يدرى غلة تعارضها او مجاورها الحكم كفاية الاحصان للوجه  
 دون غيرها كالزنا او كذا مما يميز من الخصم في هذه الاشياء استهتد به عند اطلب  
 والمنصور والي الحسن والمتلخر من اصحابنا خلافا لقول شافعية فلا دليل على ان  
 واحدا منها مسلوك صحيح والله اعلم **مسألة** اعلم ما يقدم هو الكلام على العتق  
 واركانه وسرايطه وما يقتل بذلك **واما الاعراض الشبهية** المتداولة في السنة  
 الاصولين الواردة على قياس العلم وهي احد عشر على اي وعشرة على اخرى وحسبه وعشرون  
 عدد من المباحث **فلا يلحق ايرادها عند** لا ينبغي تلبسها بالقديم **مسألة**  
 على المجهول ولذا لم يشر لها في الاصول لان **مسألة** من المجهول **مسألة** في  
 نافي القياس من بعد ان كانه وما يقتل بذلك من السرايط والمسالك **مسألة** في

من قبل وتامل في قول المصنف  
 انما قلنا ان الشبهة التي  
 البين من انما الحكم  
 الشبه لا يثبت لها الا شي  
 قال الدوران كره المصنف  
 فاما باعتبار الشبه فلا يميز  
 في ان اصحاب السلم  
 الدوران بالشبه وورد كغيره  
 من العلم ان الدوران  
 كما مر بالغاية فماد كره  
 المصنف من جهة الجمع والقصر  
 يقال انه لا علة من جهة  
 الجمع لما مر من تعدد دورها  
 وهو ظاهر كلام ان الحاجب ان  
 عليه الشبه لا يثبت لها الا شي  
 والمسالك واما محقق النضر  
 فقلعه يريد انه انما يضعف  
 الشبه حيث يثبت بالدوران  
 لا يعتبر من ايت المسالك  
 علة ان احدها البقي من  
 عبارة المصنف المولى لا يلزم  
 بعد وانه اعلم

حيث هو مشغول فليكن فان المخرج بالاعراضات اللبائقة على ما ياتي مما قرناه فيه **مسألة**  
 على ما ذكره من الحاجب **مسألة** في غير ما **مسألة** اي منع كون العلم ماد كره القياس في  
 منع وجوبها في الاصل او في الفروع او منع كون الحكم ماد كره **مسألة** او معارضته لعلة اخرى يبرها  
 القصر وانه المخرج الى الذين الوقيين لا يقتل وذلك لا يرضى المستدرك الاحرام ما سلك  
 ما ادعاه بطليله وعرضه ليعترض عدم الاقوال يمنع المستدرك عن اثبات مدعاه بطليله  
 والاثبات بدليله تكون بحجة مقترنة بسلخ للسها كره وسلامته من المعارض  
 لتفقد شهادته ويرتب عليه الحكم والدفع بكون عدم شهادة الدليل بالفتح  
 في حجة منع مبدئية من معدة ماية وطلب الدليل علميا وهذه بقا دسها دية بالغا  
 بما نقا ومما يمتنع سوت حكمها في لا تكون من القبول ولا يغفل عن مقتضى الاعراض  
 فلا يمنع ولا يشغل بالحجاب عنه وقال الامام المهدي علم الكمل المخرج ما كملها الى دور واحد  
 وهي المناقبة في كمال الشر وطواله لا يمنع **مسألة** واليقول المحققان ان الكلام على العيان  
 وما يقتل بذلك قد انطوى عليها وما لم يدرج حجة منها فهو نظري في منع شرعية الجلال  
 التي رغبها الجدل في باطلها جهرا وان سئل عنها فابرة دية في منع قسعي ان تشع على  
 الادوات صان بصفتها وتفضيلها وان سئل عنها فابرة دية من صميم شر الكلام  
 كلام المناظرين الى عجزهم الخضم كمالا يرفق كل واحد عرضا وطول في كلامه  
 متوقفا عن مقتضى نظره في فاعلم ليست من حسن اصول الفقه **مسألة**  
 في من علم الحكم لا يدرى بالظن ولا طرح بالاحصان ولا في مقتضودها تترك كل طرق  
 الاجتهاد والمجتهدون وقال الامام الحسن لا ينبغي وصفا بطله الخدري فانه قد مر  
 على يمينها طبق الحق وهذا ما منع من محض ما طرقت به في اكثر نسخ اكتاب الاقضية  
 غاد كد وطى شمع الاطباء ونها وجدت في بعض نسخها انما العلم المصنف رجح  
 الله تعالى ما لقطه وسند كرمي الشرح انما الله ما كفى مقتضى انتهى به والاعتراض  
 وقد كان ارجح النظر فيصير ما اخمله في هذه الشبهة فلما طرقت فتشبه  
 اخرى بمجاد كراة عراضات لم اجد بدا من اقتفاء آثاره والامتناع بانواعه قال  
 رحمه الله تعالى **وهي خمسة وعشرون** وهو ما يتعلق بالانما المدعاه  
 او غيره او هو مقدم لان فهم الكلام او كمال شي وتسمى **الامتناع وهو**  
**بيان معنى اللفظ** وهو في كل لفظ لست الا هو يدرى على تقرير المخرج وعلى  
 جميع المعنى وعلى جميع الادلة فلا يتوان اعقابه **واما سبع اد** **مسألة**  
 ذلك **اللفظ اجمال او غلابة** والامتناع من الموت لفائدة المناظر اذ بان  
 في كل لفظ لغته لوطا وبقت لست ولذا لم يشر ما يمكن فيه الامتناع من حجة فيه  
 الاستفهام وبيان كونه مقبلا على الاعتراض في الاصل عدمه فان وضع  
 الا لفاظ للبيان والاحمال فيه قلت جدا وانما السكك على غير خلاف الاصل  
 ومات ان يبين صحة اطلاق اللفظ على معنيين او اكثر ولا يثبت بيان التناوي

الالتزام

رد في القصر من مبدئية  
 بطليله ليس بالعلم







معه جانيه اربع وهو حاكم الاصل  
كانت في الاصل على الاوصاف  
نذا وبقية وجه والاعمال  
العدة وقول المبدل لوجه  
الحكمي للعدا كسره  
معوه ضمام

سبلان اول اول اول اول اول  
ضوئیه با سبلان اول اول اول  
سبلان اول اول اول اول اول  
سبلان اول اول اول اول اول

ويعلم ان العاصم من  
سبع الف سنة اخذ المتدبر  
الى هذه الدنيا فلهذا  
الملك

12 Grade



عدم ظهور عدم انضالها النفس اكثر عدم الفكر والشيء الاول تعبر جميع  
القلل في تلك السلسلة الاخيرة والاربعة الموصلة بحسب المناصب هناك تحت  
نفس الغرض قال لا سام الخسيسة لم يتغير هنا عند الضبط للمقارضة في الاصل  
مع انها تكون في الفضل وتعرض لشيء العكس مع انه لا ذكر له أصلاً وما ذكره الا للفتنة  
والزهور والتعبد بالدين ويدعون ان المقارضة في الاصل هو مفعول في الاصل فكيف لا ينفك  
اذا ادري وصف آخر غير صالح لان يكون هي الاصل للحكم فقد وجد الحكم ولم يوجد الوصف  
المدعى عليه وهذا غلط الادلة في المقارضة على اتفاق وصف المستلزم اذ لا يكون  
انما وصف آخر يقاوم في حجة الا ترى ان المختار في المقارضة هو القول وفي  
نفي الاتفاق عدم تناقض في غير العقل والمادة الفرق بينهما من الظهور بحث لا  
يعبر الى البيان الاول من هذه العشرة وهو **السابع** من الاعراضات **تغير** وهو  
**المدعى عليه في الاصل** فلا يكون هو عليه **مسألة** ان يقال في **الطبيب حيوان**  
**يعتبر في نوعه شياً** ولا يقتل جلدته **الرباع** كالخوف **فيكون المعرض** في  
**نفسه ان الحيوان يقتل من نوعه شياً** وهذا الاعتراض **جوابه** بانسان في  
الوصف في الاصل ما هو طريق شئ مثله فاذا كان الوصف حياً ما لجس او عقل  
ما يقتل او شئاً في الشرع مثلاً يجمع الثلاثة اذا قال في القتل بالثقل قتل بعد  
عدوان ولو قيل في المعرض عليه وهو يقتل بالسيف لانه قتل قال الجرح ولو  
قتل لا يسمي انه قتل فالغلو عقله ما مازنه ولو قيل لا يسمي انه عدوان قال  
لان الشرع حرمه **واشارت** **ذلك في الخبر** يكون بالشرع والله اعلم الثاني منها  
وهو **السابع** من الاعراضات **منع كونه ذلك الوصف المدعى عليه** **مسألة** **انه**  
**ان يقال في المثال السابق ان يكون الخبر من نفس من ووجه سبعا**  
**هو العقل في كونه جلدته لا يقتل الرباع** غير مستلزم وقد اختلف في كون منع  
العقل مقبولاً والصحيح انه مقبول والا أدى الى التمسك بكل طريق ويؤدي الى  
اللقب بضع الفاس اذ لا يبعد طناً وتكون المناظره عدواً ولا نخذ العكس  
الجائز فروع باصل جامع بطن تحتها اتفاقاً ولما تقررت ان هذا الموضع مستعمل كان  
**جوابه بانسان العقل باخرى الطرق** المقدمه وكل طريق تمسك به فيرد  
عليه فاليقوب من الاستدلال المحضونه الثالث منها وهو **الثامن**  
من الاعراضات **عدم التاثير وهو انه يبرك في غير حجة فاسل المستند**  
**وصفاً لا تاثيره في ثبات الحكم** وقسمه الحديث الى اربعة اقسام فاعلاها  
ما يظهر عدم تاثير الوصف مطلقاً وتسمى عدم التاثير في الوصف ثم ان يظهر  
عدم تاثيره في ذلك الاصل وتسمى عدم التاثير في الاصل ثم ان يظهر عدم تاثيره  
في عدم عدم التاثير في الحكم ثم ان لا يظهر في شيء من ذلك لا يظهر  
في جعل النزاع فتعلم عدم تاثيره وان كان مناسبتاً من غير ان التاثير  
مستلزم للاطراف وتسمى عدم التاثير في النزاع وخصوصاً كل قسم ياتي به

ما هو في المعرض لا سلم  
ان

تغير

لغيرها من بعض وسهلاً للمنازعة ومنها باختصار فالاول وهو ما كان فيه الوصف  
غير متغير وتسمى عدم التاثير في الوصف مثله ان يقال في الصبح لا يتغير ولا يتقدم اذ ان  
كالغروب مع عدم التغير لا يبرك في عدم تقدم الاذان لا مناسبتة ولا شئاً لم يوصف  
لم يردى ولا يعتبر التاثيراً وله كذا مستوى المغرب وتغيره جالس في ذلك ومرحبه المطالبة  
تكون العقلية **السابع** الثاني وهو ان يكون ذلك الوصف لا يبرك في ذلك الاصل  
لا سيما عنه بوصف آخر مثله ان يقول في منع الغائب منع غير متغير ولا يتغير  
ما يظهر في القوي فيقول المقترض كونه مرعوباً وان ناسبت في الصحة ولا تاثير له  
في مثله الطير لان العجز عن التحرك **السابع** كاف في منع الضجة لا يتاثر في غير المرحي  
مثلاً ومرحبه المقارضة في العقلية بآية اعلم اخرى هي العجز عن التسليم **السابع** من  
الثالث مثله في الكتاب وانما قال **ومن امثله** يعبر عدم التاثير في مثل مثله  
اشارة الى هذه الاقسام كما فعل ذلك في الاستفسار وغيره وهو **قول المحقق**  
**في الامور اذا التفتوا الى ما سألوا في الامور التي في دائرة الجواب فلا ضجة**  
**عليه كتاب في المشركين** فيقول **الغرض** **دائرة الجواب** فلا ضجة  
**السابع** **مسألة** لا يتاثر الاطراف في دائرة الجواب ودار الاسلام عكس في عدم الجواب الضمان  
ومرحبه الى المطالبة بما سألوا مثله في دائرة الجواب فهو كذا **السابع**  
الرابع ان يقول في نزوح المراهق تمار وحت نفسها مطلقاً لا يبرك في رهاقها  
كاذا لا يجب من غير كونه مقول المعرض كونه غير كونه لا تاثير له فان النزاع في  
فما اذا روج من كونه غير كونه وحكمها سألوا ولا اثر له ومرحبه المقارضة  
كونه مرعوباً فيكون وصف آخر وهو مجزوء روج المراهق نفسها من غير اعتبار الكفاية  
هو كالتاثير وهو عدم التاثير في الاصل لا تاثير الوصف في ذلك الاصل اتفاقاً  
عنه توصف آخر وهو مجزوء روج المراهق نفسها ما ذكر ان الحاجب ونجاصه  
ان الاول والثالث رجحان اليمين العقلية والثاني والرابع الى المقارضة في الاصل  
بآية اعلم اخرى ومنع العقلية قد مر اذ هو في العسر والمقارضة في الاصل  
سباني ادهو عاشرها فلم يبرك عدم الساس سؤالا **السابع** **وايضا**  
حاصل الاول والثالث ليس مجرد منع العقل وطلب اقامه الدليل عليها بل سأل  
عدم عليه الوصف مطلقاً وفي ذلك الاصل وقرى من منع العقل لتنام الدليل  
عليها وتبين اقامة الدليل على قدمها وكذا حاصل الثاني والرابع ليس مجرد  
المقارضة في الاصل بانما يحصل ان يكون هي العقل بل ثبات ان العقل هو ذلك  
الغير وقرى بانما يحصل العقلية وانما هو العقل قطعاً الرابع منها وهو  
**السابع** من الاعراضات وهو اول الاعراضات الاربعة المخصوصة بالفتنة  
**المدعى في اقصا المناصب** **سب** الى **الفتنة المخصوصة** من شرع الحكم **له**  
**مسألة** ان يقال في عدم عدم الحكم على التاثير انما الحكم في التاثير

الاسم



دومته المناسبة من محرم مضطرة المحاذم كانه الزوجة ملا على التاميد ومن  
الحاجة ملا الى ربيع الحجاب ان النعم المؤقت لم ينع الطبع في الجود لا رافع الطبع  
المقتضى الى معدنات الصم والنظر بعينه اليه يقول **المعترض** لا يستلزم ذلك  
اوان التزم على التاميد معنى لرفع الجوز بل ذلك **قد يكون** انصرا الى الجوز لشدة  
**باب** لا ينع من رخصة على ما سعت فيه وفوه كدعي الشهوة مع الياس  
عن الجمل مظنة الجوز **جواب** بيات الاقضاء الله محبت في المسئلة بان رفع  
الحجاب على الذوات **جواب** لا ينع من رخصة المحل مشتمل طعنا كالاتيمات  
الخامس منها وهي **انما** من الاعتراضات وهو ثانيا في اعتراضات المناسبة  
وجود المخادع المصلحة ويحق باتباع **القدح في المناسبة** وهو انما مقتضى **الاحتج**  
**او** **مستأن** لما مر ان المناسبة محرم مقتضى راحة ومساوئة **جواب** **يصح**  
**المعترض** على مقتضى اما احضار المحاذ في الخواص المناسبة لذلك او مقتضى المحاذ  
محرم مقتضى محاذ هذا ضروري ودا كجائحي اوان افضا هذا طبع او كثر  
وذا كطبي او اقل اوان هذا معتبر في جنسه وذا كجنسه في جنسه اوان هذا  
الضروري ديني وذا كماله **و** له امثلة منها ان يقول في الفسخ في المجلس  
سنت الفسخ في جود الفسخ وذلك دفع ضرر المحتاج اليه من المتعاقدين معترض  
ضرر الاخر يقول الاخر يجب معاوذه بدفع ضررا او دفع الضرر اتم عند  
العقلا ولذلك يدفع كل ضرر ولا يجب كل دفع **و** من مسئلة ان يقال **الحال** **للعقارة**  
**افضل** **لما فيه** من تركه **المعترض** يقول **المعترض** كنهه **بموت** **اصحاب** **تلك**  
**المصلحة** كالمعاد **الوكيل** **وكيف** **النظر** **كسر** **الشهوة** وهذا راجع مفعول الغناكة  
**وجوابه** بان مصلحة العنادة **الراجح** **ادعي** **لحفظ الدين** **وما** **دكرت** **لحفظ الدين**  
السادس منها وهي **الحاذي** **عسر** **من** **الاعتراضات** وهو ثالث اعتراضات المصلحة  
عدم ظهور الوصف **المعترض** **علة** **وكونه** **خفي** **او** **ذلك** **كما** **الرضي** **للعقود** **والفقد**  
**في** **الاعتراضات** **الجواب** **ضبطه** **نصفه** **ظاهر** **تدري** **عليه** **عادة** **كصنيع** **العقود**  
فانما دالة على الرضا فهو مضطربها **دلالة** **استعمال** **الخارج** **في** **المقتضى**  
**في** **التجدي** **السابع** **منها** **وهو** **الثاني** **عشر** **من** **الاعتراضات** وهو رابع اعتراضات  
المناسبة **عدم** **الصناعات** **الوقف** **كالسقييل** **بالحكم** **والمصالح** **مثل** **المشقة**  
والجوز فانما موزونة مراتب عتر محضرة ولا متميزة ومختلف بالاجواب  
والاصحاح والارتقاء **في** **انه** **لا** **يمكن** **بعض** **القدر** **المعقود** **منها** **والاصحاح**  
المشقة **من** **الحكم** **والمصالح** **فان** **خلاف** **ذلك** **معلوم** **بل** **المراد** **ان** **حوال** **الاعتراضات**  
**والقصر** **في** **الصلاة** **مثلا** **في** **مضان** **المشقة** **والجوز** **كلية** **ومصلحة** **و** **كالجوز**  
**من** **الاعتراضات** **والجواب** **في** **الجواب** **بما** **ينص** **في** **نفسه** **كالحكم** **والمصالح**  
كالقول في المشقة والمضرة انه مضطرب عرقا **و** **بالضبط** **طه** **نظنه** **ك** **الشعر** **فان**

المشقة

منه **و** **تكون** **الوقف**

المشقة مضطربة **و** **الجز** **منضبط** **بالجود** **و** **الثاني** **منها** **وهو** **الثالث** **عشر** **من**  
**الاعتراضات** **المقتضى** **وهو** **كاعتبرت** **عند** **الاعتراضات** **في** **موت** **منع**  
**عدم** **الحكم** **منها** **وجوابه** **اما** **منع** **الجوز** **اول** **وهو** **وجود** **الوصف** **في** **موت** **المقتضى**  
**او** **منع** **الجوز** **الثاني** **وهو** **عدم** **الحكم** **منها** **كلا** **يتحقق** **ذلك** **في** **مقتضى** **الحجاب** **منع** **الحكم**  
**الربيع** **على** **تبديل** **التعدي** **نظرا** **قد** **تصرف** **المحققان** **على** **انه** **يمكن** **في** **جوابه** **منع** **كل**  
**منها** **على** **الاول** **هل** **للمعترض** **ان** **يدخل** **وجود** **الوصف**  
**موت** **المقتضى** **بعد** **منع** **المستلزم** **وجوده** **فمنها** **او** **قبله** **مثل** **عدم** **وجود**  
**الوصف** **في** **موت** **المقتضى** **مقتضى** **الاطال** **ذليل** **الحض** **بما** **انه** **عنى** **من**  
**الاطال** **فكذلك** **من** **مقتضى** **وقيل** **لان** **الاطال** **من** **الاعتراضات** **على** **الاعتراضات**  
**ومثل** **ان** **كان** **الحاكم** **حكما** **سريعا** **ولا** **لا** **الاطال** **من** **الاعتراضات** **بما** **انه** **سري** **هو** **الاشارة**  
**بالحققة** **والا** **تكن** **حكما** **سريعا** **فلم** **يعترض** **ان** **غير** **الربيع** **على** **وجوده** **لان** **كون**  
**هذا** **مقتضى** **الاطال** **لا** **يقتضي** **الاطال** **الى** **الاعتراضات** **فاذا** **كان** **المستلزم** **فذا** **قام** **على** **كون**  
**العلقة** **في** **الاصل** **دليلا** **موجزا** **في** **مقتضى** **بعض** **المعترض** **العلقة** **فما** **لا** **يستلزم**  
**لان** **استلزام** **وجودها** **فقال** **المعترض** **مستغنى** **ليكن** **وجوده** **في** **مقتضى** **بعض** **بعض**  
**مطلوبه** **وهو** **وجود** **العلقة** **فقال** **المعترض** **لا** **يقتضي** **هذا** **من** **المعترض** **لان** **استلزام**  
**بعض** **العلقة** **الى** **بعض** **ليتها** **ونظرات** **القدح** **في** **دليل** **العلقة** **قدح** **في** **العلقة** **والقدح** **في**  
**العلقة** **مطلوب** **المعترض** **ولا** **الاطال** **هذا** **اذ** **ادعي** **ان** **العلقة** **فما** **لا** **يستلزم** **بعض** **بعض**  
**ولو** **ادعي** **يجد** **الا** **من** **فقال** **يلزم** **اما** **اسقاط** **العلقة** **واما** **اسقاط** **بعض** **بعض**  
**وكيف** **كان** **فلا** **يقتضي** **العلقة** **اما** **اذا** **كان** **الاذم** **اسقاط** **العلقة** **فلا** **لان** **المقتضى**  
**يقتضي** **العلقة** **وحت** **كان** **الاذم** **اسقاط** **بعض** **بعض** **لا** **يقتضي** **العلقة** **لان** **المقتضى**  
**متلك** **صح** **كان** **مستغنى** **اما** **فان** **عدم** **الافتقار** **بما** **انه** **ظاهر** **وعلى** **الثاني** **وهو**  
**منع** **عدم** **الحكم** **في** **موت** **المقتضى** **للمعترضات** **فتم** **الربيع** **على** **عدم** **الحكم** **تبديل** **عدم**  
**اذ** **مقتضى** **مطلوبه** **ومثل** **لان** **الاطال** **اسقاط** **ذلك** **الاشارة** **في** **هذا** **المقام** **لا** **يستغنى**  
**لان** **هذا** **مقتضى** **مقتضى** **بعض** **بعض** **وما** **يقدم** **للمقتضى** **بما** **انه** **مقتضى** **بعض**  
**المقتضى** **يكون** **اجواب** **بما** **ان** **ما** **يج** **وهو** **بما** **ان** **وجود** **مقتضى** **في** **مقتضى** **بعض** **بعض**  
**بعض** **الحكم** **لغير** **الوجوب** **لوجوب** **او** **خلافه** **كالجزم** **لوجوب** **واما** **المعارض** **بعض**  
**الحكم** **او** **خلافه** **فان** **يكون** **للمقتضى** **مصلحة** **اولى** **او** **دفع** **مصلحة** **او** **عدم** **مصلحة**  
**المصلحة** **كما** **في** **الاعتراضات** **اذ** **وردت** **في** **الاعتراضات** **فتم** **الحاكم** **الى** **الربيع** **والتم**  
**وقد** **تكون** **عدم** **من** **آخر** **عوارض** **المصلحة** **في** **جوابها** **اولى** **وان** **الراجح**  
**وهذا** **مقتضى** **بعض** **الحكم** **باعتبار** **وجوب** **التساوي** **وقد** **مقتضى** **وجوب** **المقتضى**  
**وقد** **منها** **وجود** **الحكم** **فان** **كان** **للمقتضى** **مصلحة** **كثير** **الدية** **على** **العاقلة**  
**او** **ارد** **على** **الرجز** **شرع** **الدية** **للمصلحة** **اولى** **المقتضى** **مع** **عدم** **الحكم** **بما** **انه** **مقتضى**  
**ان** **القتل** **او** **تكون** **اولى** **او** **يغنون** **تكون** **معتولا** **للمقتضى** **تكون** **فان** **ذلك** **فان**

المشقة

Copy



ما كذا غنة عليك غرقه وانما دفع المضادة **لا تتركها كل البتة** اذا غلب مقدارها فهو  
 اذا اورد عليه **الضيق** من ذلك ارفع المضادة **ومضادة هذا الضيق اعظم من**  
**مضادة اكل المضيق** وهذا مقبول خلاف الحكم لان الاناجيز خلاصا  
 قال بل الجواب فان كان العقل بطاهر عايم فلا يجب انما المانع بعينه بل يحل بحصته  
 عبرت عن النقص وقد ذكر المانع بخبروت مضادة اوردت مضادة تكون بحصتها  
 للقيح لا للغة كما تقدم التاسع منها **وهو الرابع عشر من الاغراض الكثر**  
**ومما ضده وجود الحكمة المقصودة من الوصف في صورة منع عدم الحكم**  
**فيها كما لو قيل ان السرخس في الافطار في السنة فكله المستند بغير**  
**نصفه ساقه في الحضر** ككل الا يقال وقد اختلف في انه هل يسطر العقلية  
 بل المختار انه لا يسطر فلا يسمي الا اذا علم وجود قدر الحكمة او اكثر ولم يست  
 حكم اخر الوصف يحصل الحكمة منه كما اذا قال العقل انما يقطع الند بالند للرجز  
 فقوله العبر عن حكمة الرجز فاعلم ان العقل انما يقطع مع انه لا يقطع بحيث  
 العقل بانه قد يترتب فيه حكم اخر هو اليقين واشد رجزا من القطع وهو العقل  
 فاقام منع قوت مثل ذلك وكذا اذا لم يعلم وجود قدر الحكمة كما في المثال الاول  
 لغرض ضبط المشقة لاختلاف مراتبها بحسب الاشياء والحوادث والاشرفيات  
 فانه لا يسطر العقلية وقد عرفت حبيد ان **حوايه** يكون **منع وجود قدر**  
**الحكمة في المثال الاول** **يعبر ضبط المشقة** وحسبها **فالكثرة كالتقص في**  
**ان حوايه منع وجود الحكم** الا ان منع وجود العلة هاهنا اطهر منه في النقص لها  
 من موانع قدر الحكمة بغيره وتوعد لا يحصل ما هو موانع الحكم منه في الاصل  
 في العزم او منع عدم الحكم كسبلا تحقق وقد عرفت اولها في المنع من  
 الافتراض والمعتز ان يدرك على وجود الحكمة بعد المنع او قبله على حسب ذلك  
 الخلاف وكذا انه ان يدرك على عدم الحكم كذلك **او سرعته حكمة انج كعدم**  
**قطع يد القائل في المثال الثاني** **لصوت القتل** وهو اذ حج واشد رجزا  
 كما مر هذه اوجه دلالة كما في النقص **ولت** وهذا ما يعضه طاهر الصانع  
 وقد ذكر العبد ان هذا الوجه اخر محقق بالكثرة ونسبه على كذا الامام الحسن  
 حيث قال وهما وجه محض بالكثرة وهما المستند ان يدركه بان  
 اتفاق الحكم مع وجود الحكمة لا يضل اعراضا على علمتها لحوادث ان يكون قد  
 شرع في صورة الكثرة يحصل تلك الحكمة حكم اخر هو اولها كما في مثال قطع  
 الند بالند انتهى وانت حير بان ما تقدم لا يعبر في مشقة العرايا حشه هنا  
 فكيف نقول ان هذا الوجه يختص بالكثرة والله اعلم التفاسر منها **وهو الخامس**  
**عشر من الاعراضات المقارضة في الاصل** ومعناها هو ان يرد  
 المقترض مع اخرها لئلا يستلزم بالعلم او لا في الثاني لا يمكن ان يكون  
 علة مستقلة بل غائبة احتمالا ان تكون جزئية والا فلا يمكن ان تكون علة

كما في بعض الوصف  
 فانه لا يطاق ان يكون

بالاستقلال

بالاستقلال وان تكون جزئية بان تكون العلة هي الوصف المعارض والمعارض  
 به جميعا وعلى التقديرين فلا يحصل الحكم بالاول وحده **كما اذا قيل المستند**  
**حرمه الزمان بالظن فعارضه المقترض بالكيل** او القوت محتمل ان يكون باعتبار  
 ان القوت هي القوة وحده او العلة هو مجموع الطهر والقوت وهذا مستل  
 واما اعتبار المستقل فانه ان يعلل المصاح في المجردة بقوة قلة هذا قد وانا  
 فعارضته بكونه بالخارج لا محتمل سوى ان يكون هو جزاء القوة لانه لا يعلل بالاستقلال  
**لعمري** وقد اختلف في مشك هذه المقارضة والمحتمل فقولها  
 والله لمز الحكم وهو باطل ضرورة وانما فاسان لزومه مع عدم القول ان الضابط  
 للاستقلال والجزئية جميعا في الصورة الاولى والجزئية فقط في الصورة الثانية  
 مشترك بين وصفي المستند والمعارض والمخالف للمحضر للظن بذلك دون  
 القوت وما المحضر لوصف المستند في الصورة الثانية وكل من يوده كالقيد  
 والعذر وان الجزئية دون الخارج كان الحكم بالاستقلال وصف المستند  
 او جزئية دون استقلال وصف المعارض وجزئية حكم كذا ونهما في الضابط  
 من غير مرجح في الوجود واد قد عرفت ان المقارضة مقنونة والموانع عنها موجه  
 منها منع وجود الوصف مثل ان يعارض القوت بالكيل **وقول المستند**  
**لا يستلزم انه ممكن لان العبرة بعادة زمن الشيء فليس له ان يكون**  
**بمجرد** بل كان قوتنا او حبيب بوجه ثان وهو ان يقول ولم يلف ان الكيل  
**مؤثر وهو الحول هو السمتا الطالبة** لمطالبة المستند بكون وصف  
 المعارض مؤثرا كما ذكرنا وهذا **انما يسمع من المستند** **حيث كان هو العلة**  
**المناشئة** حتى يحتاج المعارض لبيان مقارضة البيان مناشئة لا اذا  
 است المستند بكون الوصف علة **بالسرخس** فعارضه المقترض بوصف اخر **فلا يشك**  
 المطالبة بالناشئة لان الشريك في الدلالة على العلة يدور في التاثير  
**والمعارضه جوانات اخر** غير هذه التي ذكرنا من ممانات خفايه  
 ومنها عدم انضباطه ومنها منع ظهوره ومنها منع انضباطه لما عقلت ان  
 الطهور والاضباط شرط في وصف العقلية فلا بد في ذلك من موانع الوصف  
 غلة من بيانها وللصاد عنها ان يبين قدمها وان يطالب بيان وجودها  
 ومنها ان يبين كون وصف المعارض ملقى ولا يتقبل الا انها نصف الحكمة  
 التي سطرناها المظنة مثاله ان يقول الردة علة العقل بقوله المقترض بل منع  
 الترجحية لانما مطنة الاقدام على مال المسلمين اذ يغتاد ذلك من الرجال دون  
 النساء فحسب المستند ان الرجولية وكونها مطنة الاقدام لا يعتبر والا لزم  
 العقل مطلقا بدون نصف احتمال الاقدام منه بل هو وصف محتمل في  
 الشارح لانه العقل منه حيث سلم ان الرجولية مطنة اغترها الشارح

Copyrighted material







سبقت البقرة وهذا ثاني الوجوه كما لو جعل في مثله الضامن من الشهود الاصل هو  
المعري للحيوان على العقل بقوله لغرض الصاب في الاصل امر الحيوان وفي الفروع الشها  
لنصب الشك بان امسا التنبيب بالشهادة التي العقل اقوى من امسا التنبيب  
بالاعتراض ان امسا العقول على قول من يوجب واعليه بانه مثله طلبا للتشهي وال  
الصدر بالاسهام اغلب من امسا الحيوان على قول من يوجب وهو عليه وذلك لتب نفوته  
في الادعي وقدم عليه بالافتراف اذا انقضت الاقرا ان نقض من المعري فاولى واخرى ان  
معنى الشهادة هذا الاضامن من الشهود لذلك ولا يضار اختلاف اصل التنبيب  
وهو كونه شهادة واعترا فان خاصه نيا من التنبيب بالشهادة على السبب بالاعتراض  
والاصل انه من مخالفة للفروع وذلك كما يقال في ارب البراءة ان يظهرها وجهها في من  
موت على قدم ارب الفاتل بموتهم ان حكم الفروع هو الارش وحكم الاصل هو عدم الارش  
فتمنع محنة وليس كذلك فانما يحل الحكم لا ينسوا الحكم لان الحكم هو حجب ارب البراءة  
ووجب قدم ارب القاتل والتحقق ان هذا يناسب للزوج على القاتل في بعض  
مقصورها السابل بما مع اربكها بما تقلا بمجر ما لغرض فاستد حكم الفروع نقض  
مقصور الزوج وذلك بارت البراءة وحكم الاصل مع بعض مقصور القاتل وذلك بمنعه  
الارث **والمحذور** كما يحارب من سوال اختلاف الصاب قال بعض **اعلم** انه  
دعا لحارب من اختلاف الصاب فان يقال في المثال المذكور التفاوت ملحق في الضامن  
لمصلحة حفظ النفس بدليل انه لا يفرق بين الموت تقطع الاملة والموت ضرب  
الرفقة يجب بها الضامن وان كان احدهما اشد اضنا الى الموت قال المحارب  
ذلك لانفند لانه لا يلزم من الضامن فارق معن العاقل فارت كما العلى لعلم يقتل  
العالم بالحيلة له تلج الحرية فلم يقتل الحر بالعبودية ولا الاستلام ولم يقتل المسلم  
بالمكافرة الحارس منها وهو **العشرون** من الاعتراضات اختلاف **حقوق** المحنة  
**في الاصل والفروع** مما لا بد ان يقول المستدل **بحد** اللواط كما حدوا الزنا الا ان  
**الزوج** في فروع من حيثها من غير ان يقول **للعقوبة** المحنة **بحد** الزنا **بحد** الزنا **بحد** الزنا  
المعنى الى عدم تعهد الاولاد وفي اللواط دفع رد بلفظه **وقد** يقال في  
**فصل** **الاستدلال** في خاصه معارضة في الاصل لانه اختصاصه في الاصل كانه قال  
بل العلة ما ذكرهم مع كونه من حيث اختلاف التنبيب **وجواب** المقارضة  
بالاحصوية بطلانه وذلك **بما** ان استقلال الوصف **بالعلمية** ثبوت  
مآلك العلة **من دون** تفاوت ولا يتألف هنا الحكمة ثبوت من الوجه الاخر  
من جواب المقارضة مثل منع وجود الوصف وبيان حفاه لان هذا نوع مخصوص  
من المعارضة في الاصل كما ذكرنا من انه ابتد احصويته منصبته الى وضن  
**المقال** **الرفع** من مع ما اتا الناس وهي قوله **بوجود** الحكم  
في الفروع فاعتراض ان ولما قام عليه الدليل فلا يمتثل

المقال

77  
الى منعه بل يدعي المخالفة بين حكم الاصل وحكم الفروع ومن شرط الامثلة لما عرفت  
ان العيان اشأت مثل حكم الاصل في الفروع ونبئت المخالفة اما معضل عليها او  
مردفا ان ذلك بعضهما ويسمي هذا قليا وحاصله كذا اعتراض كما ذكرنا لانت  
بان المخالفة اما بدليل المستدرك وهو العقل ويعتبره ولا اسم له بخصوصية  
بالقك ستعرفه واما هذا فهو الاول منها وهو **الحاوي** **والعشرون** من الاعتراضات  
وهو **دعي** **المخالفة** بين حكم الاصل وحكم الفروع **بما** ان **فاس** **الكاح** **على** **منع**  
**او** **السع** **على** **النكاح** في عدم الصحة **عامة** في **فروع** والمستدرك حين حاول الحاق  
النكاح بالسبع او الفكني فقد انت في الفروع حكما مما لا يلزم الاصل **وقول** **الفقير**  
بعد تسليم علة الاصل في الفروع **انكم** **مختلفون** **في** **عدم** **الصحة** **في** **السبع** **حرم** **الاشباع**  
**بالسبع** **في** **النكاح** **حرم** **الاشباع** **وهو** **مختلف** **في** **حقيقته** **وان** **بنا** **وباد** **ذلك** **صور** **والطهارة**  
مساواة له حقيقته فاما هو مطلوبه غير ما افاده ذلك والدليل اذا نصب في  
غير محل النزاع كان فاسدا لانت المعصية منه اشأت فجعل النزاع **والجواب** **ان**  
**الطلان** **في** **الزوج** **وهو** **عدم** **ترب** **المقصور** **من** **العقد** **عليه** **واما** **اختلاف** **المحل**  
لكونه سعا وكما حاد اختلاف المحل لا يوجب اختلاف الحال فيه بل اختلاف المحل  
شرط في العيان ضرورة تكفي لمحل شرط ما يعا عنه يلزم امساعه انما الثاني  
منها وهو **الثاني** **والعشرون** من الاعتراضات **العلة** **وقاضيه** **دعي** **في**  
**المعريض** **ان** **وجود** **الحاج** **في** **الفروع** **يستلزم** **حكما** **مخالفا** **لحكم** **الزوج** **منه** **الاشباع**  
ويعنفه وذلك اما بصحح الفروع مدعيه يلزم منه بطلان مذهب المستدرك  
لنائبها او باطلانه لمذهب المستدرك ابتداء اما حقا او بالالتزام الضرب الاول قلب  
لصحيح مذهبيه يلزم منه بطلان مذهب المستدرك لسا فيها وذلك **بما** **يقول**  
**الشافعي** **الا** **عكاف** **يستلزم** **في** **الزوم** **لانه** **لم** **يكن** **محرمة** **في** **الزوم** **فلا** **يكون** **محرمة** **في** **الزوم**  
**تعريف** **بقول** **الشافعي** **ولا** **يستلزم** **في** **الزوم** **في** **الزوم** **بقره** **الزوم** **الثاني**  
بل لا يطالب مذهب الخصم بقره مثاله ان يقول الحق في مثله ان مسخ الراس مد  
بالربع عضو من اعضا الوضوء ولا يكتفى بقله كما لا يقتض بقول الشافعي فلا يقد  
بالربع كسا والاعضا ومذهب الشافعي انه تكفي بالاقل ولزم منه القلب لضرب  
الثالث قلب لا يطالب مذهب الخصم بقره مثاله ان يقول الحق في مسخ غير  
المرئي مع معاوضة فصيح مع المحل لا يجد القوضين كالنكاح بقول الشافعي  
بلاست فيه حيا رزقه كالنكاح وجهه ويرد قول الشافعي هذا ان قال  
بصحته مع المهور قال بخلافه الروية وكان حاد الروية لازم للصحة عنده فاذا  
اسفي اللانم وهو حيا رزقه اسفي المرزوم وهو الصحة والمستدرك حين حاول  
في الضرب الاول الحاق الاعكاف بالوقوف تعريفه بغير كونها رية جامع كونه الشا  
فدانت حكما مما لا يلزم الاصل لكن لمعترضين مخالفة ما كان كواب الاعكاف  
ليقره بقره معناه انه يستلزم فيه الزوم وكن الوقوف كذلك مقره ما لا يمتثل

المقال



منها فان وكذا في مسألة من الراس ضد المستند كما نزل الحكم ان اجمعتهما قد  
 الاكسافا لا اقل والمعتزض من جملتهما بان معناه في النزاع القدر الرابع وفي الاصل  
 عدم القدرية وكذا في مسألة منع الغائب بضده ما نزل الحكم ان اجمعتهما مع  
 الجمل باخذ القوضين وضد المعتزض بان مخالفتها بانها في النزاع معرونة بحياز الزوية  
 لا في الاصل والجامع في مناس المستند والعرض في جميع النوازل الثلاث لا يحد فيكون  
 مقولاً وهو ان القلب كما بينا **اسم** بلائه والجامع بانساجه **كلها** وان عدسواله  
 براسه **رجع الى المعارضة** لان المعارضة دليل على حلاف حكم المستند  
 والعلت كذلك لانها نوع والمعارضة مخصوص فان الاصل والجامع فيه مشترك الا  
 انه اولى بالمول والمعارضة المختصة لانه اقدم من الاصل فان تضدهم دليل  
 المستند باداه الى الناقض ظاهره ولا **لا** نه مانع للمستند من الرجوع لان  
 الرجوع انما يتصور من شين وهاهنا الدليل واحد واما ما ورد على قولهم فخذ  
 اشار الحكم في النزاع وذلك هو المطلوب فيمنعه المعتزض وقول لا تسلم بل النزاع  
 بعد باق فهو اعتراض واحد وهو **الثالث والعشرون** من الاعراضات  
**القول بالموجب** ولا يخفى بانفسه بل يحكي في كل دليل **وحاصله تسليم حريه**  
**الدليل مع نقض النزاع** وذلك دعوى يخفى ضد الدليل في محل النزاع وسع على وجوه  
 ثلثة الاولى ان مستند المستند من الدليل ما هو انه محل النزاع او ملازمه ولا  
 يكون كذلك **من مسند** في القول بالموجب اشار بذلك الى الوجوه الثلثة كما هي  
 عادة في الاعتراضات وهذا المثال هو مثال الوجه الاول وهو **ان يقول السامع**  
**في القتل بالشغل قتل ما فعل عابثا ولا ينافي القصاص كالقتل بالمخارق**  
**فترد القول بالموجب فيقول المعتزض** **سلبنا عدم المناقاة من القتل**  
**بالقتل وبين القصاص** **ولكنه ليس محل النزاع لان محل النزاع هو وجوب**  
**القصاص لا عدم المناقاة للقصاص** ولا يخفى ذلك ايضا محل النزاع اذ لا يلزم  
 من عدم مناقاة الوجوب ان يجب **وعد ذلك** اي يوجد الوجه الاول وهو الوجه الثاني  
 والثالث والثاني ان مستند الدليل ابطال مبرهنة انه ماخذ الحق في  
 مذهبه في المسئلة والخص من كونه ماخذ الحق لمذهبه فلا يلزم ما طاله ابطال مذهب  
 مثاله ان يقول الشافعي في المثال المتقدم وهو مسئلة القتل بالهتيل الساقون والاعراضات  
 في الوسئلة لا يمنع القصاص كما يتوصل اليه وهو انواع الجراحات اقلها فير  
 القول بالموجب فيقول المعتزض الحكم لا يستلزم الا باطلاع جميع الموانع ووجوب  
 الشرايط بعد قيام المعنى وهذا عامه عدم مانع خاص ولا يستلزم انتفاء  
 نفيه الموانع ولا وجود الشرايط ولا وجود المعنى فلا يلزم ثبوت الحكم ودر اختلف  
 في القول اذا قال ليس هذا ما جري هل يضيق اوله فقتل لا يضيق الا منساب  
 ما نحن اخر ادرها كان ما حذر ذلك لكنه معاند والمختار انه لا يصدق لانه  
 اعرف بمذهبه ومذهب امابه ولانه مما لا يعرف بغير احتمال ان لا مامه ما حذر

هذا القول  
 في المسئلة  
 في النزاع  
 في القتل  
 في القصاص  
 في المناقاة

القول بالموجب  
 في النزاع  
 في القتل  
 في القصاص  
 في المناقاة

القول بالموجب  
 في النزاع  
 في القتل  
 في القصاص  
 في المناقاة

اختر **قال علم** ان اكثر القبول للموجب من هذا القتل وهو ما يقع لاستثناء الماخذهما  
 ما يحد الاحكام **وقل** ما يقع الاول وهو لا يشبهه محل الخلاف لشبهة لعدم التميز  
 الاكسافا **الثالث** ان سكنت عن معنى غير مشهور مثاله في الوضوء ما ثبت فيه  
 وشبهة الموصو اليه كالصلوة وتسكت عن الضمى فلا يقول الوضوء انه يرد القول  
 بالموجب فيقول المعتزض من ان يلزم ان يكون الوضوء شرطه اليه هذا ورد اذا  
 سكنت عن الضمى اما اذا سكنت الضمى من كون الوضوء شرطه اليه هذا ورد اذا  
 لا تسب ان الوضوء ثبت فوزه ويكون حينئذ منع الضمى لا قولا بالموجب اذ اعرفت  
 ذلك فالجواب عن القسم الاول اذ مرجحه الصحيح كون اللانم والديليل على النزاع او  
 مستلزمه بان سبي اخذ ما **مثاله** ان يقول لا خير من المسلم بالدمى فبائسا  
 على الجرف فيقول نعم ولكنه عيب فان لا خير في الجرف في الجافة وهو ليس بقى الوجوب  
 ولا مسلمه لان الا باحة اعم والوجوب يثبت بان المعنى بعدم الجواب هو  
 المبره وهو مستلزم عدم الوجوب **وعن** الشافعي انه الماخذهما يستند به من  
 المضار او بالنقل عن امة مدعيهم وعن الثالث ان الحرف عندنا قلم بالمختارون  
 شايخ والمحدوف مراد ومعلوم فلا يضرحفه والديليل هو المجموع لا المدرك من  
**الرابع والعشرون** من الاعراضات **سواء التركيب** **وهو** **اعرفه** **فبما**  
**قدم من شرط حكم الاصل ان يكون اقباس مركب** **وانه** **فثمان** **مركب** **لا**  
 ومركب الوضوء وان مرجع اخذ ما منع حكم الاصل ومنع الغلبة ومرجع الاخر منع  
 الحكم او منع وجود العلة في النزاع وليس بالحقيقة سواء لاراسه ودر عرف الاصل  
 فلا معنى للاعادة وان خبر بان الاحالة على ما تقدم فيها نظر اذ ليس ذلك مدكروا  
 في هتي الكتاب وانما هو في الشرح **الخامس والعشرون** من الاعراضات  
**سواء البغية** **ودكر في مثاله** **ان يقول المستند** **في بكر النافعة** **فقد**  
**كالصغرة** **فيقول المعتزض** **هذا ما صار بالبغية وما ذكرته وان تعدي به الحكم** **الى**  
**البكر الثالثة** **فما ذكرته** **فقد تعدي به الحكم الى البنية الصغرة** **وهذه** **المشك**  
 يجعل هذا السؤال تراجعا الى المعارضة في الاصل بوصف اخر وهو الكارة بالضمة  
 مع زيادة وتعرض التساوي في البغية زعمنا الرجوع المعنى بالبغية فلا يكون سؤالا  
 براسه ايضا **وهذه الاعراضات** **بقرتها** **الحدوث** **في** **عداد الاعتراضات**  
**وليس** **انما اعراضا ثمانية** **ثل** **عما** **راحتان** **الى** **بعض ما قدم** **والاعراضات**  
**فالاول** **راجع الى المنع** **كاعراضا** **والثاني** **راجع الى المعارضة في الاصل**  
**كثلاثة** **وهو** **عدم** **سان** **ذلك** **الى** **المعارضة في الاصل** **والمنع** **وهذه** **الجملة**  
 الكلام في الاعراضات وباب القباس **فصل** **في** **الادلة** **الاربعة** **من** **الكتاب** **والسنة** **والاجماع** **والناس** **فان** **الكتاب**  
**لا يرد** **بلا** **حاشا** **وهو** **الاحكام** **وشتلال** **قال** **وهو** **آخر** **الادلة** **الشرعية** **وهو**  
 في اللغة طلب الدليل وفي العرف يطلق على اقامة الدليل مطلقا في اوجاع او

هذا القول  
 في المسئلة  
 في النزاع  
 في القتل  
 في القصاص















هذا هو المقصود من قوله  
والله اعلم بالصواب

من شرعتان بذلك وقال بعض الاسعديه والخمسة والحبالة اما حسن الشيء كونه متعلقا  
للمخرج عاجلا وفتحه مع كونه متعلقا للدم عاجلا فعملتان واما حسن الشيء كونه متعلقا  
للمشايخ عاجلا وفتحه مع كونه متعلقا للفتق عاجلا فعملتان ايضا لصوب الفلا من مخرج ان  
احسن الى الجحش ولو تراخي ومن دم او قاتب المتى ولو تراخي واما ما عشنا ذكوه غير  
متعلق لا يتما من المباح **على المحذور** وهو قولنا عشنا والجمهور لا يفتق قالوا  
**ان كلما نصح ان يسبق به بالمصروفه من ضرر** على ما جحد **لا عاجل ولا اجل**  
**فكلمه الانا** عطلا حتى يرد خبر يترق وذلك كسنا ولا ناس في غير ذلك ومنه  
المتى في التوازي والتظلل بالاجاز والشرب بالاجاز **ومسئل جلمه الخضر**  
وهو قول بعض اصحابنا والعدل بدنه والفتق حتى يرد انا خه شرعته **وبعضهم**  
وهو الاشترى وبعض المشافعه **فوف** بجمل لا يرى هناك حكم اوله ثم ان كان هناك  
حكم فلا يرى هل خضر او باخه ولا يرد من غير محل النزاع **وهو السراخل**  
الا فبالا في فعل العقل بها حسن ان يفتح من ضايق واجب ومذروب ومختور ومكر  
ومباح لانه لو استعمل احد طرفيه على مفسدة فاما بقوله كالظم والكذب فحرام  
او تركه كرد الود بعة وشكر النعم فواجب فان لم يستعمل علمنا فان شغل على مصلحة  
فاما بقوله كالصنع من المتى فمذروب او تركه كسنا فافاة المتى فمكره وان  
لم يستعمل علمنا انما مباح كسنا الصنع اما الخلاف في الفعل الذي لا يردك العقل  
فيه خصوصه جهة محسنه او مفسده كالمشي في الفضا وكل الفركه ويجوز ذلك مما  
نقدم ولا حكم فيه كالحكم بفضله في فعل العقل في كماله على الاجمال انه يجوز  
او مباح قال الامام الجعفي وذكره عن واحد من الاشاعرة ان المراه هو ان  
العقل حكم بما هو كذا كذا بانه حرام في حكم الشارع وان لم يظهر الشرع او لم يفتق الشيء  
او مباح كذا كذا فيتحقق **لنا انا علم قطعا حسن ما ذك حاله** من الانفعال مع  
استقامه الضرر **فكلمه حسن الانصاف** **وبعض الظن والله اعلم** معتر فيه اذ لا  
موجب للفرق ولذا قال الاستاذ من ملك بحر الايزق واصف بغاية الحروف  
واحت ملوكه بظرة من ذلك البحر فكيف يترك العقل بحرفها ومنازل العبد المتكلم  
الخالقها الله تعالى لعله تناول المملوك فظرة من حزمها كذا قل فكيف حكم العقل  
توجيه وايضا فانه لا وجه يمنع من حسن الانتفاع اذ خلق العبد وما يسبق به مشي  
الظم وما ذك كذا لا يسبق به بالحكمة فتقوا باخه اتاه لحصلا لمقصود حليمه والا  
كان عشا خاليا عن الحكمة وانه بعض ولا خطر لا يذليل **فكلمه** قال  
اعتنا والجمهور يحب الدليل على النائي لحكم العقل او شرعي غير ضروري كسنا  
وقال بعض الاشاعرة لا يترك مباحا ومصلح على باي العقل دون الشرع قلنا  
انه ادعى انما بالفتق لا ضرر ضروري وجود او قديم ولا بد له من طرقة لانه لو لم  
يكن الى طريق يفتق الله كان ضروريا والمعرض خلافه واما قولنا وجود او قديم

هذا هو المقصود من قوله  
والله اعلم بالصواب

هذا هو المقصود من قوله  
والله اعلم بالصواب

لانه لو كان ضروريا وحيدا كان يفتق الاستحالة فلا سمح دعواه او كان ضروريا عديدا  
كان يفتق عينا على الدليل قال في العصول واما استدراك غلبه باستصحاب الحال مع اسقا  
الاجله الشرعية المعتره للفتق لا يفتق او يفتق من لولاه واحلف في الاستدراك على  
عليه نصا من القله يجوز ان يلجأ به وعبره ومنعه الامام في غيره **الثالث**  
من ابواب الكتاب **في المنطوق والمفهوم** لان اللفظ يفسر بالمعنى  
دلالته على المعنى ان منطوق ومفهوم **المنطوق ما دل عليه اللفظ** **والمفهوم**  
ان يكون حكما للمذكور وحالا مرجع اليه سواء ذكر ذلك بالحكم وبطريق اوله وينبغي ان  
الفتق وينقسم الى نص وظاهر فان **افاد مع لا يحفل بغيره** **فمن** كذا كانت تلك  
الافادة بصراحة الوضع انما او فعلا او حرفا كجحد عشره وطلعت وكى تجلي  
وان كانت بالنظر لا بصراحة الوضع فحفي فالة العصول ومنه الدليل على ما به  
الوضع عليه السلام عند جمهورنا لا من الاول حلا فالحا زوديه والاماميه ونص  
النهي عن الغرالى والظن على الاول وبطلقة الفتق على ما دل على مع كذا كانت  
**والتص على معناه دلالة** على معناه **وطعته** ضرورية كالجلي واستدراكه كالجلي  
وانه اعلم **والا** **فد مع لا يحفل بغيره** **وطاهر** وهو الذي يفتق مع لا يحفل بغيره  
**والطاهر دلالة** على معناه **طسه قبل ومنه** اي الطاهر **العام** كاستاث  
فان دلالة على فرداه بالطهرون لا بالنص وهذا قوله امتنا والمعتزلة كذا يفتقون  
تفن ورواه في العلي والفتق كذا من هنا خبرنا بحصص العام القطعي والاحادي  
في العلقات دون العلقات فتقوا الحصة بها عصبه فمات الوعد واجبا  
الوعد **الفتق** يفتق الى قسمين لانه **فكلمه** **وهو ما وضع له اللفظ**  
والمراد دلالة اللفظ على ما وضع له بالاستقلال او مشاركة الغير بشغل  
المطابقة كدلالة العشر على خمستان والفتق كدلالة التما على خمسة **واما قوله**  
**وهو ما لم يزل عليه باخه ما بطل** **يلزم منه** مدرك عليه بالانزاع كدلالة العشر  
على الزوجية والمع انه دلالة اللفظ على ما لم يوضع له مدركه ان الدلالات  
ثلاث دلالة مطابقة وهي دلالة اللفظ العمد على ما وضع له ونص دلالة على جزئه  
والبوام وهي دلالة على لا يفتق غير الصرح بفتق الدلالة انصا واما اشارته لان  
الدائم اما ان تكون مقصودا للمتكلم او لا **فكلمه** **فد** فذلك حكم الاستقراء فتأمل  
احدهما ان سوقت الضرف او الصحة العقلية او الشرعية غلبه **والتاوية**  
سوف ذك عليه فان **نوبت الصدق او الصحة العقلية او الشرعية** **فكلمه**  
**انصا** اما الصدق فهو **متك** قوله صلا لاله **رفع على خطا والتشابه**  
اي العقا والمواخرة لا لاماحصه دليل كالحجاب الكفاية على الحائض والمفطرة والكسبان  
ولو لم يدر المولى خذ وتوها كان كاد لاله منها لم ترفعها واما الصحة العقلية فهو قوله  
**لعل** **واسال الله** اي هلما اذ لو لم يدر ذلك لم يفتق قتلا لان سرك الله لا يفتق  
فتقلا واما الصحة الشرعية فتشمل قول القائل **اعين عذرك في غيبي** لا يفتق

هذا هو المقصود من قوله  
والله اعلم بالصواب

هذا هو المقصود من قوله  
والله اعلم بالصواب

هذا هو المقصود من قوله  
والله اعلم بالصواب











هذا هو الحق في كل شيء  
والصواب في كل شيء  
والعدل في كل شيء

الا ليعتد كون موته شرطا في ثبوت الحكم قطعا وانما يستفاد اسما الشرط بان شرط  
من جهة الفاعل اذ لو لم ينفذ الشرط كون ما عداه خلافه لم يكن لركم فائدة قال الامام  
المجهر في الامور ان ذلك مقتضود في الوضع بل هو ظاهر في افادة ذلك وصفا بطريق  
الاستفاد اعلم ان كل ما يقع في افادة في اللفظ سواء بعدت لان يكون  
مرادة هذا كركك فانه رج في القافية الكلية المستقرية فكان اشارة بالاعتقار  
لانما لفائدة كركك القافية وانما يعتد الطهور فيمكن به **والرابع مفهوم العادة** نحو  
قوله تعالى واتقوا الصيام الى الليل فهو مفعول ارفع ووجه دخول اللبس انما فاق كرك  
قوله الى الليل ولهذا كانت الفاعلة مجتسما في  
الجمهور خلاف الالف رشيد وبعض الفقهاء ومثل ان كانت الفاعلة مجتسما في  
علايه والافلا **قلت** المعلوم من اللغة ان وضع حرف الغاية لرفع الحكم في  
عقوبة بطريق وهو مفعول الى ان يعيب الشمس فيكون كركك ان اخر حرم وطريق  
واخر حرم وقت الصوم عيبه الشمس ولو قدر ما يثبت الحكم بعد ذلك لم يكن  
الطهور هو الغيبوبة اخر او هو خلاف المنطوق **والخامس مفهوم العادة** نحو قوله  
فاخذوه من غير جلد فيهم ان الاربعة النمازين عترو واجب واذا عتد حكم بقدر  
وان دل على بطلان ذلك الحكم فيما راد عليه بالاولى مما ابلغ المتأقلمين لم يحصل  
فيهم بطلان في طرف النقصان والا فهو في طرف الزيادة نحو فاحذروهم عابسي حذرة  
وتجلبه خلافا لا في حقيقة وعبره فاما حيث مراده بالعدد المتباعدة كسبعين  
فلا تجلب فيهم بطلان **والسادس مفهوم ما** نحو قوله تعالى انما الصدقات للفقراء والمحتاجين  
ان لا شيء الصدقات الا لغيرهم ذكره وقوله تعالى انما الصلوات لله فانه لا مفهومه على الصلوات  
الا لله لغير الله تعالى ويجلب عند امتناع الجمهور **ومما ينطوق** ما يقع في  
قيل ان دلالة العتد وانما على ما ذكره اوله من باب المنطوق لا المفهوم اما مفهوم  
العتد فلا اعرف بحال في فيه واما مفهوم انما فالذي جعله منطوقا اعلمه المعاني  
والعرائق والنفلا في وفاء الخفية والاميرت واولحيتان وادعى المشرقي في  
انما المنطوق افادة الحصر لا باق في المكتوب **فصل** في السكك  
ومفهوم الغاية وانما ولم يذكر في العتد خلافا **فصل** في مفهوم الحصر  
مفهوم الاستشاح الى الله الا انه المفهوم ان الله تعالى له واما على هذه الغاية  
فمنطوق وتعليه عند امتناع الجمهور خلافا للخفية وهو منطوق عند امتناع  
المعاني وانما الجواب ومفهوم الحصر وهو بدم الوصف على الموضوعات الخافق  
وحقه متبذل والموضوع خبره نحو الخافق زيد ومفهومه انه لا عالم عتد زيد  
وسل هو منطوق وانما مفهوم افادة الحصر فاما عكسه فلا يعتد على الاصح  
ومفهوم الفصل بين المبتذل والخبر اذا كان معرفة او افعال وكل او فعلا  
مضارغا لتدخل في العمل للعلية ونحوها نحو الله هو الولي واليهدي  
الله هو الهدي ويريد هو افضل مقرر وان كان هو يصل بينهما ومفهوم مقدم

هذا هو الحق في كل شيء  
والصواب في كل شيء  
والعدل في كل شيء

المنقول

على انما السامع  
على انما السامع  
على انما السامع

القول نحو انما كعتد ومفهومه وفاء الى الجواب والوجبات واعلم ان شرط  
**الاحد مفهوم المخالفة** على اقسامه **على القول بان المخالفة هي المخالفة**  
المختلطة مثل قوله تعالى ولا تأكلوا مما لا يقع في حريمكم فان الاغلب كون الزنايب في حريمكم ومن شاع  
ذلك فمفهومه لذلك لا في حكم اللافي ليس في الحريم خلافا ومثل قوله تعالى فان حرمتم  
الاقتطوا في النساء الا انه في ذلك لا كاخ مطاب متى وثلاث ووجه ما عدا انما يكون  
عند حرف عدم القسط والعدل في النساء يقدم بوجه حرمتم والنساء صافلا فيهم  
ان عند عدم الحرف لا يجوز ان يكون مطاب لمفهوم متى وثلاث ووجه ما عدا انما يكون  
انما امره انما يقتضيها بعد ادت ولتسا كما حرمنا باطل فان العاك انما امره انما  
كاخ يقتضيها عند منع الوي فلا يمتنع انما اذا التقت نفسها بادن ولتسا يمكن باطلا  
**وان لا يكون لتسا** مثال لحيوان مثال صلح والى على في سائمة الغنم ذكره بقوله  
وسائمة الغنم ذكره ولا يخرج منه ان العلوية لا يكون فيها اذ ان بالوقت لمطابقة  
السؤال في لالتصيد **واحدته بحركة** نحو انما في حصره ضلوا فيهم بطلان  
بمفهوم صلح والى مثال كركك **او بغير حركته** نحو انما في حصره ضلوا فيهم بطلان  
ولم يقتضيها في سائمة فقال ضلوا في سائمة كركه فليزج السمسد بل كركه في السائمة  
كما في العلوية **وتعد كرك** كالخوف عن ذكر المتكوت عنه نحو ان الخاف ان المخالفة  
يقصد ان الحكم المحكوم به على امر لا شئت له وانصت بقصة منطق اختلاف في المعنى  
عند ثبات تلك الصفة للمحكوم عليه كقولك قابل ولا يمشوا او لا ذكر بمحاولات  
بطل المخالفة انه لم يزد الا في حال عدم حشيه الاملاق فيقول ولا يمشوا او لا ذكر بمحاولات  
حشيه املاق ونحو هذه الامور **ما هي حقيقة الحصر** المذكور فان وحل ذلك  
في مفهوم المخالفة ان الصفة فائدة ولتثبت الاحتصاص المذكور بالحكم  
ادعوه مسبق فذلك الصفة على الاحتصاص المذكور به فادعوه فادعوه  
بطل وجه دلالة الصفة على الاحتصاص **فصل** في دلل الخطاب  
المفهوم بامان ان يتقبل حكما عقليا نحو بغيره او شرعا  
لم يتقبل مفهومه كحكم العقل نحو فاحذروهم ثمانية جلدة او حكم الشرع نحو ان لم يحد  
ما يتقبله بعد الجواب بالظهور بل لا الاعتد وان نقل حكما فان كان ذلك  
الحكم عقليا لم يحد في المفهوم قبل ورجد دليل شرعي على وجوبه في السائمة فهو يلقى  
وان كان شرعا نحو في العتد السائمة كركه بعد قوله في العتد كركه فان وارجي  
عن ذلك الحاجة ففاسخ والا فمخصص وهو طوق انما كان اصله طبييا اتفاقا  
او لا يحد عليه واختلف فيه اذا كان اصله قطعييا فعند الحصر انه في  
الاستثناء والاختانة قطعي وكذا الشطرنج قوم يردد بعض النماين في العتد  
وانما في طوق مطلقا **فصل** في انما يثبت من ليل الخطاب والناظر  
له موقوف على ان المنطوق يحكم على حسب ما يرضيه وانما عتد ثبات المتكوت  
عنه وانما يثبت من ليل بطلان التاكوت عنه حكم مفهوم الخطاب او هو بان على

هذا هو الحق في كل شيء  
والصواب في كل شيء  
والعدل في كل شيء

الحكم في كل شيء



مستورد لانه اسمي جود و هو جود  
الواحد الي عاينوه قد لا يحيطون به  
لهذا قيل ما تعدد العلم سائر فكم

ربه لم يزل يحط من شأنه مهابداً من  
 المهابد المعروفة بالامان فام يعلو  
 عرشه المهيمن وهو المهيمن على  
 الوجودات واحسن المتصرفين في  
 مناشئهم وعنده كل الامور والاشياء  
 الى الصفاء المخصوص من الامور  
 البراءة والابتغاء من شئ



كثر من وجوه فان منع تصور معناه المشتركة فيه تجزئ حقيقة كذا واصناف كالنوع باعتبار  
 الجنس لا باعتبار افراده فهو موافق لكل واحد من اشياء والاشياء تكلل متواطئ ان اشياء  
 متجانسة ومشتككة ان تفاوتها كالحد والمخالو والمخالو يستحق ذلك بزيادة الصانع  
 مما سألنا ان شاء الله تعالى **قلت** هكذا ذكره غير واحد من العلماء واما المصنف رحمه الله  
 فانه جعل المشتكك والمواطئ وعندهما ما لا يحد لفظا وتعدد معنى كما ستراه وتماثل  
 وانك عند التبع لكلامه لا تجد لهذا القسم مثلا الا الحزب حقيقة كما كان او اضافيا  
**وان عرفت لفظا واخرت معنى** **فان عرفت** ان المقود والجلوس وقاعد وخالشي  
 وقد اختلف في وقوع البرادف واللفظة فعند ائمتنا والجمهور انهما واقع خلافا  
 لعلب وافراريس **لنا** ووجهه ان لا يستحق الجلوس وتعدد للهيئة المخصوصة وليست  
 واسد للجنون الخاص والافرض والواجب والذكر والقائد للصهر الرباط **فهم**  
 ومع كل منهما مكان الاخر الا كما كان معينا له ويكون من واقع او واضحين  
 وفائدة التوسعة وتيسر النظر والنشر والمختص ولا مع ان التعدد والمحدود وهو  
 شطآن لبطان غير متزادين **فان عرفت** معنى **واخرت لفظا** **فان**  
**وضع اللفظ لتلك المعاني باعتبار امزاجية** **فانه** **مشتكك** **ان** **مما** **وت**  
 في ذلك الامر لشدة وضعه او تقدم وتأخر **كالجود** **والقديم** **والجديد**  
 فانه للقدم اشد خلاف اتصاف الابد والابن بالاشياء وكذا الاحتمال للقاء في  
 وهو متدرج في جهة وعنده ووضوحها فانه للقاء اشد واما سمي مشتككا لانه  
 تشكك السامع في انه متواطئ نظرا الى اشتراكه **الكلم** في اصل اللفظ او مشترك  
 نظرا الى اختلافه في ذلك **وانما** **سماوات** في ذلك الامر **فموافق** وهو المشترك  
 المعنوي لان لفظا فاد مع مماثلة غير محيل بوجه فكان الفاعل لو اطاعت على  
 ذلك وذلك كالا انسان بالنسبة الى افرادة فان كلها متفقة في لاد استيتمتوه  
 فمما غير متفانته وكذلك الجنون فانه موضوع لكل ما يصح منه ان يدرك من غير زيادة  
 ولا نقصان واستواء ارادة في ذلك ظاهر **وحديث** اي حسن ان عرفت المتواطئ  
 بمقتضاه **فان اختلفت** **حقا** **فان** **المعاني** **السعدية** **فان** **المختص** **ورسم** **بانه**  
 مقول على كثير من محالين بالحقا ترفي جواب ما هو قوله **ذا** **ايضا** **فموافقا** **على**  
 كثير من حرج الحزبات لان الحزب انما هو على واحد وولنا محالين بالحقا ترفي حرج  
 النوع كونه مقولا على كثير من متفقين بالحقيقة وولنا في جواب ما هو قوله **ذا** **ايضا**  
 بجميع الكلمات النافذة في الفضل والخاصة والفرع العام وذلك **فان** **المعاني** **بالنسبة**  
 الى الانسان والفرس فانه اذا سئل عن الانسان والفرس ما هما كان الجواب انهما  
 وان سئل عن كل واحد منهما من الانسان والفرس لم يصلح ان يكون جوابا عن كل واحد  
 منهما لانه لشيء عام ماهية كل واحد ولا تشكك اذا اوردت الانسان والفرس في  
 مقول الانسان ما هو هو لشيء الانسان الناطق كونه عام ماهية ولا اذا

لا بد ان يكون المراد بالمتواطئ  
 ما هو متواطئ مع نفسه على ما  
 لبطان لا يتعدد ولا هو  
 امر على شي على ما  
 لفظا بمعنى اطلاق

ان  
 ان

اوردت الفرس والشوال فوائه الحيوان الصاهل لكونه عام ماهية **وان** **لا** **مختلف** **لك**  
 الخطاب **فان** **اللفظ** **و** **يرسم** **بانه** **مقول** **على** **كثير** **من** **محالين** **بالعدد** **دون** **الحقيقة**  
 وجواب ما هو مقولنا كسبون حرج الحزب وولنا محالين بالعدد دون الحقيقة حرج  
 الجنس لان النوع انما هو مقول على كثير من متفقين بالحقيقة ومختلفين بالعدد  
 خلاف الجنس وولنا محالين بالعدد كقول ابراهيم مختلفه بالفرار من الشخصيات  
 وولنا في جواب ما هو حرج الباقية الثلاثة الثلاثة لكونه **وذلك** **كان** **انسان** **بالنسبة**  
 الى افرادة **اي** **لدا** **وغير** **الفرس** **كذلك** **لانه** **اذا** **سئل** **عن** **الفرس** **وغير** **الفرس** **فما**  
 هو كان الجواب الانسان لانه عام ماهية مشتركة بينهما واذا سئل عن فرس  
 فقط كان الجواب الانسان ايضا لانه عام ماهية المختصة به فحين ابراهيم  
 النوع يكون مقولا في جواب ما هو حرج المشتركة والمخصوصة معا والجنس مقول  
 كذلك تحت المشتركة المختصة هكذا ذكره المسطقيون بناء على مصلحهم ان العندرج  
 كالانسان نوع والفرس حرج فيه كالحوان جنس **ويقدم** **وهو** **الا** **مقول** **بأن**  
 يسمون المدرج حيث او المدرج منه نغارا وهذا لئلا يفتقر الى الحقيقة لشي  
 ولا خلاف فيما سبق **وان** **وضع اللفظ الواحد للمعاني السعدية** **فان**  
**امر** **استوك** **فيه** **هو** **المشترك** **اللفظي** **وذلك** **كقوله** **المبارحة** **والخارية**  
 والرهف وقد اختلف فيه فعند ائمتنا والجمهور انه ممكن عند واقع لفظا وشرعا  
 واوجب قومه وقومه وبناه لعلب والفرس والبلح والافريت مطلقا وقوله  
 ان المران وقومه في السنة والاراضي من العيصان **لنا** **زوجه** **وانه**  
 دليل الصحة وذلك كالجواب فان اهل اللغة اطلقوا على السنة والاراضي  
 وعلى الذكر من غير ترجيح وعلى ان الفر للفرس والحيز في ذلك وهو مع الاسترا  
 وقولنا على البدل اختراع عن الموافق لانه للفرس المشترك كما مر من الموضوع للجمع  
 من حيث هو ككل وجميع وقولنا من غير ترجيح لخرج الحقيقة والمجان **فهم**  
 ويعرف بالفرس على راحة اللغة وبالا استدلال لسبق اللفظ للمعاني فصار على او حسن  
 الاستفهام عنه والفرق منه وبين المتواطئ وان كان نسبتهما الى مستيما بينهما  
 متساوية ان سميات الموافق مشتركة ومعها سميات المشترك  
 مشترك في اللفظ فقط **فان** **المعاني** **السعدية** **فان** **المختص** **ورسم** **بانه**  
 حقيقة على كل معانيه غير المتساوية مطلقا وقالوا هو اسم والكرخي والوعيد  
 منع مطلقا وقالوا لا مامى والشيخ الجنس ويقع الاشعير لشي وحديث الارادة  
 للغة وقال الجمهور المتأخرين لشي محازا قال ائمتنا والشافعي وجمهور المعتزلة  
 مع جملة على حقيقتها عند مجردة عن القسمة لظهوره فيها كلقام ولا اجمال فيه فان  
 ائمتنا ومنه حديث القدر وميل على اجراما على الذكر في الجمل **لنا** **ان** **لوا** **منع**  
 حجة ارادة تمامها في اطلاق واحد لا يمنع له ليل والاصل عدمه والاصل عدمه  
 جواز ذلك مردود ان يكون هناك لفظ وليس في اللفظ ما يعبر بحوان وايضا فانه

ان  
 ان  
 ان



قد وقع وانه دليل الحق واليقين ان الله سبحانه وتعالى ومن في السموات ومن في الارض  
 الاله والوجود من الاثنين صفات للوجود من غيرهم وما احتج الشافعي على كونها  
 حقيقة ظاهرة في الجميع لان الحار حلاف الاصل **فصل** في هذا المصباح  
 الجلات اللغات على معنيتها الحقيقية المجازية مثاله ان يطلق الاستدوار ويرد به  
 التسع والاشباع فلهذا استغنى عنه ذكره الشارح الا انه جليل بحدود الحارة لا حقيقة  
 هذا ولا يحق ان يذكر الحار في المثل والا فالحقيقة كذلك بلا تفاوت **فصل**  
 في هذا المصباح من جاز المكان يجوز ان يقال في الكلمة الحارة انما هي المتعددة  
 اصل اللغة مقول من جاز المكان يجوز ان يقال في الكلمة الحارة انما هي المتعددة  
 مكانها الاصل **فصل** في هذا المصباح من جاز المكان يجوز ان يقال في الكلمة الحارة انما هي المتعددة  
**اصطلاح الخطاب لعلاقة مع قرينة** قال الكلمة المستعملة كالحنس وقوله في غير  
 ما وصفت له لخرج الحقيقة وقوله في اصطلاح الخطاب احراز الحقيقة التي لها  
 مع آخر تحت اصطلاح آخر وذلك كالصلوة مثلا اذا استعملها الشارع في ذات  
 الاركان والادكان فقد استعملها عتوما وصفت له لكن تحت اصطلاح آخر عتو  
 اصطلاح الخطاب وهو الشرع وقد دخل في هذا القيد المجاز المستعمل فيما وضع له  
 في اصطلاح آخر كلفظ الصلوة اذا استعمل الخطاب يعرف الشرع في لربما محال  
 فانه وان كان مستقلا فما وضع له في الجملة ليس مستقلا فما وضع له في اصطلاح  
 الخطاب وقوله علاقة لخرج مثلا استعمال لفظ الارض في السماء والعلاقة تتعلق بها  
 للمجاز المجازي بالحق الحقيقي ولا يرد في المجاز منها والاله هي موضوع جاز او  
 غير مقيد وهي يكونان في شكل كالاستان في الصور المنقوشة  
 على الجدران او في صورة يكون طائفة في المعنى الموضوع له لستقل الزمان منه  
 انما يفهم المعنى الآخر وهو الموضوع له باعتبار سبوت تلك الصفة وليس  
 محذور ثبوته له لوجب الفهم لانما مستر له كل لا يرفع ذلك من قرينة فانه  
 لا يميز من الخلاق الاستد مثالا على الرجل الشجاع ارادته له الا بقرينة مثل كونه  
 برمي مثلا وهذا خلاف اطلاقه على الخنزير لهما هذه الصفة اولانه كان عليهما  
 كالاعتد للمحقق لانه كان عتلا او ابل النما كالحمل للفضير او للبحار ذرة  
 مجازي الى الزاب ولها حوه اخر احنا والامام ومائتا انه الله كزقيتها الى  
 تسعة عشر وخمسا ما سبب وتسميته المحل لانه لم يجرى في حقه الله في الحقيقة  
 او باسم سببه كوصلة الطهر والعكس جزا اما ناكلون في طوبى ما اذا وسميه  
 الحاضر باسم العام نحو خلعوا ايضا بغيره اذا انهم اى اطرافها وعوايق الناس على تحته  
 حذر العبد اى القاميا وسميته المقيد باسم المطلق نحو قول الشاعر  
 بالنسبة كل اثنين سبها سوى من الناس قبل اليوم بلقيان  
 اى قبل يوم القيمة او العكس كقول شريح اصيحت ونصت الناس على غضبان  
 فاطلق لفظ النص على ما لا يحقونه الرصيفيه ويسمى المطلق الذي هو المحل

في حقيقة التسمية باللفظ المتعدد  
 مما وقع له ما في قوله تعالى  
 الوصف دون الاستعمال  
 وحده سبب كونه وسميته  
 فلو وصفت كونه مجازا  
 ان يستعمل كونه مجازا  
 كونه مجازا في اللفظ  
 لا استعمال في اللفظ  
 كونه مجازا في اللفظ  
 كونه مجازا في اللفظ  
 كونه مجازا في اللفظ

في اصطلاح الخطاب

او حرف المضاف الله نحو واسال العربة او المضاف اليه نحو وكذا ضربا له الامثال او تسميته  
 التي بالحق نحو واحفل في لسان مدق او باسم مدق نحو اكل الدمار اى ادرته او باسم ضربه  
 نحو قوله ليجل منك صاحته خام او القلب نحو عرض الساتر على الحوض او المشاكلة في  
 القول بحسب حق قوله الشاقرة

قالوا من خرج شيا محذوفا كلفظة قلت المحذوف الى حته وقصصاه  
 او سدا حق قوله بقل اصعقة الله من لحن اى يطهر الله بالامان عتر عنه تعالى  
 كلمة صغره لئلا كل صيغة المعدر المدلول عليها باول الكلام لئلا كان في النص  
 ولم يرد ان الله من الغنى وما اصرو صيغ تفتة فقد تظهور او الرابطة في القول بحقوله  
 تعالى السكتة على الحد وحكي معناه قال ما من زمانا انزله الله تعالى وقد ورد عتو ذلك  
 وهو داحلة فيما ذكرت الا اطلاق العرف على المنكر نحو وادخلوا النار يا ايها المشركين  
 والصحيح انه من كمال المعرفة حقيقة ويستعمله لحر الدين بالعرف اللغوي وقوله  
 مع توبته وهو لى تصرف اللفظ عن معناه الحقيقي المعناه المجازي كرمي في قولنا  
 ريت اسدا برمي كما مر **فصل** في هذا المصباح من جاز المكان يجوز ان يقال في الكلمة الحارة انما هي المتعددة  
 الحقيقي ومعناها المجازية كما هو اى اى حقيقة محتاج الى رتبة عدم ارادة  
 المعنى الحقيقي اما على القول بصحة ذلك كما هو اى اى حقيقة محتاج الى رتبة عدم ارادة  
 محتاج الى ذلك وهو في اللغة ما يسلط به الحيل لئلا يمتك الحوان فربط الحيل  
 والمجاز والعال يسمى قواين في الاصطلاح ما اوجت صفا او خصضا فالاول  
 فيه المجاز وهو لى يجرى بصددها والثاني كتحصيل العموم وتعيين المشترك  
 ويسمى في بعضها الى لفظه وتعبيره واللفظة اللفظ المستعمل في الاحوال في غيره  
 وتكون متصلة وهي غير المستقلة بنفسها كتحصيل العموم والكتاب او السمة بالاستثناء  
 او الصفة او الشرط او الغاية ومفصلة وهي التي المستقلة بنفسها كتحصيل العموم  
 المستقلة بهما او بالاجتماع اللغويين والعبوية الصحيحة لانهما ما سبق عن  
 لفظ وتكون عتلية ضرورية وهي المستندة الى العقل بلا واسطة لفظ محذور مولى  
 وسمى الاجمالية واستدلالية وهي المستندة الى نواظرة النظر كالتخصص لغير  
 الكلف من خطابات الكلف وما يربط عليه كالوعيد وسمعية وهي المسند بها  
 للسمع كالعمل والترك والبرر المحض لعموم الشرع وعرفية وهي المستندة الى العرف  
 وسمى القادمية كالتخصص للسمع في حق خلف لا اكل النعم ويستعمل باعتبارها  
 فادتها الى رفعة وهي الموجه صرف اللفظ عن ظاهره كانت او معنوية وتخص  
 بالمجاز وتخصصه وهي الموجه نظر القام على نفس مدلوله والمشتق على احد محتملا  
 وتخصصهما قال في حاشي الفصول **فان قلت** ما الفرق بين الشوك والمجاز  
 مع ان كلا منهما يحكيه الرتبة **قلت** الفرق من حيث ان الشوك قد  
 لا يصحبه الرتبة حيث لا واد الاجمال خلاف المجاز ولا يدوم الرتبة الشاكلة ان  
 الرتبة في الشوك معونة لاجزى حقايقه والمجاز صافية عن حقيقة

في اصطلاح الخطاب  
 في اصطلاح الخطاب  
 في اصطلاح الخطاب  
 في اصطلاح الخطاب  
 في اصطلاح الخطاب  
 في اصطلاح الخطاب  
 في اصطلاح الخطاب  
 في اصطلاح الخطاب  
 في اصطلاح الخطاب  
 في اصطلاح الخطاب

Copyrighted material



انه لا بد من بعض في المحار ان يكون موضع ثابت ملحوظ فيه الوضع السابق ودرى  
 الاكثر ان ذلك غير معتبر وانما يكون المناسبات كاف ومرة الخلاف في ذلك هل يشترط  
 العقل في ايراد المحار ان اوله والاضح انه لا يشترط بل يكفي بقول العلاقة والعقل  
 شرط في ايرادها انما قال **لما** لو يوقف افراد المحار على عقل لوقف اهل لغوته في  
 النور عليه ومن على هذا فهم على انه لا يوقف منهم على ما نقل بل بعدون احراز المحار  
 من كل لا يلائمه ولذلك لم يرد وتوها من غير الحقائق بل انما يوقف فاما امتناع محلة  
 بطول غير ان كان وشدة للضد وان لا يلاب وعكسه فليقدم على العقل فانه ان صح  
 الامتناع **فما** انما قد اختلف في وقوع المحار والاضح انه واقع خلاف الفاعل  
 ولا لا يوافق مطلقا ولا لا مامته والظاهرية في كتاب ولطاهر في السنة  
 وجها للمخارات الواردة على الحقيقة **لما** مانع من وقوعه عقلا اما من جهة القدرة  
 فذلك لانما كان فان المحار نوع من الكلام والله تعالى قادر على جميع امثاله لانه  
 قادر بديانة واما عدم امتناعه من جهة الحكمة فانه يعالج حسنة مع حصول العزيمة  
 المتوخية له التي هي خير السبل حيث اراد به عموما وضع له مع ما في من المصلحة  
 والاعتبار ان لغة المحار ابلغ في الابانة من الزاد من ليد واخص من ليد كلاله  
 المحار وايضا قد وقع والله دليل الجواز مثل الاستدلال للمحتاج والمحار لليليد في  
 المفردات وشأت له اللب في المركبات وعندها مما لا يخفى محاررات لا سيما  
 لتو منها عند الاطلاق خلاف ما استعملت فيه واما فيهم فهو بقرينة وهو  
 حقيقة المحار ووقع في قوله تعالى واما للقرينة وقوله واحفظ لهما حاج الزل تجعل  
 الذل والنواضع من له طائر وقع في السنة مثل انا من سنة العلم وعلى باعها  
**مسألة** ما دبت او خاصر حواشها اصطلاح اهل علم وعيظه كالجوهر للقيس وعي  
 كالصولة للدعوى له تسمية بانه فهو **وعان** **مسألة** وهو ما كانت العلاقة  
 المصنوعة فيه غير المتناهية تن المع الحصى والمع المحار و ذلك **كأن**  
**المع** لكونها بمنزلة العلة الفاعلية للنتيجة لان السعة معتادة في ربط  
 الى المقصود وكذا اليد في القدرة لان اكثر ما يظهر سلطان القدرة يكون في  
 اليد ويملكون الا فقال البراءة على القدرة من البطش والضرب والقطع والاخذ  
 وعبر ذلك **مسألة** كذا تسمية الشيء باسم حربه والمع ان في هذه التسمية محار  
 مرثلا مثل **العاس** وهي جارحة المخصوصة **للمريضة** وهي الشخص الرقيق  
 والعاس حرمته وحيث ان يكون الجواز الذي يطلق على الكل مما يكون له من بين  
 الاحكام من اخصاص بالمعنى الذي قصد بالكمثلا لا يجوز الاطلاق البند والاضح  
 على اربعة ومن ذلك عكس هذه الصورة كالا مائة في الاصل ومنه تسمية  
 باسم شبيه او متشبه او ما كان عليه او ما يؤول اليه او محله او حاله او الله  
 وقد مررت امثلة هذه الاشياء والوعاء الشاي من بين المحار هو ان يكون

بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله الذي جعل المحار من  
 الاشياء ما لا يوافق لانه اسما  
 من شدة على ما في قوله تعالى  
 بسم الله الرحمن الرحيم  
 ما روي عن من قوله تعالى

استحالة

بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله الذي جعل المحار من  
 الاشياء ما لا يوافق لانه اسما  
 من شدة على ما في قوله تعالى  
 بسم الله الرحمن الرحيم  
 ما روي عن من قوله تعالى

**استحالة** وهي ما كانت العلاقة فيه المساهمة اي قصد ان الاطلاق نسبة المتشابهة فاذا اطلق  
 للمعنى ساء الانسان فان قصد سبها ساء الاطلاق في العطف هو اسما وان اردت من  
 اطلاق المعنى المطلق كاطلاق الميراث على الانثى من غير قصد الى السبب في ان مرسد في العطف  
 بالنسبة الى المعنى الواحد فتكون استحالة وقد يكون مرثلا ومن امثلة الاستحالة  
**كأن** **الرجل الشجاع** لا سركها في الصفة وهي الشجاعة والمحار شمة بالله وهي  
 انه قد يكون مفردا كما مر **وقد يكون مركبا** وهو اللفظ المستعمل فيما شته معناه الاط  
 لشدة المشبه فعولنا الاصل الى المعنى الذي مر عليه ذلك اللفظ بالمطابقة وقولنا  
 لشدة المشبه وهو ما يكون وجهه من غير ما يتعدوا واحترزنا هذا عن المحار في  
 المفرد واما قصد ذلك للمساهمة في المشبه وذلك **كما قال للزبد** **واثر**  
**بعدم رجلا** **وبخر اخرى** شدة صورة فودده لذكر بصوت مقام ليرهب فتارة  
 يريد الزهاف فعدم رجلا وتارة لا يريد به بخر اخرى فاسئل في الصورة الاولى الكلام  
 الدال بالمطابقة على الصورة الثالثة ووجه المناقضة الشدة وهو الاقدام تارة  
 والاحكام اخرى فتخرج من عدة امور كالتوى شمة رابعة وهو انه قد يكون يقع في المفرد كما  
 مرق استعمال الاستدلال للرجل الشجاع **وقد يقع في الجناد** وهو المحار العقل وهو انما  
 العقل ومعناه الملاحة بغير عترة وضع له تناول وهو يقب منه صانته عن ان  
 يكون الاستدلال الى ما هو له كاستدلال العقل الى غير الفاعل من عشرة راضية والهيئة  
 مرضية وعكسه اعني بما في المقصود واشد في الفاعل مثل اميل فمعهم لا السيل  
 هو الذي فمعهم اي علا واسناده الى المقدر **مسألة** **جد** واسناده الى الزمان  
 مثل عادة صام والى المكان مثل صحر جاز لان الشخص صام في الشار والشار  
 في النهر واسناده الى النسب مثل في الامير المرسنة وولنا في المعرفة تناول  
 عرج قولنا المحار يست الرفع العقل واما في الاشياء من الريع فان هذا الجناد  
 وان كان الى غير ما هو له في الواقع كفي لا تناول فيه لانه مراده ومعقوده ولهذا  
 لم يحل قوله اشاف الصبر وافي الكبر كرا لضرارة ومن العترة على المحار  
 ما لم يقع او يظن ان قابله لم يرد طاهرة لهذا سميت لطيف والمحار **والاستحالة**  
**مسألة** **في** **الحق** **عقود** **في** **الاصول** وهو المعاني والبيان لطالما  
 منه **مسألة** **واذا** **ورد** **العلم** **بما** **كان** **في** **الاصول** **كأن** **كأن** **كأن**  
 محتمل ان يكون حقيقة في لوط محار في العقد وانه يشوبك منها **حل** **على** **الحار**  
 وذلك لوقوع من الترجيح في المحار ومفاسد الاشياء اما الاول فظاهر في المحار  
 اكثر من الاشياء على ذلك بالمشتر والحق فاصحها بالمحار المفرد بالانثى ولانه  
 قد يكون ابلغ فان اضطلع الزمان شيئا ابلغ من شيت واجر كما قدم وارقب  
 اما لطبع لعل الحقيقة كالحقيقة للبراهنة او لقوة في المحار كالمحار في القارة  
 واما للقيام الزيادة فان كان الاستدلال للمحتاج كونه بمثابة دعوى الشيء بضمه واعطيه

بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله الذي جعل المحار من  
 الاشياء ما لا يوافق لانه اسما  
 من شدة على ما في قوله تعالى  
 بسم الله الرحمن الرحيم  
 ما روي عن من قوله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله الذي جعل المحار من  
 الاشياء ما لا يوافق لانه اسما  
 من شدة على ما في قوله تعالى  
 بسم الله الرحمن الرحيم  
 ما روي عن من قوله تعالى



او تخبرنا كاشف الشرف والكل للفتن ولا يوصل الى انواع الدرع التجمع نحو  
 جمار تثار المطافه نحو كذا الشب تارة فكل الشاكله نحو كذا الخ فكل في طواها  
 تحت ومقبي المحاسنه مثل الخ لى يلى بقد الله في الزوى مثل غار صفتنا  
 اضلا فكلنا الزبب حتى تدرى لاخوان الاشيب ه علاف تليد نرقار وظهر  
 الشب وازاد هو اى ونجد الرضى وشبهه لا يبيض **قلت** وهذه الامور هي  
 التي تعدل عن الحقيقة التي هي الاصل الى الجار كسبها واما الثاني فلان الجار  
 للحل بالتمام ادخل مع القرينة عليه ودونها على الحقيقة علاف الاسرار عند حيا  
 القرينة ادلا فمهمه حينئذ على التبيين ولا يكتفى في منه لينة والشر كحتاج  
 الى مرتين حسب مقتضى **مسئله** **ومما يجازى عن الحقيقة** اما بالنقض  
 او بالدلالة اما بالنقض فتقول امة اللغة هذا حقيقة وهذا محال وهذا ان يستعمل  
 وكذا فقد استعمل مما وضع له وان استعمل في كذا فقد استعمل في غير ما وضع له او  
 تقولوا هذا محال يطرد معناه عند من يجعل ذلك علامة للحقيقة واما الدلالة فيعرف  
 كون اللفظ محالاً **اعراض** في مدلوله وقد قيل الصحيح ان عدم الاطوار دليل  
 على المحال ولا تفكر اذ المحال قد يطرد كاطراد قولهم دليل في معرف الطير عند من  
 جعل حقيقة فاعل الدلالة و يعرف كونه محالاً **فظهر** **نصفه** كقولهم  
 للسيد لسر محال ويدل بل مراد من محال كذا محال لان محبة السيد صفة على  
 معرفة المحال فلو وقع المحال على معرفة صفة السيد كان كذا محال لان محبة السيد  
 تعليقه في العقل والشرع وسوقه الى الفهم لولا القرينة وقد قيل بوجه  
 والجمع والحقيقة دون المحال كما لا يفرق لانه لما كان حقيقة في القول اشوب منه فمثل ما  
 وثي وجمع **واعترض** بان المحال ما كان اشفاق فيه كالوجه في المحال  
 ما سوى الجمع كما قال حنر في جميع البلد وقد فصل اختلاف جميع الجمع فان الامر عيني  
 القول بجمع على الامر ومع غيره مجمع على موثر **واعرض** بانه لا يبيد دلالة  
 في ذلك لان هذه سبيل الكثر التي كانت الانرى ان الله مع الحاركة مجمع على ايد  
 ومع النهج مجمع على ان **مسئله** اطلاق لفظ الحقيقة والمحال على الحقيقة  
 والمحال حقيقة بحسب الفرق محال بحسب اصل اللغة اما الحقيقة ولا سيما قد  
 نقلت من المعنى اللغوي الى الاعتقاد المطابق ثم نقلت الى القول المطابق فقد صارت  
 في الدرجة الثانية من النقل واما المحال فانه قد نقل ايضا من المصدر واتي المكاتب  
 الى اسم الفاعل في نقل الجار من نقل الى لفظ استعمل في غير ما وضع له فهو اصل الدلالة  
 الثانية من النقل وهو ايضا ما اخذ من القوي والمقوي واما حقيقة الاحتمال  
 لكن لما كان التكميل بقوى باللفظ مما وضع له في غيره شبهه بالقدري الحقيقة  
**الباب الخامس من لواحق كذا** **في الامر والى** **مسئله**  
 الامر لفظ حقيقة في الحقيقة

وهو الاطلاق الاستدلال على  
 فمعنى غير انشأ في المثال  
 انشأ البتة الى اهل كذا قال  
 من ان الله امرهم ان يقاتلوا  
 امسأله لمعنى من كذا قال  
 فمعنى انهم امرهم ان يقاتلوا  
 على النقل وانه اعلم من

المختصة اتفاقا ومحار في غيرها عند الجمهور وقال الامام في الشيخ الحنفي مشرك  
 منها وثق الشان بحوان وشر الموت امرا عظيما اى شانا والمرض نحو لا يبر ما جازع  
 بصرافة اى لغرض وحمة التاجر نحو حصل الحنفي مع كذا مع الحوايد فلا من امر وقال  
 المصور والحنفي كذلك الا في حمة التاجر وهو الذي قرره المحدثي فليق ما لالحاكم  
 ودليل كونه محالاً في الفعل نحو انما مشغول امره ونقل عدم اطراة ادلا يقال لمن  
 جعل خذله ولا يلى فلم يطره هو في امر وعدم الاطراة دليل المحال اذ امره قد  
 تحدد الامر باعتبار الصفة **هو قول القائل بغيره ان فعله وحده على حمة**  
**الاستغناء من الدنيا** **مسئله** **وقوله** فتقول القائل بغيره افضل ونحوه حنفي وهو فعل  
 للفعل والمرتبة ونحوه وقد ياتي بلفظ الخبر كقوله تعالى اني عتيد بركم  
 نفع نفسيه كائنا في الخبر بلفظه كقوله صلى الله عليه وسلم اني فاضع ما سألني مني  
 وقوله على حمة الاستغناء للخرج ما على حمة التسفل وهو الرعا ونحوه وما على حمة  
 السأوى وهو الاتماس وقولنا امر بدنيا فالتا فله لخرج الخبر بدو قوله تعالى  
 اجعلوا شئكم **مسئله** **والامر** لكونه امر صفة دائمة على مجرد قوته  
 بغير ما قرره من التهديد والاباحة والامر الصادق من التامه والنام  
 والصفة هي كونه طلبا اذ لا يلقى مجرد الحروف في امتنازه فمما لا يسواهما فيه  
 وفي التهديد فان قول السيد لعبد افعل كذا عمل الامر كذا والتهديد عليه  
 وكذا سائرهما وقال ابو الحسين وغيره لصفة له بل بغير زيادة التامه لا يات  
 المهدد مثلا لا يريد ما تباولته **قلت** المراد لما في قوله ان ارادة قبل ان  
 يباولته صفة الامر بغير ما عمن التهديد ونحوه اذ امره والارادة والاعلة  
 حينئذ بينهما لا ان الارادة معه ومع التهديد مثل وجودهما على سوا ولا  
 اية نفس اختصا صفا بانه حينئذ وان ارادة بقدر ما تباولته الصفة  
 لم ينع ان يريد ما تباولته لا بعد مضى امره لا يباولته الا على جهة الطلب  
 وذلك مع الامر بدو وريانه انما لا يصر الصفة امر اختي براد ما تباولته ولا يرا  
 ما تباولته الا قد صارت امرا وهذا الخلاف الضاع في سائر انواع الكلام  
 كالنهي والخبر والالتزام والعرض والتمني **مسئله** **وهو** واختلف في الموقر  
 في تلك الصفة فقالت البصرة والموت فمما ارادة التامه في وقالت الاشعرية  
 لا الموت ارادة الموجد للفظ الصفة كونه امرا **مسئله** **ان** قد ثبت ان الامر لا  
 له الصيغة المختصة والاختصاص والارادة وكونه مراد لا يصح ان يوثق بها  
 عتد ذلك لان الامر قد امتاز بما سواه بدو ذلك العتد فليس لان يكون  
 الموت رجعا الى ما لا يفرق في الامر وليس الا الامر لان ما عتده من الصفة  
 والممازاة والممازاة وعتد ذلك لا يصح لان ما عتده من التهديد ونحوه لا  
 على سوا ولا يصح ان يكون الموت فمما ارادة الامر ولا في الصافي المختصة به لا



لأنه قد نقل الشافعي ما رواه أو متفقاً على أنه لا يثبت من الصحابة **عنه**  
الأوامر بحجده عن إبراهيم **عليه الوحي** وذكر ذلك وسأع وذاق ولم يكن  
عندهم أحد ولا نقل ودك لوجب العقل القادي بأنهم كانوا يقولون الصريح **لغير**  
قادرين من وعيد وللوحيب اتفاقاً وحمل الجرح عن العينة على حقيقته  
عند كل الخلافة في الحث عن جملتها كالتعامر وسائر هذا ودرعنا أن لا  
قد **رد صعيته للدرج والأناحة والهدد** وفتوها من المعاني التي  
قدما ذكرها في بحث أن يكون وزود الصيغة فيها **مما** أضاف مناهل للوج  
لغة وشرعاً **واعلم** أن العادة قد شملت وزود الأمر لا بعد الحظر الشرعي  
ووروده بعده في أنه للوجوب وهو رأي اعتنا والمعززة ونقص لا شقوة والفتا  
وقال جمهور الفقهاء أن لا يرد بعد الحظر الشرعي كان للأناحة لئلا يلا  
لعدم الحظر العقلي اتفاقاً وكذا الشرعي إذا كل واحد منهما حضر حث لعل يقتضاه  
ما لم يرد دليل شرعي بخلافه **لغير** قالت الأصولية وإيقاع الأمر بغيره  
على الوقت المطلوب فيه الفعل المكلف وقت عكس منه معونه ما تضمنه لأن المكلف  
مهم لم يعرف ذلك لا يمكن أمثاله وقد رتب بعض العلماء أقلها تحت من عدم ارتقاء  
وقت منع فيه الخطاب ووقت بطريقه ووقت محض له فيه الفعل والظن والوقت  
الرابع يأخذ منه في الفعل وقال التجار في بعض أن نقارن وجوب الأمر وجوب الفعل  
المطلوب كالقدرة عندهم فأنما معاربه للمدور لها كانت بوثوقه كذلك لا من  
قالوا إلا من المودم على وقت الفعل المستلزم على الحقيقة وإن وجب لعدم  
أعلمنا المكلف تصفياً فحتم عليه قلب الاستئذان العدة مقارنة لعدم وجهها على ما ذكر  
مير في علم الكلام **سما** لكن المكلف لا بد أن يعلم ما أتاه الله من قبل  
وقت الفعل المشتمل عليه والأما كان تكليفاً عاماً لا يعلم وهو صريح مستعمل بظننا  
**وس** قالت الصرية وتجوز بعده أكثر من المحتاج إليه وقالت  
المعلاوية لا تجوز إذا لا فائدة فيه **فلا** يدل فائدة بوطن الفضل على الاستئذان  
والمكلف ثبات على العزم كما ثبات على الفعل **سما** اختلف الناس في  
الكفارة هل هي مخاطبون بمرور الأمان ومكلفون بما شتم عليهم من الخطاب  
أولاً وذهب امتناو الجمهور إلى الأول وذهب الحنفية والاشعريون إلى الثاني  
وقيل الموتر مخاطب بما دون عتبه وميل مكلفون بالنواهي دون الأوامر  
لأن مكان البرك حال الكزدون الفعل ولا يحاطه **فلا** أنهم مخاطبون  
بما بشرطها وهو الأمان كخطاب المحذرت بالصلوة فأنه مخاطب بها بشرطها  
وهو دفع المحذرت قبلها وله تغلاد ولنا في ذلك البرك والبرك والبرك  
ومر بغير ذلك نقلنا ما وهو عام للعقلاء والاشارة إليها سقم الشرع ونقل  
الفتن والزنا وكذا قوله تعالى حكاه عن الكفارة ما شكك في سنن الإمامين

لأنه قد نقل الشافعي ما رواه أو متفقاً على أنه لا يثبت من الصحابة **عنه**  
الأوامر بحجده عن إبراهيم **عليه الوحي** وذكر ذلك وسأع وذاق ولم يكن  
عندهم أحد ولا نقل ودك لوجب العقل القادي بأنهم كانوا يقولون الصريح **لغير**  
قادرين من وعيد وللوحيب اتفاقاً وحمل الجرح عن العينة على حقيقته  
عند كل الخلافة في الحث عن جملتها كالتعامر وسائر هذا ودرعنا أن لا  
قد **رد صعيته للدرج والأناحة والهدد** وفتوها من المعاني التي  
قدما ذكرها في بحث أن يكون وزود الصيغة فيها **مما** أضاف مناهل للوج  
لغة وشرعاً **واعلم** أن العادة قد شملت وزود الأمر لا بعد الحظر الشرعي  
ووروده بعده في أنه للوجوب وهو رأي اعتنا والمعززة ونقص لا شقوة والفتا  
وقال جمهور الفقهاء أن لا يرد بعد الحظر الشرعي كان للأناحة لئلا يلا  
لعدم الحظر العقلي اتفاقاً وكذا الشرعي إذا كل واحد منهما حضر حث لعل يقتضاه  
ما لم يرد دليل شرعي بخلافه **لغير** قالت الأصولية وإيقاع الأمر بغيره  
على الوقت المطلوب فيه الفعل المكلف وقت عكس منه معونه ما تضمنه لأن المكلف  
مهم لم يعرف ذلك لا يمكن أمثاله وقد رتب بعض العلماء أقلها تحت من عدم ارتقاء  
وقت منع فيه الخطاب ووقت بطريقه ووقت محض له فيه الفعل والظن والوقت  
الرابع يأخذ منه في الفعل وقال التجار في بعض أن نقارن وجوب الأمر وجوب الفعل  
المطلوب كالقدرة عندهم فأنما معاربه للمدور لها كانت بوثوقه كذلك لا من  
قالوا إلا من المودم على وقت الفعل المستلزم على الحقيقة وإن وجب لعدم  
أعلمنا المكلف تصفياً فحتم عليه قلب الاستئذان العدة مقارنة لعدم وجهها على ما ذكر  
مير في علم الكلام **سما** لكن المكلف لا بد أن يعلم ما أتاه الله من قبل  
وقت الفعل المشتمل عليه والأما كان تكليفاً عاماً لا يعلم وهو صريح مستعمل بظننا  
**وس** قالت الصرية وتجوز بعده أكثر من المحتاج إليه وقالت  
المعلاوية لا تجوز إذا لا فائدة فيه **فلا** يدل فائدة بوطن الفضل على الاستئذان  
والمكلف ثبات على العزم كما ثبات على الفعل **سما** اختلف الناس في  
الكفارة هل هي مخاطبون بمرور الأمان ومكلفون بما شتم عليهم من الخطاب  
أولاً وذهب امتناو الجمهور إلى الأول وذهب الحنفية والاشعريون إلى الثاني  
وقيل الموتر مخاطب بما دون عتبه وميل مكلفون بالنواهي دون الأوامر  
لأن مكان البرك حال الكزدون الفعل ولا يحاطه **فلا** أنهم مخاطبون  
بما بشرطها وهو الأمان كخطاب المحذرت بالصلوة فأنه مخاطب بها بشرطها  
وهو دفع المحذرت قبلها وله تغلاد ولنا في ذلك البرك والبرك والبرك  
ومر بغير ذلك نقلنا ما وهو عام للعقلاء والاشارة إليها سقم الشرع ونقل  
الفتن والزنا وكذا قوله تعالى حكاه عن الكفارة ما شكك في سنن الإمامين

ما شكك في سنن الإمامين  
لأنه قد نقل الشافعي ما رواه أو متفقاً على أنه لا يثبت من الصحابة **عنه**  
الأوامر بحجده عن إبراهيم **عليه الوحي** وذكر ذلك وسأع وذاق ولم يكن  
عندهم أحد ولا نقل ودك لوجب العقل القادي بأنهم كانوا يقولون الصريح **لغير**  
قادرين من وعيد وللوحيب اتفاقاً وحمل الجرح عن العينة على حقيقته  
عند كل الخلافة في الحث عن جملتها كالتعامر وسائر هذا ودرعنا أن لا  
قد **رد صعيته للدرج والأناحة والهدد** وفتوها من المعاني التي  
قدما ذكرها في بحث أن يكون وزود الصيغة فيها **مما** أضاف مناهل للوج  
لغة وشرعاً **واعلم** أن العادة قد شملت وزود الأمر لا بعد الحظر الشرعي  
ووروده بعده في أنه للوجوب وهو رأي اعتنا والمعززة ونقص لا شقوة والفتا  
وقال جمهور الفقهاء أن لا يرد بعد الحظر الشرعي كان للأناحة لئلا يلا  
لعدم الحظر العقلي اتفاقاً وكذا الشرعي إذا كل واحد منهما حضر حث لعل يقتضاه  
ما لم يرد دليل شرعي بخلافه **لغير** قالت الأصولية وإيقاع الأمر بغيره  
على الوقت المطلوب فيه الفعل المكلف وقت عكس منه معونه ما تضمنه لأن المكلف  
مهم لم يعرف ذلك لا يمكن أمثاله وقد رتب بعض العلماء أقلها تحت من عدم ارتقاء  
وقت منع فيه الخطاب ووقت بطريقه ووقت محض له فيه الفعل والظن والوقت  
الرابع يأخذ منه في الفعل وقال التجار في بعض أن نقارن وجوب الأمر وجوب الفعل  
المطلوب كالقدرة عندهم فأنما معاربه للمدور لها كانت بوثوقه كذلك لا من  
قالوا إلا من المودم على وقت الفعل المستلزم على الحقيقة وإن وجب لعدم  
أعلمنا المكلف تصفياً فحتم عليه قلب الاستئذان العدة مقارنة لعدم وجهها على ما ذكر  
مير في علم الكلام **سما** لكن المكلف لا بد أن يعلم ما أتاه الله من قبل  
وقت الفعل المشتمل عليه والأما كان تكليفاً عاماً لا يعلم وهو صريح مستعمل بظننا  
**وس** قالت الصرية وتجوز بعده أكثر من المحتاج إليه وقالت  
المعلاوية لا تجوز إذا لا فائدة فيه **فلا** يدل فائدة بوطن الفضل على الاستئذان  
والمكلف ثبات على العزم كما ثبات على الفعل **سما** اختلف الناس في  
الكفارة هل هي مخاطبون بمرور الأمان ومكلفون بما شتم عليهم من الخطاب  
أولاً وذهب امتناو الجمهور إلى الأول وذهب الحنفية والاشعريون إلى الثاني  
وقيل الموتر مخاطب بما دون عتبه وميل مكلفون بالنواهي دون الأوامر  
لأن مكان البرك حال الكزدون الفعل ولا يحاطه **فلا** أنهم مخاطبون  
بما بشرطها وهو الأمان كخطاب المحذرت بالصلوة فأنه مخاطب بها بشرطها  
وهو دفع المحذرت قبلها وله تغلاد ولنا في ذلك البرك والبرك والبرك  
ومر بغير ذلك نقلنا ما وهو عام للعقلاء والاشارة إليها سقم الشرع ونقل  
الفتن والزنا وكذا قوله تعالى حكاه عن الكفارة ما شكك في سنن الإمامين







عامين او خاصين او اذ لا يعمان والاشياء او عنك **قلت** والظاهر ان  
 الاستسنا عائد الى صورة الاتفاق وصورة الاختلاف كما ذكرنا من قبله في  
 الشرح ويدخل في قوله واعتوه ما اذا لم يستل التكرار فكون الكلام اوله فيما  
 قبل الاول التكرار فلتسمع دعوى الاتفاق واسمها **مسألة** **واذا**  
**ورد الامر مطلقا غير مشروط** بشرط كان في الصلوة **وحث** **بعض**  
**الامور** **والحصول** **ما لا يامر** **الاجبة** **ووجوب** ما لا يامر **الاجبة** بالامر الذي وجب به  
 الواجب لان الامر بالشيء امر مقتضى انه وشوا كما ان شرط عقليا كترك كل من  
 الواجب ومن ثم وجب كل واحد للواجب وجوده ومعنى الامر وفادته بل على ذلك  
 ضد في المعجز او عاداتنا كقتل حرم من الناس او ترقيا كالوضوء في الصلوة او كان  
 علة كالنار للاخلاق ومثل واجب مطلقا ومثل ان كان شرطا شرعا وجب  
 والافلا ومثله الخلاف هل ينشأ اوله الامر بوصف بالوجوب ونشأ بفعله  
 ونشأ بتركه ام لا **لنا** ان المعلوم اننا لا يمكن الخروج من عهد الامر الى  
 بتركه الذي يتوقف عليه ولا يحصل بدونه وهذا يصح وحيث لا يترك لولم يكن  
 الامر كانه قال بفعله كذا ختمت وانت محتر في فعل ما لا يامر الاجبة وهذا مستلزم تكليف  
 ما لا يطاق او نقض الحكم وهو لا يصدر من حكيم فاصح الامر بالشيء الامر بما لا يامر الاجبة  
 يجب كوجوبه **ولنا** ايضا انه لو لم يجب لنا وجب الوصل الى الواجب والوصل اليه  
 واجب بالاجابة **فصل** **وهذا** **الخلاف** **انما هو** **حاشا** **احمق** **بل** **فقد**  
 وهو اذا ورد غير مشروط **وكان** **معدوم** **الامور** **وكان** **عتر** **سبب** **للاتفاق**  
 على ان ما لا يدخل تحت التدرج يحصل لعدم اليقين او لعدم المعروف للجمعية  
 وعلى ان الوجوب اذا كان مشروطا بمقدمة لم يكن تلك المقدمة واجبة حتى ان ملكك  
 النصاب ترك فلا يكون العاقبة لتخصيل النصاب وتعالق الاسباب واجبة كمالا  
 بالقتل امر محذور في نفسه مثلا والامر بالاشياء امر بالاجتماع **فصل** **واذا**  
 لم يامر الواجب الا بغير او باخلال واجب ولا ترك الصبح الا بغيره والترجيح **فصل**  
 يحصل كون الشيء حراما واجبا من جهة واحدة الا عند محذور ككسب ما لا يطاق  
 عقلا ونشأ منه الصلوة في الدار البغضونية وعند امتنا واجد والطاهرية  
 وجمهور المتكلمين واجد الروايات عن مالك لا تخاد متعلق الامر بالله وهو  
 كون الصلوة فيكون قبل الامور مأمورا بما لا يامر الصلوة ومما عمتها  
 لاننا عمن المعصية فلا يصح ولا ينقطع الطلب ومحور كونه كذلك من جهة الامر  
 بالمعصية والهي غير مكان محصور ثم فعلت فانه ان كانت المعصية ليست بغير  
 للهوى وفيه الصلوة في الدار البغضونية فعدا لغيره وجمهور الظاهر في منع وشا  
 وبطلان الشا وبطلان الخلاف والرد في الاصح ويسقط الطلب والمختار انما كانت  
 القسم الاول لنا من ادعوى الغراف الاحكام على صحتها باطله وفي كونها مطلقة

والحقيقة خلاف

او طنية خلاف عند اوطالب والامام في مناطيته وعند المتكلمين قطعية  
**فصل** **امام** **من** **خرج** **من** **معضوب** **ثابتا** **فان** **واجب** **وهو** **الخروج**  
 لانه مأمور به فالجواب ومشتصفت عنه حكم المعصية مع انه مأمور به  
 وهو تعبد وترك في فاشته في الاصح مثل قوله لانه لا يترك الخروج كالوقوف  
 ومعصيته ان اكون خروجه فبغيره لا يوصف بكونه طاعة وان كان مأمورا  
 مثلا وان استغنايه لحكم المعصية لنفسه الى ما لا يخلقه منه الاممها  
 وحظ الامر في ذلك بان اشتغاله بخلق الامر والله تعالى بالخروج ووجوب  
 او تحريمه موكوله الى نظر العقيدة هذا وقد جرت اكثر العقائد في قول ابن هاشم  
 فاحكم الله قل من سبط قوقع على او سبط جماعة خرجي ان استمر قلته  
 قتله وان اسفل عنه قتل كفوره وحرم الخروج باها واقعة حاله عن حال الشرع  
 وبطل هو محذور وبها المختار وبوقت الغراف **فصل** **والا**  
 بالما مأمور به عند الاخرى اذ كان وقوع الفعل على وجه يخرج عن عهد الامر  
 وقال القاضي وابوها سم والحكم لا يستلزم اذ هو وقوع الفعل على وجه ينقطع  
 القضاء قال المصور الحفيد بالاجرا مجموع الامر من يظهر فاداه الخلاف  
 في مصلحت بطن الطهارة ثم اكتشف له الحدث فوضف بالاجرا عند الاولين  
 ولا يوصف به عند الآخرين هكذا حكى في الفصول الخلاف في هذه المسئلة والذي  
 ذكره ابن الحاجب وعقبه انه ان فسرا اجرا بوقوع الفعل على وجه يخرج عن عهد  
 الامر لا خلاف في انه ثمرة وان فسرت سقوط القضاء فترهب الجمهور به **فصل**  
 ثمرة ايضا حلاق النكاح لا للمقايح **لنا** لو لم يستلزم الاثنان بالما مأمور به  
 كما امر به بسقوطه للمزمان لا يقع بخلص عن العبدية بحيث لا يلقى عليه تكليف بذلك  
 العقل واللازم فاجل وانما قلنا بل ومردك لانه حينئذ يحرر ان يات بالما مأمور  
 به ولا ينقطع عنه بل يجب عليه فعله مرة اخرى قضا وكذا القضاء اذا قتل  
 لم يسقط كذلك وانما اسما اللازم فمعلوم قطعا وانفاقا **واعلم** **انه** **انما**  
 يوصف بالاجرا ماله وجهان في الوقوع لا وجه واحد كعرفة الله تعالى  
 ورد الوديعة **مسألة** **اختلف** **في** **الامر** **بالشيء** **هل** **يعين** **الله** **عنه**  
 ضده اوله **والصحيح** **ان** **الامر** **بالشيء** **ليس** **مقتضى** **مطلوب** **ولا** **مضيق**  
 اي لا يدل عليه بالمطابقة ولا التضمن فادان قال فترك في المقتضى مثله لا كسب  
 وهذا هو مذهب امتنا والمعتزلة واختار بعض المعتزلة انه يستلزمه وجوب  
 في الفصول وقال الامام في وعظه انه لا يستلزمه ايضا وعن بعض المعتزلة ان  
 امر الواجب يستلزمه دون امر الدرك واحبقت الامم في قول الحري والعراق  
 وابن الحاجب وغيرهم ليس عنه ولا يصحبه ولا يستلزمه وقال الكوفي بل  
 هو عين الله في عباده قال الحارثية واحادة الامم وقال الرازي يستلزمه

وهو الصريح في الجار والوقت من  
 والرازي والامم في هذا ان الطلب  
 بالنسبة الى المكون امر الى القول به  
 وبالله انما لا يخفى للمأمور بروت  
 الكعب من عبادة كان ملكا للملك  
 ومنصفا بطله واسما على  
 ربح لان الصريح لا يخرج من مصادره  
 اموان خلاف الصريح امر الواجب الامم  
 الذي على القول وحكي ان الله ان الصبح  
 فقط خلاف ما حكى في الشرع من الاستلزام  
 عن



وله في فرائض امر الجوب والذوق لنا ان الامر صفة طلب فقل والنهي طلب ترك  
والعلوم انه لا يتصور طلب الفعل كراهة منزهة اذ امره بالاعتقال ولم يكره  
صده وهو وان كان للذوق لم يتصور كون ضده مكرها والا لزم ان لا يوجد  
مباح اذ ما مباح الا وهو ترك منسوب وادام الصبح ذلك في محار الامر لم يلزم  
حقيقته وايضا لو كان نفس النهي في ضده او يتصوره عمدا لم يحصل برون العقل الضد  
والكف عنه لان الكف عن الضد هو مطلوب النهي وتشتت ان يكون الحكم طائفا لا مبرا  
لاشعره مكره الكف عن الضد متوقفا له وما ذلك الا معقل مفردية وهما الضد  
والكف عنه ويحتمل بطلان حصول العقل مع الزهولة عنهما قال الجمهور **ولا**  
**العكس** اي النهي على الشيء ليس امر اصدده خلافا لما قلنا في قبلنا بل هو ان  
يكون الزنا واحدا من حيث هو ترك لواط لا ضده وبالعكس فيكون اللواط  
واحدا من حيث هو ترك الزنا وبطلان ذلك معلوم من مرة قال ائمتنا والمعتزلة  
وكذلك ليس الا في الشيء فاهيا عن صده خلافا لما قلنا في رد قوله للافتقار في  
القاعلة باطلا **قلت** وكذلك العكس على قياس ما تقدم **فصل**  
**في قول القائل ليس بغيره لا يفعله او غيره على جهة الاستعلاء كما رخصنا**  
**تأويله** بقوله قول القائل لغيره كالحسن وقوله لا يفعله خراج الامر وقوله او غيره  
لدخول ما يفعله كحوان بقوله حرمت عليكم ان يفعله كذا فانه ومع لا يفعله كذا  
وقوله على جهة الاستعلاء يخرج الرعا عوا الهمة لا بعدني ولا لغرض اعلان ويخوذا  
فان ذلك ليس بنهي وقوله كراهي لنا ما وله يخرج التحريم كحوان بامر عبادة  
ان يفعله كذا فيستأقل بقوله لا يفعله ما اقر به متوقفا له بالقول ونصير  
النهي هنا كراهة للنهي عنه خلافا للمصنفين في معنى انه يصرفها بزيادة كونه  
نهي **لنا** انه قد يرد بهذين كما مر وحسن القول نقلا ولا يردت عندك ايها الامة  
وبينا للقائه كقول ولا حسن الله غا فلا يعقل الظالمون ودعا كقولهم سلم ولا  
تظننا الى بساطة عين وانا بشا كقولهم لا تعبدوا الا الله وادشاد اكلنا  
عن شتان تشدك تشوك وحسنك فلا يمتو النهي عينا يترك المعاني الاما فان  
النهي كاره لما في عنه والتمهود من ريد لنا بصمته الضعيف ونحو ذلك **فصل**  
وصفته عالف صيغة الامتنان ان حكمها التكرار كما ياتي فيتنسج حكمها على جميع  
الامران والفور في الامة عاني الجاه وايضا فان الاشتداد نقل اجماع القائلين  
كون لا يفعله للتميم على انما قيل لا يجاب وبعدة سواء في كونها المحض وان يقدم الالحاح  
ليس مبررة كونها لا فاحه كما سلف في الامرين ان تقدم المحض على صيغة افعله يكون  
علاما لا فاحه عند اكثر القائلين بانما النهي في **مسألة** وهو مطلق  
ومتيقن **فصل في قوله** او د واما الامتنان في شرعا عند ائمتنا والجمهور انما  
لقرينة تفرقة الى مرة كولا تاكل اللحم اذ مت البها ولذلك قيل النهي المطلق نعم خلاف

انما

الوجود المطلق وقال لو ادب اذ اترك النهي عنه في الوقت الذي في الرطب بالنهي فقد  
امثل ولو فعله مرتين لانه ذهب الى انه لم يطق طلب الكف من غير دلالة على التكرار  
او المنة **لنا** ان نزل العاها استدلون بالنهي على التكرار مع اختلاف الاوقات لاخص  
يوت دون وقت ولولا انه نص فيه لما صح ذلك قال ائمتنا والجمهور وكذا في غيره  
او شرط بعض التكرار في العالم الا فيه بخوان كان فاشفا فلا تكرمه فحله على المطلق  
عندهم وقال ابو عبد الله ونهي عليه المصنف **لا** نصي **عقيد** التكرار بل لا يمتا  
مرة الا لمسه فيتنسج الاستفزاز لنا على قول الجمهور انه قد ثبت امضاؤه للتكرار  
مع الاطلاق والتقسيد لا يخرج عن موضوعه بل التكرار مع القيد لظهوره ولذا في  
التكرار في الاما المقيد مثل ذلك من لم يثله في المطلق قال الامام المهدي ع  
الا قرب في المقيد ان الشرطان تضمن مع العقل في الدوام نحو لا يدخل الحمام ان لم  
كن متعك مستر فانما نظر ان العلة فيه كراهة كشف القورق يستخرج ذلك مني خصصت  
العلة وان لم تفهم منه مع العقل كذا فيدخل المسحوق ان كان نهدي في الدار اعتمد  
ما لم يمس من مقيد الشان ب فان لم يفهم شي فالظاهر ان الدوام كالمطلق اذ قد يرد  
لا يكون لدخول كوجود ويرد في الدار وهذا نص في عموم الاوقات وكذلك فيما هو مضاف  
وهذا التفصيل عايد الى الصحيح كما قال الجمهور انه لا يرد في الاما **مسألة**  
واختلف في النهي هل هو **يدل على دفع النهي عنه** او لا يمتد الى اختلاف في لا يفعله  
نفي الجوب او لا يفعله ائمتنا والجمهور ان صيغته حقيقة في الحصر بخلاف في مرة  
فمد على دفع النهي عنه ولا يفعله عنه الامنية وفل حقيقته في كراهة ونقل  
مشرك والصحيح انه نص في الفسخ لانه يرد على كراهة الناهي ما في عنه ولا شك ان  
كراهة الحسن سمحة فاذ اطمعنا مكرهات الناهي ما في عنه بطعنا ما في فيه فند  
والا كان كراهي الحسن وذلك تبين عقلا **فصل** واد ائمتنا في عقيد للمصنف اعاقا  
وحمل اذ اخذ عن العربية على حقيقته عند كل **مسألة** والنهي عن الشيء  
النهي للخصام لقينه وهو ما في فيه عن الحسن كله لانه ليس محشا المفسدة كالظلم  
او لرسنه وهو ما في فيه عن بعض الوصف الحسن لوصف بلا رمة كالصلوة في المير القصب  
ومع العوز او لعنة ما وهو ما في فيه لا مر خارج عنها بقا رمة بارة وبارة اخرى  
كالسبع وقت النداء والنهي عنه لا مر خارج وهو انه ترك للصلوة الواجبة اما الاول  
فان النهي عنه يدل على نفي النهي عنه موكدا في الغفلتات وعليه وعلى الصار في  
الشرعيات فل والحلاف فيه كالشافعي واما الشافعي والشافعي والاصح انه  
**لا** يدل على **فتاوه** منها اما الشافعي فان الذي قال بذلك منه ابو حنيفة ومحمد  
والشافعيان واما عندنا في الكرخي والناهي في الجاه والناهي في بعض الاشغرة  
فالاولا في السرعة في العبادات ولا يغيرها وحيث نشد النهي عنه فلا يغيره  
كالصلوة والمير القصب فان فتاوه لا تتجاوز الكون لا لاحتلال النهي قال ابن طائب

Copyrighted material



















فصول الشريعة عند تمامه وان استحال وجده دفعة واحدة كاللحم بحوان يقول  
 ان يوان قصرة اسر الفسوق طالع حصول الشر وطه بعد علم اخره وان حارطه لا  
 ما قبل فكذلك والغرض من ان لا يذلل من له وفي بعض وقت المشروط به فمقتضى ان لا  
 في كسب القوم **فصل** في الجزاء ان تاخر فمقتضى على ان لا يذلل من له وفي بعض وقت المشروط به فمقتضى ان لا  
 فيه والمجاز انه جزاء المقتضى لان اللفظ الثالث **الضفة** نحو في العمل السابعة ذكوة  
 وفادرتا على الحكم على المختص بها اتفاقا فاما لا اتفاقا عليه فمقتضى ان لا يذلل من له وفي بعض وقت المشروط به فمقتضى ان لا  
 دليل على اعتباره فمقتضى خلاف فمقتضى في كل اوج الخطاب ونحوه وتقدر **والرابع**  
**الطابع** نحو اكرم من يحكم حتى يظنوا بغيره على الدليلين وفادرتا على الحكم على المختص بها فمقتضى ان لا يذلل من له وفي بعض وقت المشروط به فمقتضى ان لا  
 اتفاقا فاما لا اتفاقا عليه فمقتضى خلاف فمقتضى في كل اوج الخطاب ونحوه وتقدر **والرابع**  
 من مرقع في كل اوج الخطاب وقد يكون مغلوقة الوجوه نحو استا حرم من  
 الى عروب الشمس وقمر مغلوقة نحو الى ان يظنوا بالذات **والخامس** **در** **الغرض** ولزم  
 الجمهور وضمهم في المصنف جمع الجواهر لان البدل منه في نية الطرح ولا يخفى فيه  
 فمقتضى عرج منه ومثاله قوله تعالى والله على الناس حرج الموت من استطاع اليه سبيلا فمقتضى  
 الناس على المستطيعين في العصور ولا بد من ايهام لفظا او تقديره فاللفظ  
 من قوله تعالى وقال لمن استحقوا الدرس المستوفى والمراد منهم والقدر كماله  
 والله اعلم قال الامام الحسن الحسين والغاية لخرجان المذكور وما عداها وهو الشرط  
 والصحة والذات يخرج عنها كذا كذا يظهر كذا بالتمثيل **مسألة** **والمختار**  
**الاصح** **والمختار** ان لا يسنط فيه انصالة فالمستثنى منه لفظ **الاصح** **والمختار**  
**ترق** او سقال او خطايش او بدو ترقي والاصح ان لا يسنط فيه انصالة فالمستثنى منه لفظ **الاصح** **والمختار**  
 الامام كذا وطول كلامه وقال من جاز من جاز اخذته انما وعنه سحر وعنه وهو اخذ  
 في الناصر سنة وقال من جاز اربعة اشهر وقال بجاهد سنتين وقال الحسن  
 وعطا والمجلس وبعضهم بشرط ان ينوي ما ينشئ عند النطق وقيل يجوز في العراب  
 خاصة **لنا** **الوضع** انصالة الاستحسان لما قال صلى الله عليه واله من حلف على شيء ثم رآه غيره  
 حراما له للعقوبة ولكن في عينه معينا ان كان يقول اولي اثنين روي احدهما  
 لا يسنط لانه لا يسنط في الاستحسان كونه اسهل وكان ذكره اولى واذا لم يكن معينا فلا اقل  
 ان يسنط في الغرم وجوب شيء منها لغيره معينا وكذلك جميع الاوراث والطلاق  
 والعق كان ينبغي ان يسنط فيهما لانهما اسهل بطريق والاحتمال كلاهما  
 وعن بعض انه لو قال على ماله وقال بعد شجر مثلا الا عشرة لم يخذ كلامه مستطمان حكم  
 عليه فانه لو قال على ماله وقال بعد شجر مثلا الا عشرة لم يخذ كلامه مستطمان حكم  
 منه او اكثر باطل اتفاقا كذا قوله الرازي والامري وحكي التبركي عن شرو دجته ذلك  
 ذكره وجمع اجماع قال في شرحه نقل عن طائفة فقهاء ان مقتضى انت طالق بلائها الا لا  
 انه لا يقع عليها الطلاق ولم يظفر بذكر مقتضى الاجماع على مقتضى المستعرق وحكي  
 الاقل اتفاقا والمختار عندنا ان لا يسنط فيهما لانهما اسهل بطريق والاحتمال كلاهما  
 عليه فانه لو قال على ماله وقال بعد شجر مثلا الا عشرة لم يخذ كلامه مستطمان حكم

في الذين يترقبون الكلف فانه لو  
 وجوبه فمقتضى ان لا يسنط فيهما لانهما اسهل بطريق والاحتمال كلاهما  
 وما هذا حاله فانه لا يسنط فيهما لانهما اسهل بطريق والاحتمال كلاهما

وذلك في قوله لا يسنط فيهما لانهما اسهل بطريق والاحتمال كلاهما  
 لا يسنط فيهما لانهما اسهل بطريق والاحتمال كلاهما  
 في العشرة الخاضعة لهما في العشرة الخاضعة لهما في العشرة الخاضعة لهما

في الذين يترقبون الكلف فانه لو  
 وجوبه فمقتضى ان لا يسنط فيهما لانهما اسهل بطريق والاحتمال كلاهما  
 وما هذا حاله فانه لا يسنط فيهما لانهما اسهل بطريق والاحتمال كلاهما

خلافا لبعض النجاة والنجابة والبالا في والظاهرية **والله** **بفتح** **استش** **الاصح** **والمختار**  
 ان يسنط فيهما لانهما اسهل بطريق والاحتمال كلاهما  
 منقهما في العدد الصحيح ذوات عترة **لنا** ان فيها الامتياز في قوله تعالى انما  
 قال على عشرة الا فتحة لم يلزم الا واحد ولولا ان استش الا كوطا لم يوضع  
 اللفظ في بقا الاقل لما وقع الاتفاق عليه عادة ولصار قوم ولو قلنا ان لا يسنط  
 العشرة لكون الاستش لغوا لانه عرصة كذا في المستعرق وانما لم يسنط لانه  
 ولا شرع وايضا فقد ورد في القرآن انما استش الا كذا كقوله تعالى ومن القرى الغنم  
 حرمنا عليها شجرها الا ما حملت ظهورها لانه يرد ما كان على الطير والحيوان  
 وما اشتمل عليه الجوايا من الشجر هي الجوارح من الامعاء وما احتلط بعمقه وهو شجر  
 الا لانه لجميع ذلك حلال لظهوره نحو اكثر الشجر كالا يسنط **مسألة** **والمختار**  
 الاستش **لنا** **الاصح** **والمختار** ان يسنط فيهما لانهما اسهل بطريق والاحتمال كلاهما  
 وقال ابو حنيفة لا يكون من الاشياء نفيان من الاشياء نفي والفتن  
 لعدم العرض المستثنى لكونه من غير دلالة في اللفظ على ان المستثنى حكما  
 مخالفا للحكم المستثنى منه فيما يعمى مثل على عشرة الامثلة لانه لا يسنط في العشرة  
 المرأة الاصلية وعدم الدلالة على الثبوت لا يسنط في العشرة الامثلة لانه لا يسنط في العشرة  
 وفي مثل است على الاستثانة لانه لا يسنط في العشرة الامثلة لانه لا يسنط في العشرة  
 وطريق الاشياء وقال الامام الحسن وقد يحصل من ذلك الاتفاق على انما الحكم  
 في الحصة الاولى كذا بطريق دلالة اللفظ وعندهم حكم التزاة الاصلية **لنا** **الاصح** **والمختار**  
 اهل العترة انه كذلك وهو المعتمد في اشياء مدلولات اللفظ **مسألة**  
**والمختار** **لنا** **الاصح** **والمختار** ان يسنط فيهما لانهما اسهل بطريق والاحتمال كلاهما  
 او **الحمل** فاما بعد العترة نحو لصدق على الفقراء والمساكين والفقير لا يسنط  
 الفقه منهم فهو اولى بقوله الى كل من العترة بعد الحمل لعدم اشتغال العترة  
 والمراد بذلك الحمل **المنهاطف** بالواو كماله الامري لا بالفتاوى مثلا فيقول  
 الى الاحيرة خلاف ما قاله الشنكي من عدم الفرق **لنا** **الاصح** **والمختار**  
 يحمل على انه استش من كل واحد منها **الاصح** **والمختار** ان يسنط فيهما لانهما اسهل بطريق والاحتمال كلاهما  
 مذهب ابي طالب والمنصور والشافعية وهو طاهر مذهب الهادي القسمة وغير  
 مراشدا وقال يسنط الله والحنفية بل يرجع الى الاخرة خاصة لا لرسالة يقتضي  
 رحمة العترة كما قال المومنين مسرور ووقف العراقي والبالا في وعترتها  
 يسنط لانه حقيقته فيهما وليس الخلاف في المكان بل في الظهور وكذا  
 ابو الحارث المختار انه ان ظهر لا يقطع للاحيرة فاقبلها فامارة فلا يجوز وان  
 ظهر الاتصال للجميع وان لم يظهر احدهما وجب التوقف قال الامام الحسن ومضى  
 هذا المذهب الى الوقت لان القائل به انما يقول في غير عدم العترة وجه ما اختاره

في الذين يترقبون الكلف فانه لو  
 وجوبه فمقتضى ان لا يسنط فيهما لانهما اسهل بطريق والاحتمال كلاهما  
 وما هذا حاله فانه لا يسنط فيهما لانهما اسهل بطريق والاحتمال كلاهما

في الذين يترقبون الكلف فانه لو  
 وجوبه فمقتضى ان لا يسنط فيهما لانهما اسهل بطريق والاحتمال كلاهما  
 وما هذا حاله فانه لا يسنط فيهما لانهما اسهل بطريق والاحتمال كلاهما

Copyr



ظاهر وهو ان الاتصال بحقلها كالواحدة والاتصال بحقلها كالانجاب ولذا اشد  
الحال والنسب الانقطاع والاتصال حصل الشك بسبب الوفاء لانه قد ورج باره اخصا  
الى الجميع وثانية الى اخره خاصة وغيره الخلاف تطلع في انه القذف وهو قوله تعالى الذين  
يؤمنون المحصنة لم يأتوا باربعة بعد فاحدوم ثمانين جلدة ولا تقبلوا منهم  
انداوا وليك فيهم الفاسقون الا الذين تابوا فزجج الاسماء عبد الا ولهم الى الجميع  
فخرج عن العسق وقيل تمارة وكان مقصدا منهم ادفع الخذة ايضا لكنه صرف  
عبد الملل الحادج وهو توب الخذة حتى اذمت ولا تسقط بالوبة انما تسقط باستقاط  
المستحق وذلك لا يدرج في الطهرون وعلى القبول الثاني انما يرجع الى الجملة الاخيرة  
خاصة بمعنى ان التاب يخرج عن العسق والاول ثان على حالها الخلد وغيره قبول  
الشهادة هذا بحيث وجدت قربة بالعود الى البعض والكل اسمي الخلاف كما في قوله  
تعالى الذين لا يعرفون مع الله لها اخرا في قوله الا متتاب وليس فانه عائد الى الجميع  
ما يدرية بل خلاف وقوله تعالى ومن يتل من كتابنا خطا الى قوله الا ان تصدقوا انه  
غاية الى اخره الى الدنة دون الكفارة قطعاً **فصل** في ذكر  
صاحب الفضول سبعة ذلك باعتبار العقل ونسب موضع الخلاف فقال والقسمه  
الضليه فمضى في صور الاولى الاتفاق في الحكم والاسم والنوع معا نحو اكرم رسقه  
واكرم رسقه او اكرمهم الى الطوال الثانية الاختلاف في ذلك معا نحو اطعمه  
رسقه ولا تسلم على مضرة الطوال الثالثة الاتفاق في الاسم فقط نحو اكرمهم  
ما من جلدة الاية الرابعة الاتفاق في الحكم فقط نحو اكرم رسقه ومصر مكر من  
الا الطوال الخامسة الاتفاق في النوع فقط نحو اطعمه رسقه وتسلم على مضرة  
الطوال السادسة الاتفاق في الاسم والنوع وفي الحكم نحو اطعمه رسقه وتسلم  
عليهم الا الطوال السابعة الاتفاق في الحكم والنوع دون الاسم نحو اكرمهم  
واكرم مضرة الطوال قال فيعود في الاولى والثانية الى الاخيرة وفي الثالثة  
الى الجميع وعند جمهورنا من الثامنة والخامسة الى الاخيرة وفي السابعة والحادية  
وهي من الخلاف وفي الرابعة والخامسة الى الاخيرة وفي السابعة والحادية  
**مسئلة** **واما المختص بالفضل فهو الكتاب والنسب** **فصل** في  
**العياس والعقل والنسب على من يلب القول** **فصل** في  
التيمن لطفى وهو الكتاب والقول من السنية والاحصاء والمهور ومعنوي  
وهو من عان غلب وهو المختص بصرة العقل ودلالته وشرعي وهو رتبة  
انواع اولها فقله او تركه الثاني بقرته الثالث العياس الرابع الارادة **واما**  
هذا الانقسام **فاما** **الحتم** **انه يصح** **عصم كل واحد من الكتاب والنسب**  
**وسايرها** **المشاور** **منها** **الاختار** **قد استعمل هذا الكلام على اطراف الاول** **ان**  
**محصل الكتاب** **بالكتاب** **كان في الحديث** **انه الاعتقاد** **بالموجب** **باربعة** **اسم** **عشر**

والله اعلم بوضع القمقل والله تعالى والذين سوفون سلك و يدرون ان اد و الشاهد بغير انفسهم  
 اسير وعشر وقال تعالى واد لاق الاحمال احقر ان نصف تحملون فالأحرى بمحضه لا أن  
 وهو اطاع على مد هب الشافعي لا تضره غيره الحامل غيره معقبا يوضع يحمل الزنا حرة  
 واما على المذهب فلان الحامل حرة عن قوم انه الامداد بالاشهر في بعض الاموال و هو  
 حيث وضع فوق اربعة اشهر وعشر هكذا مثل قال الامام الحسن وقد ساعد في مسك كونه  
 لمن باب النسخ ومنعه بعض الظاهرة لسأله عزله لمع وقد وقع كما ذكرنا والثاني  
 انه يصح تخصيص السنة بالسنة خلافا لغيره لسأله عزله لمع وقد وقع فان  
 قوله صلى الله عليه وسلم ان حمة او سقصة محض لقوله صلى الله عليه وسلم ما سبق الشا  
 القمقل ان الثاني منا اول ما فوق حمة او سق وقد اخرج بالاول والثالث  
 محض الوزن بالسنة المتواترة اتفاقا **والرابع** انه يصح تخصيص السنة بالقرن  
 ومنعه بعض الشافعية لسأله تعالى ثانيا **لكن** في ذلك السنة  
**الحامس** انه يصح تخصيص الكتاب والسنة بالاجماع اى اجماع الامة  
 واجماع العترة اما اجماع الامة مخالفة بعض الظاهرة لسأله عزله لمع  
 وقد وقع فان امة البوارث عامة في كل حق الاقارب وخرج المالكية من ذلك  
 بالاجماع ذكره الزاوي برواية الامام الحسن واما اجماع العترة فهو عند  
 امتنا محض كاجماع الامة سواء الى الفضول ومع الخصص بما لم ينما  
 ان لم يخص لان انفسها محض فان كان بالفعل والتكليف والقربى مما  
**السادس** انه يصح تخصيص المفهوم ان قيل كما تكلف لفظ  
 سواء مفهوم الموافقة ومفهوم المخالفة مثاله ان يقول كل من دخل دار في فاضله  
 وان دخل ابي ولا يقل له ابي وبحق العذر كونه يقول في الغم السابعة تركه بذلك  
 بالمفهوم على انه لا ترك في العقوبة ومنعه **ثانيا** انه دليل شرعي غارص منه في  
 العمل بوضع من الدليلين فوجب ولا يشترط المعارضة التامة في البعد والضعف  
 ولا الخصص الكتاب والخبر الواحد والمواثر غير الواحد كما سئل في  
 والخصص مفهوم الموافقة مع منافاه مع اصله كضرب الاب بلا سبب واما  
 مع عدم منافاة مع الاصل يجوز تجنسه لبقفه ولده مع ثباته في التام  
 ويجوز تخصيص مفهوم المخالفة كالخاف الركون في عقوبة الجارة **ولما كان**  
 اقسام اللفظي واما المعنوي فله اطراف تدل عليها الكتاب ايضا الاول انه يصح  
 لتخصيص العقل ومنع داود والفعال والتخصيص والثاني في تسميته بتخصيصا  
**ثانيا** قوله تعالى كل شيء وقوله تعالى وهو على كل شيء قدير والعقل قاصر ضو  
 عروجه شى ذلك لا يستحاله كونه معه ويزن مخلوقا ولما قوله تعالى والله على الشا  
 ع التث والعقل قاصر مجزوع من لا ينهز الخطاب كالاطفال والمجانين في التبعي

[illegible]







ولذلك منعوا المحققين عن جعل الوجود باحدا لا لو قد **قال** هذا محقق مفسر بالمصنف  
 لخمته الله تعالى رتبة الوجوه وشروطها هذه الأطراف ظاهرة الآلية لا بالتمسك  
 بشئ من القول والعقل والترك والفرق ودخل تخصيص الكتاب بالتمسك والفكر لا  
 المراد بقوله مثله مطلق الجحش وان اختلفا بواحدة واتحادا كما ذكر ظاهر وقد  
 كان محققا لمواظباتها احدى داخل كتمه الا انه لما اتمم محصونه نوع من  
 الاشكال من جهة اسعاب مقارناته الطيفي للتطقي كان حقيقا بالذكر يكون ذكر  
 نضال التفرج لخمته والله اعلم **مسألة** ما جواب ادراكه يمكن مستقلا بدون  
 السؤال كان نائفا للسؤال في غرضه وخصوصه اتفاقا حق لو قيل هل يجوز الوضو  
 بما لا يجوز فقال نعم كان غامضا ولو قال هل يجوز الوضو ما لا كان خاصا به وان كان  
 مستقلا وورد على تبيين خاص وذلك السند سؤال اوله فاحتل به **مسألة** والمحقق  
 وفاقا لا منبأ والجواب **قال** لا يقتصر لخصوص السبب بل يقوم اللفظ فلا **مسألة** ذلك  
**القول على سببه** وقال السؤال قوله صلى الله عليه وسلم حين سئل عن برئاعة خلق لما  
 ظهر الا بحسنه شئ الاما عثر لونه اوضحه او ربحه وهكذا ما جاء من لعمري مستقلا  
 وله سبب عثر سؤال كقوله صلى الله عليه وسلم حين سئل عن برئاعة خلق لما  
 ربح فظهر وقال بعض السلف وما لك والشافعي وابو بكر الفارسي لا عبرة بغير  
 اللفظ بل بخصوص السبب فيصير عليه الحد بل فيحكم بطريقين من برئاعة وطريق  
 اصاب تلك الشاة فقط **قال** ان الدليل انما هو اللط لا السبب واللبط عام  
 فلا محذور بل عرطا لغيره لعدالة وحضور السبب لا يقع مقارنا اذا كانا فاه  
 قطعا فانه لو لم يكن هذا القول لم يكن محالفة الظاهر وايضا فان الاصل في  
 السنافه من ادعاهما فقله البيان وحشد تكون الحكم غامضا ولنا ايضا ان  
 المحالفة عمت اكثر العوم مع اننا نعلم على اسباب خاصة كاية الشربة واية الظهار  
 واية اللعان واية القذف فافهم برز في شرف الحق اورد اصنوان على اختلاف الروايات  
 وفي سببه ربح وفي حلال من امته وفي عاقبته **مسألة** والاشنا والمحمون  
**والخصم الحديث العام** **قال** في جوابه الجاهل داخله وقالنا لخمته والجنابة  
 بل بخصوص **قال** نقص علنا بسا حيث لا يكون للاحتياط منه **شرح قلنا** ان قوله  
 لشرحه كما مر قلت الا الرضخ كما مر منه وجهه والاماطرة الوقت كما قاله البعض  
**مسألة** قال عسا والجوهري **قال** اذا ورد عام والمخاطبون به يعتادون  
 بعض ما تناوله فانه لا يخصص العام **بالعادة** من عرفت الربا في الطعام وعادته  
 ساو لا يترقب فانه نعمه كالمطعم خلافا لخمته لئلا ان اللفظ عام لغة وهو ظاهر  
 وعرفا اذا لم يطر عليه عرف سله اذ الفروض ان المعتاد الكهمل لبر والطعام باق  
 على عرفه واذا كان كذلك وجب العلم به حتى ثبت تخصيصه بربيل والاصل عام  
 لان الفرض انه لو وجد ما سؤله كونه دليلا للخصص سوى غايم وهو ليست بدليل  
**نعم** وليس كذلك ما شكك عرف اللغاة في عثر معناه الاصل كادراة فانه

هذا ما وجدته في نسخة اخرى  
 على ان من ذلك فافهم  
 انما هو من المبرر لا من  
 اوان كان من ذلك  
 السبب فانه لا ينافي

هذا ما وجدته في نسخة اخرى  
 على ان من ذلك فافهم  
 انما هو من المبرر لا من  
 اوان كان من ذلك  
 السبب فانه لا ينافي

منه

بعض ما نقل اليه اتفاقا **مسألة** قال عسا والجوهري **قال** اذا كان الخطأ  
 من جملتين احدهما معطوبة على الاخرى فانه لا يخصص العموم في الاولى **مسألة**  
 ما يخصص منها **قال** في المخطوف وهو ما اظهر **مسألة** **قال** عسا والجوهري **قال**  
 خلافا لخمته فانه وجوب التخصيص بذلك ومثال المسئلة قوله صلى الله عليه وسلم  
 من كان قرويا ولا يدرى في عمده والتقدير هنا عند الخففة ولا يدرى في عمده  
 كما ذكره في واما فذكر كما في لرد وج الجملتان في الحكم لا في حرف الغلط منفي  
 ذلك ولنا ان كانا قرا المعاهد مثل الكافر المعاهد لا الاحتياج كان الكافر المعاهد  
 عن قول المعاهد هو المرفق فليد در حرف ايضا واذا كان كذلك وحدا ان  
 تقدير في المخطوف عليه حرف ايضا فيكون الكافر الاول للقرية فقط كقول الله  
 في ذلك فسي ادرى داخله في تحت قوله تعالى النفس بالنفس فيقتل المسلم بالذي  
 لنا ان المحجب للعموم في الذكر والمقدر بمحقق لوقوع انكم في سياق النبي  
 والمحصر موجود في الشافعي وهو النص والاجابة دون الاول فلا يستل احدا  
 جرت ودرته في المخطوف عليه ولا ان ما ذكرتم يصح ذلك سلبا ولا اثبا  
 وجوب تقدير شئ في المخطوف بل ما جاءه صلى الله عليه واله لا مثله في عهد ما ذكرتم  
 عهد محمدا لخمته العهد فقط لقرينة رتب الحكم على الوصف **مسألة**  
**والمختار** وفاقا للحاشية واكثر المتأخرين ان العام بعد تحصيله  
**لا يصح محاذرا مما في حقيقه** مطلقا وقال جمهورنا والمتكلمين بل محاذرا  
 مطلقا واختاره في المعتاد وغيره من كتب الاصحاب وقال الكرخي واول الجحش  
 والرازي الرازي ان خصصه من اسباب اوضه او شرط او غاية فحققه وان  
 اشخصه بغيره من عقل او تمنع فجاز ولنا ان جميعهم لا يعتد به بحدان لفظ  
 العموم وصفه للعموم والاسعاف كما قدم تقريره فاذا اخضوا ربه بعض ما  
 تناوله فقد استعمل في عثر وضعه وهذا هو مقتضى المجاز قال الامام الحسن وقد  
 يقال هو مستعمل في معناه الاول الذي وضع له غايته ما في باب انه هو طر في عليه  
 عدم ارادة البعض وليس كذلك المختار فانه انما يكون فاستعمل ان لما علم ان  
 استعمال الحقيقة يكون في الموصوف والمخاطبين في غيرهم فليت وحاصل هذا ما ذكره  
 في شرح جمع الجوامع من ان ساو اللفظ للعقل لينا في المحصر كساوله بلاء  
 تخصيص وذلك التنازل حقيقا اتفاقا فليكن هذا التنازل حقيقا ايضا  
**مسألة** والمختار **قال** في محصن الخير **قال** عسا والجوهري **قال** اذا كان الخطأ  
 لنا ان المحصر نصير بر مراد المنظم والحكم قادر على الخطاب الذي يفيد مظاهر  
 العموم ولا يورده العموم وسواء في ذلك الخير والانشاء المخاطبة كما جاز في الانشاء  
 وايضا قد وقع وانما دليل الحوا من قوله تعالى واوتيت كل شئ بنور مخصوص  
 لا يعلم بر من لسا وايضا ولا من العهد ومات وما تخرج عنها او بغير من  
 اكثر الاشياء وقتما **قال** لا يجوز في الخطاب الخاص الذي يظلم له من انشاء  
 والجوهري لا تقابل دليل خلافا في حقيقه واخذ بكوني اشرك وبما النبي

وهو مستعمل في انما هو لا وفي  
 الصدور والتمسك به لا وفي من  
 انشاء المحققين في المحصر فان  
 انما في الجوهري في الغرض

Copyright



ولا في خطاب مطلق ولا في خطاب مقيد لان خطاب المقيد لا يسأل عن غيره خلافا  
 للخطاب المطلق ولا في قوله المستحيل خلافا لقوله لا يدل على الجبروت والوارد غير نظري  
 سهل او وحده او تكرار ولا يكون عاما في مقامه محض في داخل لكفه فلا يعبر  
 الغرض والفعل ولا في اوقافه كونه في الضلوع في التفرع فلا يعبر  
 فاما التكرار منه فستعار من الغرض ودخول الامه في فعله فلا يدل على جرح  
 من قوله او بيان او غيره كونه بعد اجال او اطلاق او عموم خلاف ما اذا  
 على الصافي فاعلم بلفظ ظاهرة الغرض كان يقول في عن بيع الغرض وتخصيصه  
 الجواز فانه نعم الغرض والحادث تضعفه حيث ذوى عدل عازف بالمعاني الوضعية  
 والاحكام الشرعية عند الجمهور خلافا للامام يحيى والافلين اذا لا يسل الغرض  
 الا بعد قطعه به ولا في نفى استواء لحوالاته في الصفات النارية والصفات الجبروتية  
 ادفع في الاستواء بعض الوجوه لا في الاستواء كل وجه خلافا للشافعي فلا يسل  
 مستلزم عنده **قلت** هكذا في المصنوع والبرهان احتارده المهدي فذهب  
 الشافعي ولا في ترك الاستيفاض عن الفضة كقوله ضلوا له لفضلان حيث  
 استلزم عن عشرة سنوة امتك اربعا وفارق ساوهم اذ لا يترك مرة تقي  
 اللفظ خلافا للشافعي ولا في خطاب الموحدين فلا يشمل فيهم وقدم ولا  
 في الجمع المذكور خلافا للجمهور اذ يقع بغيره باقل الجمع كونه في جيبه وهو الملائكة  
 اتفاقا ولو كان ظاهره في الغرض لم ينع **مسألة** فاما الخلاف في  
 مفهوم الموافقة والمخالفة هل هما في الغرض او لا فليعلم لان الحديث له فيها  
 غوم بما يماثي في المنطوق به وهو اتفاق وان فيه فيها ارادته لم يستعم بها  
 بالمتطوق به وهو اتفاق **مسألة** وايضا في اتفاق العقلاء **نقارص**  
**العموم في حكم قطعي** والمزاد ان كلاما في دينك العمومين المتساويين لذلك الحكم  
 القطعي قطعي متساوي دلالة لا متساوية فاما في الاحتكام في بعضه ويرجع الى البرهان  
 مع الحاصل في احد وجوهه الا انه استأنس الله تعالى فان بعد الجمع كالتحليل والتركيب  
 ووجه الى غيرهما من الادلة وتبين **نقارص في علم الخاص** وطاهرة في  
 حكم قطعي والطبي كذلك لا يخلو اما ان تعلم بقرائنها او تاخر الخاص او تاخر  
 العام او يجهل كذا ان علم بقرائنها محض الخاص عند امتنا والجمهور وسواء  
 كان العام قطعا ام ظاهريا مع العلم الخاص فيما سألوه وبالعام فيما عداه وقال عبد  
 الرحمن بن القاسم من صفات الشافعي معارضان فما سألوه الخاص كالنصيب  
 فيجب الرجوع الى الجمهور الى بدل الخزان امكن والما والوقف فالسعد للبرهان  
 المتعارفة في المعنى انما يصور في فعل الخاص الذي سألوه مع قول عام طاهر وان علم تاخر  
 احدهما **مسألة** في العلم الخاص لكن ان علم تاخر الخاص فان باخر مدة لا يمكن فيها العمل  
 فالخاص العام محض علم الخاص وان علم تاخره يمكن فيها العمل فمثل ما يتبع  
 في قدرتها لانه حتى يكون العام قطعا فمما نفي لا طينتا في العام الذي حقق  
 منه البعض وكافي على اصل ما نفي باخر البيان الى وقت الحاجة وفيل يخص

مسألة  
 في العلم الخاص  
 فان كان العلم  
 في العلم الخاص  
 فان كان العلم  
 في العلم الخاص  
 فان كان العلم  
 في العلم الخاص

وأيضا

وأيضا على اصل مجوزة وان علم تاخر العام فان باخر مدة لا يمكن فيها العمل الخاص فخص  
 على المختار وان باخر مدة يمكن فيها العمل فهو ناشئ الخاص عند الجمهور امتنا  
 والحقيقة والقاضي والبذلقات والحيث وفيه خلاف الشافعي ونقطة  
 ابن الحنين والرازي وبفض الطائفة وقال ابن القاسم تتقارضان فيما  
 سألوه الخاص كالنصيب فيجب ما تقدم **قلت** بحث لم يعلم الخاص  
 بينهما **مسألة** عند جمهور امتنا والحقيقة والقاضي والباقيات والما بطرح  
 من العام مقابل الخاص فقط هذا المر على جمع ولا تخرج فان امكن امتنا  
 وجه الرجوع اليه **وقال الشافعي** واصحابه **فعل الخاص بما سألوه**  
**وبالعام فيما عداه** سواء تقدم الخاص ام تاخره **مسألة** في العلم  
 العمل بهما جميعا فانه اولي من اطرافهما ومن اطراف آخرها وطاهر كماله  
 انه من قبيل التسخير لا التخصيص وقد روي في المصنوع عن ابن زيد وابن  
 الحنين انهما حكيا الاجماع على ذلك لئلا يثبت في غيبات فان لنا أخذ  
 بالاحداث والاحداث وهو طاهر في اخذ الحاجة بذلك فكان اجماعا والعام  
 المتأخر اجتزت لوجه الاخذ به وترك الخاص المتقدم وهو المطلوب واما  
 اطرافهما عند حمل التاخر فلا يخفى ان طلاق حكم الخاص لتاخر العام وثوب حكمه  
 لتقدمه فتوقف في توريد الخاص وتطبيقاته دليل آخر **مسألة** وهذا اذا  
 كان في غير الاحكام واما فيما في الاعتقادات فالحكم هو الخاص ويجب  
 الشا عليه لعدم الفائدة في التاخر ذكر في المصنوع وفيه شبهة  
**فصل في المطلق والمقيد** **مسألة** **الشافعي** قال الامام يحيى ومعه شيوخ  
 المدلول في جنبه كون المدلول خصه بمحملة اي ممكنة الصدق على خفض  
 كثره من الخصص المندرجة تحت مفهوم كل ذلك اللفظ بحسب دلالة  
 والافق بعين في الواقع مثل كائن رجل قال واما في الشايع بالخصصة  
 فعلم لما يتوهم من ان المطلق هو ما يراد به الحقيقة من حيث هي وفي ذلك  
 لان الاحكام انما يساق بالافراد دون المفهوم وقد عرفت مما ذكر في الجحد  
 خروج المعارف كلها لما فيها من التعيين بحسب دلالة اللفظ خصوصا بخبر هذا  
 او حقيقته نحو الرجل واستامة او حصه نحو بعض فرقك الرسول او استغراق نحو  
 الزكاه وكذلك كل عام ولو ذكره نحو كل رجل ولا رجل لانه لما فهم اليه من كل  
 والنقارص لا تستغراق وانه ما في الشيوخ ما ذكرناه في التفسير **والمتقدم**  
**مسألة** قال الفضول والمقدم اللفظ الدال على مدلول معين كقوله انا واث  
 وهذا الرجل قال وقد تطلق المصير على ما اخرج من شائع في جنبه كقوله من ميث  
 في وان كانت مطلقة لجنبها من حيث هي في ميثه في ميثه بالشيء المطلق  
 الرتبة والمجوزة عنه عند الاصوليين هو الثاني **ومما كاسر** **مسألة** في العلم

العام  
 في العلم الخاص  
 في العلم الخاص

في العلم الخاص  
 في العلم الخاص  
 في العلم الخاص

في العلم الخاص  
 في العلم الخاص  
 في العلم الخاص

في العلم الخاص  
 في العلم الخاص  
 في العلم الخاص

Copy







اي ما ينهم المراد به مضيقا او هو المضيق الذي لا يملك على من الجاهل وكما انقسم  
الجهل الى مفرد ومركب فكذلك مضيقه ليس وقد يكون في فعل كقول  
يكون فيها سبق له اجمال وهو ظاهر وقد يكون ولم يتق له اجمال كما يقول  
انتك الله كل شيء علم واما **البیان** فله معنيان اتم واخص فالأخص خلق القلوب  
الفرزونية ونصب الطرق العقلية والشمعية بقولنا الطرق أول من الادله  
لانه يشمل ما كلفا من علوم ومفاهيم قال الامام الحسن وهذا التصريح  
الذي اراد ما من الجاهل بقوله بطرق السائر على فعل المبين وهو المبين  
كالسلام والكلام للتي لم والتكلم واشفاقه فيان اذا ظهر والفضل الاخص  
وهو المراد هنا **ما عين** به المراد **بالخطاب اجمال** وهذا يشمل العلم والفرز  
والدلالة والامارة وقد خرج من ذلك البيان استدلالا انكارا فذلك وقع  
الخصوص والعقود من الجدين **وان** انه **بفتح البیان** الاحكام الشرعية  
**بكل** واحد من **الادلة الثمينة** اي بطرق الشريعة من خلال الامارة كقول  
الله تعالى وقد ذكره قوله انما قد فعله كقوله لا تخرجوا من البيوت ولا تخرجوا  
حلا فالان في بكة الدقائق مطلقا ولا في عند الله في القبول **ان** انه قد است  
زجر عن التجارة النما كالي قوله يكون حكمها حكمه كقوله شاهد هذا الفعل اذ لم يبين  
لانه ليس بالخير كما لم يبين له ولما ايضا انه قد وقع ذلك بالفعل والواقع دليل  
الصحة فانه ضل من الصلوة والجماع بالفعل ليس صلوا كما لا يمتنع ان  
وخذوا عن من استحكم **وان** ايضا انه لو لم يقع بالتصريح لانه ان  
يكون صلا والمجمل بالرجب وسليخ الشرايع ان السكوت عن المنكر لا يجوز  
عليه فهو كما لا حاجة له وذلك ظاهر الامتناع في حقه ويعرف كون فعله وتركه  
سائما منه على ذلك كما مر او بان لا يوجد عترة مما مع حجة كونها بياننا قال في  
الفضول وقد يكون بالعقل كالتخصيص **مسألة** **وان** تحت كون  
البيان اوضح من المبين في الدلالة **ان** **بفتح البیان** في العقل  
**كشوة المبين** لا يجوز ان يتبع لطبيعي بطني والجملي تخفي وقال الكرخي ابو  
عبد الله بل يجب التمسك به مع انه متبع كون السان اذ في ولا تمنع كونه اقوى وقال  
الامري وان الجاهل يجب في العظام والمطلق كون المحض والمقتدر  
اقوى لا الجاهل قال الامري لا الجاهل كالمشرك مضيقه سائما بالاصح **ان**  
ان دليل وجوب العمل بالخير الاتحادي وبالسائس قطعي ففتح السان بهما  
ولا يصح كون المبين قطعي والبيان ظاهرا ادلا متبع بعلق المصلحة بذلك  
ولان الظن كالعقل في جلب النفع ودفع الضرر وايضا فقد وقع كالتخصيص  
للقران والخير التواتر بحسب الوجوه **مسألة** **وان** الجاهل  
مساواة للمبني في حكمه فكون سائما الواجب واجبا والمندوب مندوبا والمباح

اي ما عين به المراد  
بالخطاب اجمال وهذا  
يشمل العلم والفرز  
والدلالة والامارة  
وقد خرج من ذلك  
البيان استدلالا  
انكارا فذلك وقع  
الخصوص والعقود  
من الجدين وان انه  
بفتح البیان الاحكام  
الشرعية بطرق  
الشريعة من خلال  
الامارة كقول  
الله تعالى وقد  
ذكره قوله انما  
قد فعله كقوله  
لا تخرجوا من  
البيوت ولا تخرجوا  
حلا فالان في  
بكة الدقائق  
مطلقا ولا في  
عند الله في  
القبول ان انه  
قد است زجر  
عن التجارة  
النما كالي  
قوله يكون  
حكمها حكمه  
كقوله شاهد  
هذا الفعل  
اذ لم يبين  
لانه ليس  
بالخير كما  
لم يبين له  
ولما ايضا  
انه قد وقع  
ذلك بالفعل  
والواقع  
دليل الصحة  
فانه ضل  
من الصلوة  
والجماع  
بالفعل  
ليس صلوا  
كما لا يمتنع  
ان وخذوا  
عن من استحكم  
وان ايضا  
انه لو لم  
يوقع  
بالتصريح  
لانه ان يكون  
صلا والمجمل  
بالرجب  
وسليخ  
الشرايع  
ان السكوت  
عن المنكر  
لا يجوز  
عليه فهو  
كما لا  
حاجة  
له وذلك  
ظاهر  
الامتناع  
في حقه  
ويعرف  
كون فعله  
وتركه  
سائما  
منه على  
ذلك  
كما مر  
او بان  
لا يوجد  
عترة  
مما مع  
حجة  
كونها  
بياننا  
قال في  
الفضول  
وقد يكون  
بالعقل  
كالتخصيص  
مسألة وان  
تحت كون  
البيان  
اوضح  
من المبين  
في الدلالة  
ان بفتح  
البیان في  
العقل كشوة  
المبين لا  
يجوز ان  
يتبع  
لطبيعي  
بطني  
والجملي  
تخفي  
وقال  
الكرخي  
ابو عبد  
الله بل  
يجب التمسك  
به مع انه  
متبع كون  
السان اذ  
في ولا  
تمنع  
كونه  
اقوى  
وقال  
الامري  
وان الجاهل  
يجب في  
العظام  
والمطلق  
كون المحض  
والمقتدر  
اقوى لا  
الجاهل  
قال  
الامري  
لا الجاهل  
كالمشرك  
مضيقه  
سائما  
بالاصح  
ان دليل  
وجوب  
العمل  
بالخير  
الاتحادي  
وبالسائس  
قطعي  
ففتح  
السان  
بهما ولا  
يصح  
كون  
المبين  
قطعي  
والبيان  
ظاهرا  
ادلا  
متبع  
بعلق  
المصلحة  
بذلك  
ولان  
الظن  
كالعقل  
في جلب  
النفع  
ودفع  
الضرر  
وايضا  
قد وقع  
كالتخصيص  
للقران  
والخير  
التواتر  
بحسب  
الوجوه  
مسألة وان  
الجاهل  
مساواة  
للمبني  
في حكمه  
فكون  
سائما  
الواجب  
واجبا  
والمندوب  
مندوبا  
والمباح

اي ما عين به المراد  
بالخطاب اجمال وهذا  
يشمل العلم والفرز  
والدلالة والامارة  
وقد خرج من ذلك  
البيان استدلالا  
انكارا فذلك وقع  
الخصوص والعقود  
من الجدين وان انه  
بفتح البیان الاحكام  
الشرعية بطرق  
الشريعة من خلال  
الامارة كقول  
الله تعالى وقد  
ذكره قوله انما  
قد فعله كقوله  
لا تخرجوا من  
البيوت ولا تخرجوا  
حلا فالان في  
بكة الدقائق  
مطلقا ولا في  
عند الله في  
القبول ان انه  
قد است زجر  
عن التجارة  
النما كالي  
قوله يكون  
حكمها حكمه  
كقوله شاهد  
هذا الفعل  
اذ لم يبين  
لانه ليس  
بالخير كما  
لم يبين له  
ولما ايضا  
انه قد وقع  
ذلك بالفعل  
والواقع  
دليل الصحة  
فانه ضل  
من الصلوة  
والجماع  
بالفعل  
ليس صلوا  
كما لا يمتنع  
ان وخذوا  
عن من استحكم  
وان ايضا  
انه لو لم  
يوقع  
بالتصريح  
لانه ان يكون  
صلا والمجمل  
بالرجب  
وسليخ  
الشرايع  
ان السكوت  
عن المنكر  
لا يجوز  
عليه فهو  
كما لا  
حاجة  
له وذلك  
ظاهر  
الامتناع  
في حقه  
ويعرف  
كون فعله  
وتركه  
سائما  
منه على  
ذلك  
كما مر  
او بان  
لا يوجد  
عترة  
مما مع  
حجة  
كونها  
بياننا  
قال في  
الفضول  
وقد يكون  
بالعقل  
كالتخصيص  
مسألة وان  
تحت كون  
البيان  
اوضح  
من المبين  
في الدلالة  
ان بفتح  
البیان في  
العقل كشوة  
المبين لا  
يجوز ان  
يتبع  
لطبيعي  
بطني  
والجملي  
تخفي  
وقال  
الكرخي  
ابو عبد  
الله بل  
يجب التمسك  
به مع انه  
متبع كون  
السان اذ  
في ولا  
تمنع  
كونه  
اقوى  
وقال  
الامري  
وان الجاهل  
يجب في  
العظام  
والمطلق  
كون المحض  
والمقتدر  
اقوى لا  
الجاهل  
قال  
الامري  
لا الجاهل  
كالمشرك  
مضيقه  
سائما  
بالاصح  
ان دليل  
وجوب  
العمل  
بالخير  
الاتحادي  
وبالسائس  
قطعي  
ففتح  
السان  
بهما ولا  
يصح  
كون  
المبين  
قطعي  
والبيان  
ظاهرا  
ادلا  
متبع  
بعلق  
المصلحة  
بذلك  
ولان  
الظن  
كالعقل  
في جلب  
النفع  
ودفع  
الضرر  
وايضا  
قد وقع  
كالتخصيص  
للقران  
والخير  
التواتر  
بحسب  
الوجوه  
مسألة وان  
الجاهل  
مساواة  
للمبني  
في حكمه  
فكون  
سائما  
الواجب  
واجبا  
والمندوب  
مندوبا  
والمباح

مباحا او يجب مطلقا قبل الادلة ونيل بالخير وزواه في الفضول عن انفس الجاهل  
والا لزم بكلف ما لا يملكه **قلت** وفي التعبير بالرجب بطريق اخر قد مر  
اعتبارا واما من سائما ان الله تعالى **مسألة** **وان** **بفتح البیان** في العقل  
عليه كقوله تعالى والذين في احوالهم حق معلوم **اد** **بفتح البیان** في العقل  
**التي** **بفتح البیان** غلظه كقوله تعالى والذين في احوالهم حق معلوم **اد** **بفتح البیان** في العقل  
بالذكر المرموع حبش الركوة عن اصلها الى استحقاقها **اد** **بفتح البیان** في العقل  
حاشا ان الذي سائما او ما هو حسن وهو المكره والذم ان يكون على الصلوة وقال  
نقض العتمة لا يصح العلق بها في ذلك اذ هما مجلان ليرد المخرج والذم بين  
تخللها بالا تخاض او بالا فعال اذ عتمة سائما بالغة لسرعة العتمة الشريعة  
او المخرج لا مخرج عتمة ذلك وبخلافه ليرد المخرج او المخرج على مضمونها **قلت**  
ان المصمم لا يرد ان المخرج والذم لا حل المذكور لا لامتزاجه والذم اكد  
من المخرج والتمني والمخرج كالحجة كما ذكرنا **وان** **بفتح البیان** في العقل  
هذه المسئلة متغادة لعتمة في باب العقول العتمة **وان** **بفتح البیان** في العقل  
تبع في ذلك الامام المحدث غلظه **مسألة** **وان** **بفتح البیان** في العقل  
التمنح كرجال واعين **وان** **بفتح البیان** في العقل  
وقال ابو علي ان صدر من حكم مبين وعلى ان اشتغاف وان صدر من غيره كعمل  
**ان** **بفتح البیان** التبدل لامتزاجه ما كرام رجاك فأكبر بل لا قد ممتلا وسقط عنه  
الذم فلوله انه متمم لما كان كذلك **وان** **بفتح البیان** في العقل  
والا يرفع **قلت** **ان** **بفتح البیان** في العقل  
**الاقبل** **المتنقى** دخوله في الخطاب وهو بل لا ان الاصل براءة الذم كما مر  
مضموم واللفظ وان حمل ما فوق ذلك وان نصده المتكلم فانه لا يضر اذ قد نظير  
ما يحمله اللفظ وان كان ظاهرا في عترة كالمجاز وذلك واضح **مسألة** **وان** **بفتح البیان** في العقل  
وفاقا لاعتنا وانهم سائما **ان** **بفتح البیان** في العقل  
عواجلت لكم همة الانعام وحرمت غلظه انما انكم وحرمت غلظه المبين وقال  
الكرخي والوقت قد انزل عمل التعذر حله على ظاهره **ان** **بفتح البیان** في العقل  
بالا لا لا حيرة ونحوها على التحجير الشجر للفظ المفقود من ذلك **وان** **بفتح البیان** في العقل  
لفظ التهم فحمل ان تهم العتمة مضمود ولا يدر انما تهم فعل يصح متعلقا  
له والا فعال كغيره ولا يمكن امتياز الجميع لان ما صدر للضرورة وقد  
قد الضرورة فمبني انما التخصيص دليل على خصوص شيء منها فدلالة على  
التخصيص المراد عترة واحدة وهو جهة الاحمال **قلت** **ان** **بفتح البیان** في العقل  
منه متصفح **ان** **بفتح البیان** في العقل  
الحذف والعرف على بعض المحذوف المراد بفتح كالا ليرد المخرج والذم

اي ما عين به المراد  
بالخطاب اجمال وهذا  
يشمل العلم والفرز  
والدلالة والامارة  
وقد خرج من ذلك  
البيان استدلالا  
انكارا فذلك وقع  
الخصوص والعقود  
من الجدين وان انه  
بفتح البیان الاحكام  
الشرعية بطرق  
الشريعة من خلال  
الامارة كقول  
الله تعالى وقد  
ذكره قوله انما  
قد فعله كقوله  
لا تخرجوا من  
البيوت ولا تخرجوا  
حلا فالان في  
بكة الدقائق  
مطلقا ولا في  
عند الله في  
القبول ان انه  
قد است زجر  
عن التجارة  
النما كالي  
قوله يكون  
حكمها حكمه  
كقوله شاهد  
هذا الفعل  
اذ لم يبين  
لانه ليس  
بالخير كما  
لم يبين له  
ولما ايضا  
انه قد وقع  
ذلك بالفعل  
والواقع  
دليل الصحة  
فانه ضل  
من الصلوة  
والجماع  
بالفعل  
ليس صلوا  
كما لا يمتنع  
ان وخذوا  
عن من استحكم  
وان ايضا  
انه لو لم  
يوقع  
بالتصريح  
لانه ان يكون  
صلا والمجمل  
بالرجب  
وسليخ  
الشرايع  
ان السكوت  
عن المنكر  
لا يجوز  
عليه فهو  
كما لا  
حاجة  
له وذلك  
ظاهر  
الامتناع  
في حقه  
ويعرف  
كون فعله  
وتركه  
سائما  
منه على  
ذلك  
كما مر  
او بان  
لا يوجد  
عترة  
مما مع  
حجة  
كونها  
بياننا  
قال في  
الفضول  
وقد يكون  
بالعقل  
كالتخصيص  
مسألة وان  
تحت كون  
البيان  
اوضح  
من المبين  
في الدلالة  
ان بفتح  
البیان في  
العقل كشوة  
المبين لا  
يجوز ان  
يتبع  
لطبيعي  
بطني  
والجملي  
تخفي  
وقال  
الكرخي  
ابو عبد  
الله بل  
يجب التمسك  
به مع انه  
متبع كون  
السان اذ  
في ولا  
تمنع  
كونه  
اقوى  
وقال  
الامري  
وان الجاهل  
يجب في  
العظام  
والمطلق  
كون المحض  
والمقتدر  
اقوى لا  
الجاهل  
قال  
الامري  
لا الجاهل  
كالمشرك  
مضيقه  
سائما  
بالاصح  
ان دليل  
وجوب  
العمل  
بالخير  
الاتحادي  
وبالسائس  
قطعي  
ففتح  
السان  
بهما ولا  
يصح  
كون  
المبين  
قطعي  
والبيان  
ظاهرا  
ادلا  
متبع  
بعلق  
المصلحة  
بذلك  
ولان  
الظن  
كالعقل  
في جلب  
النفع  
ودفع  
الضرر  
وايضا  
قد وقع  
كالتخصيص  
للقران  
والخير  
التواتر  
بحسب  
الوجوه  
مسألة وان  
الجاهل  
مساواة  
للمبني  
في حكمه  
فكون  
سائما  
الواجب  
واجبا  
والمندوب  
مندوبا  
والمباح

اي ما عين به المراد  
بالخطاب اجمال وهذا  
يشمل العلم والفرز  
والدلالة والامارة  
وقد خرج من ذلك  
البيان استدلالا  
انكارا فذلك وقع  
الخصوص والعقود  
من الجدين وان انه  
بفتح البیان الاحكام  
الشرعية بطرق  
الشريعة من خلال  
الامارة كقول  
الله تعالى وقد  
ذكره قوله انما  
قد فعله كقوله  
لا تخرجوا من  
البيوت ولا تخرجوا  
حلا فالان في  
بكة الدقائق  
مطلقا ولا في  
عند الله في  
القبول ان انه  
قد است زجر  
عن التجارة  
النما كالي  
قوله يكون  
حكمها حكمه  
كقوله شاهد  
هذا الفعل  
اذ لم يبين  
لانه ليس  
بالخير كما  
لم يبين له  
ولما ايضا  
انه قد وقع  
ذلك بالفعل  
والواقع  
دليل الصحة  
فانه ضل  
من الصلوة  
والجماع  
بالفعل  
ليس صلوا  
كما لا يمتنع  
ان وخذوا  
عن من استحكم  
وان ايضا  
انه لو لم  
يوقع  
بالتصريح  
لانه ان يكون  
صلا والمجمل  
بالرجب  
وسليخ  
الشرايع  
ان السكوت  
عن المنكر  
لا يجوز  
عليه فهو  
كما لا  
حاجة  
له وذلك  
ظاهر  
الامتناع  
في حقه  
ويعرف  
كون فعله  
وتركه  
سائما  
منه على  
ذلك  
كما مر  
او بان  
لا يوجد  
عترة  
مما مع  
حجة  
كونها  
بياننا  
قال في  
الفضول  
وقد يكون  
بالعقل  
كالتخصيص  
مسألة وان  
تحت كون  
البيان  
اوضح  
من المبين  
في الدلالة  
ان بفتح  
البیان في  
العقل كشوة  
المبين لا  
يجوز ان  
يتبع  
لطبيعي  
بطني  
والجملي  
تخفي  
وقال  
الكرخي  
ابو عبد  
الله بل  
يجب التمسك  
به مع انه  
متبع كون  
السان اذ  
في ولا  
تمنع  
كونه  
اقوى  
وقال  
الامري  
وان الجاهل  
يجب في  
العظام  
والمطلق  
كون المحض  
والمقتدر  
اقوى لا  
الجاهل  
قال  
الامري  
لا الجاهل  
كالمشرك  
مضيقه  
سائما  
بالاصح  
ان دليل  
وجوب  
العمل  
بالخير  
الاتحادي  
وبالسائس  
قطعي  
ففتح  
السان  
بهما ولا  
يصح  
كون  
المبين  
قطعي  
والبيان  
ظاهرا  
ادلا  
متبع  
بعلق  
المصلحة  
بذلك  
ولان  
الظن  
كالعقل  
في جلب  
النفع  
ودفع  
الضرر  
وايضا  
قد وقع  
كالتخصيص  
للقران  
والخير  
التواتر  
بحسب  
الوجوه  
مسألة وان  
الجاهل  
مساواة  
للمبني  
في حكمه  
فكون  
سائما  
الواجب  
واجبا  
والمندوب  
مندوبا  
والمباح



في خبر الامم ونحوها وان شئت كما لا كل في حل عتمة الانعام **مسألة** والمجمل  
 وقا قلا عتمة والمجمل **لا** اجمال **في الغاية المختص** صرح الاستدلال  
 به على ما ينبغي ان يقول اصحاب الشرح ثم يظهر ان الذي عرفت ان في  
 ثوبه وعين من ان بان بل مجمل فلا يفتح الاستدلال به مطلقا وكذا لا يفتح وان  
 شاع ان خبر المختص بمنفصل لغيره والافلا بنا على ان المختص بالمختص  
 مجاز لا الفصل وقد تقدم **فان** الادح لاجل فيه اذا المختص الذي خرج منه  
 متغير والساني داخل فيه ويقتضيه ذلك انه قبل المختص كان حجة في كل واحد  
 مني حيث لا يفتقر لغيره المقارن ولم يظهر في العذر المختص في كل واحد  
**ولان** ايضا استدلال الضمان بالعموم مع التخصيص وشاع ذلك فيما بينهم  
 ويكره ولم يكره ان اجماعا **مسألة** والمجمل في الفعل المبني والمتراد في الصفة **كقوله**  
 والمجمل **لا** اجمال **في الفعل المبني** والكتاب ولا كاخ الا يفتقر لغيره فقبل  
**بالمجمل** ولا صلوته الا بما يحمله الكتاب ولا كاخ الا يفتقر لغيره فقبل  
 وهو الذي ذكره المحدث للذهب بحمله على ما هو اقرب من المجازات الى  
 الحقيقة المتعددة وهي في الحقيقة ان ثبت في مثله عرف شرعي ما في  
 في القابضة في اللغة ان ثبت ذلك قوله على ما في كلام الامام افاد  
 هكذا في الفصول وورد ذكر انما الحسن وقوله غرضه هو قوله اجمالا على العرف  
 الشرعي وهو في الاجزاء ان كان اي كاخ صحيح ولا صلوته في حجة فان لم  
 يكن في فالعرف اللغوي وهو في القابضة كما مر فان در انما العرفين والاول  
 حمله على في الاجزاء ان كان لا يصح كالعذر في عدم الجدي في بخلاف  
 ما لا يصح كما كان ارب المجازين الى الحقيقة المتعددة ومثل قال في الفصول  
 وهو المختار بل حمله على في جميع الاوصاف من الاجزاء والكاب والافضل لوجوب  
 فعل اللفظ على كل ما يحمله الا يشاف وقال لا يفتح وان عتد الله وابن الحسن  
 والبا فلا في بل مجمل لانه لا بد من اشارة في شئ يتعلق به المقى وهو متروك من الاجزاء  
 والكاب وما اخبر للضرورة في قد لا يفتح ولا يفتح الخ جميع ولا احدهما مقبلا اذ  
 ليس اخبرها اول من الآخر كان مجلا **فان** ان اخبرها في العرف  
 والفهم اما كان لا اختلاف في انه ظاهر في الاول الاجزاء او في الكاب  
 فكل صاحب مذهب يحمله على ما هو الظاهر عنده لانه متردد بينهما ولو لم  
 فلا بد ان على السواء انهما على في الاجزاء ارجح مما ذكرنا من انه اقرب الى  
 في لذات **قلت** وهذا معنى علمنا في اشارة في المصباح المذهب **مسألة**  
**وقوله** صلا وال **الاعمال بالاسماء** ليس مجمل عندنا والمجمل هو وقال بعض  
 المتكلمين والعقلاء بل مجمل لغيره لفظه على ما مر كما تقدم **فان** ان العرف  
 نفسه بدون ثبوت عتمة في علمنا وجوده في السواد في جميع اجزاء

في خبر الامم ونحوها وان شئت كما لا كل في حل عتمة الانعام

وقا قلا عتمة والمجمل لا اجمال في الغاية المختص

الدينه والدينه من الصحة والكاب والنواب والاعمال الطاعة ونحو ذلك اذ لا  
 تنافي بينهما ولا في خبره شريح خصوصية اخرى فلا اجمال **مسألة** وكذا  
 قوله صلا وال **ترفع عن امتي لخطاوا السنان** وعنه ما ينبغي في المراد لا من  
 لوانه ليس مجمل عند اعتنا والمجمل هو احتلهوا فقبل قال في الفصول وهو المختار  
 لجملة على كمال الاحكام الدينه والدينه الاما خصه دليل والتخصيص بالوجوب  
 اجمالا كاجاب الكفاية على القابل خطأ والخاتبة الساني كما وكلامات الامم  
 الصلوة وقال العارفي والرازي بل حمله على رفع الاحكام الاخرى كالغائب  
 وما يتعلق به كالدينه والدينه كالتزامات وعندها وقال ابو عبد الله والرازي  
 بل مجمل كقوله ان العرف في مثله قبل وورد الشرع رفع الموحدة والعقلاء  
 قطعاً فان السيد اذ الحكم قال لعبد رويحت عند الخطا ما ان الفهم من  
 ان لا او اخذ ذلك الا عاقله عليه فهو واضح في ذلك ولا اجمال ولم يفتقر الضمان  
 اما لانه ليس من العقلاء انهم من العقلاء ما يفتقر له الامم او الزجر وهذا يصح  
 به جبر حال المتلف عليه ولهذا وجب الضمان على الصبي واما التخصيص  
 المختار بدليل ذلك عليه والتخصيص كما ذكرنا لا يوجب اجمالا **مسألة**  
 بل من ذلك ذكرنا من قد ادعى ما يحمله والمختار ان لا اجمال فيها من قوله تعالى  
 وامرهم ان يقرئوا **مسألة** اجمال في ما خلا فالنقص المختص **فان** انه لغة لشيء الراين  
 وهو الكل وان لم يست في مثله عرف في طلاقة على النقص اذ لا في الكل  
 فلا يحتمل النقص المقتضي السام عن المعارض فلا اجمال وان ثبت عرف في  
 الطلاقة على النقص خاصة ان تعرف كان النقص دلالة على النقص للعرف الطارئي  
 وعمل يادى ما يطلق عليه الاسم فلا اجمال ايضا **ومنه** قوله تعالى فاطموا  
 ايها ولا اجمال صلا وال **مسألة** او كان في خبر اجمال فاما في البداوي  
 الفطخ اما البدن هو حمله البدن الى المتك حقيقته لفظنا صحة يعقن البدن  
 على وانه كان طاهر في خبره فلا اجمال واما الفطخ فانه في قوله لا شئ مما كان  
 منقلا به حقيقته هو طاهر في خبره فلا اجمال **ومنه** الشرح ولا اجمال  
 فيه عند جمهور المتأخرين على في القابض حمله على جميع معايبه الا عند  
 فام قوسه على ارادة يعقن ما وضع له من غير تعيينه او احتماله للمعاني  
 المتساوية من غير تعيينه بل على خبرها خلا فالات هاشم وعنده  
 ماله مجمل لغوي ومجمل في خبره شريح قوله صلا وال **مسألة** انما حمله  
 انه اراد بها العقلاء الجاهل بها فيك تاجرها خلف العامر كالحاجة وليست مجمل  
 عند الجمهور بل حمله على المجمل الشرعي البعده ولا في طلاقة على العرف اللغوي  
 خلا لا الامام كوالعقلاء **مسألة** فان تعدد المعنى الشرعي

في خبر الامم ونحوها وان شئت كما لا كل في حل عتمة الانعام

وقا قلا عتمة والمجمل لا اجمال في الغاية المختص

وقوله صلا وال ترفع عن امتي لخطاوا السنان

في خبر الامم ونحوها وان شئت كما لا كل في حل عتمة الانعام



حقيقة وردت في الحدود على الشرع ما أمكن وهذا هو الذي احتار به السالك  
2 شرح المختصر وقيل بل لا يردده بين الحمار والشرع والمختار المعقود وقيل  
بل جعل على المعقود تدبر الحصة على الجوار مثله حديث الترمذي الطواف  
بالبيت صلاة الا ان الله اخل فيهما الكلام بعد رمتي الصلوة شرعا وفرد الله  
يقولون ان يقال كالصلوة في غير الطهارة ان جعل على المعقود ان يقال  
هو محال كما ذكر الله اعلم **ومنه** ما له مسمى شرعي لمعقود كقوله  
صلواتي اذ الصائم حين قال لعائشه اعندك شي فقالت لا وليس محال عند  
امساك الجوهري لان عرف الشرع استعماله فيه وذلك بفضل الطهارة وفيه  
عند صدور من عنده فلا اجمال فاما ما له مسمى لغوي ومسمى عرفي كذا انه  
فلا اجمال فيه بل جعله على العرف اتفاقا **ومنه** كما ادخل في  
الاجال ما ليس منه فذا خرج ما هو منه وهو قوله تعالى ولا تقموا للحديث منه  
تفقون فاستدل به بعض الناس فاعتده على ان الرتبة الكافرة لا تجري في  
كماله الطهارة مع ان لفظ الحديث محال استعماله في النجس والشرع والتفقون  
عنه ولا يفتي به نفع آخرها **ومنه** اذا وقع بعد المحل قبله وقيل  
فان انفق في صلواتها لبيان وعلم المتقدم في النيات والثاني تارك كما في  
لو امر صلي والى بعد ان لم يطوف وطاف وتعل طوافا وان لم يعلم فادخل في  
دفعه فلا يفتي بان لم يشاهد ذلك وان لم يعلم ذلك فان فلا دفعه وكذلك  
وان تقدم آخرها على الاخر في النقل وهو النيات والثاني تارك كما في  
حقنا وادخلها ببيان لم يشاهد خبره فضلا عما كان راجحا او من جرحها  
وقيل بغيرين المرفوع للبيان والراجح ناليد وان اختلف في لا دفعا كما لو امر  
تقديم الطواف بطواف وفعل طوافين فالمختار ان المصدر منهما هو النيات  
والاخرا ناليد ان يمكن القول بالمقدم وبين للنيل فالتا الفقهاء بل القول  
هو النيات لعدم واثرا هو بيان نفسه وفعله الثاني الراد على بعض  
فلم يذهب في حقه وحقنا او واجب في حقه مع ما كان القول على العقل او متاخرا  
عنه جماعتين الراد على هذا ادخله المصدر فان جعل في المرحح ثم الوقت  
**مسألة** المختار وفاقا لامتسا واجمهور **انه يجوز** من الشايع  
**تأخير التلويح** للحكم الموحى به قبل وقت اجابته الى وقتها حلقا لما منع ما حيز  
النات عن وقت الخطاب ونقض المحبرين **لنا** انه لا مانع من ذلك لا عقلا  
ولا شرعا **والا** لم يصح شرعا قوله لعل بلغ ما اربى اليك والامر للوجوه  
وهو القبول **فان** لا نسلم **اد** **التصديق** مطابقة **المقتضى** كما في **باب**  
بلغ على ما يقتضيه المصلحة في عدمه والتأخير **باب** **لنا** هذا الامر

مسألة في المعقود في جعله له محال ولا يردده  
في جعله على المعقود

مسألة في طوافه وان كان دونه في القبول  
ومثل ذلك ان كان له هو المسمى بان  
الشي لا يردده كما هو في حديثه

مسألة في المختار  
منها ولا يفتي به  
ولا يجوزها في  
مسألة في المختار  
منها ولا يفتي به  
ولا يجوزها في

مسألة في المختار  
منها ولا يفتي به  
ولا يجوزها في  
مسألة في المختار  
منها ولا يفتي به  
ولا يجوزها في

ظاهر

مسألة في المختار  
منها ولا يفتي به  
ولا يجوزها في  
مسألة في المختار  
منها ولا يفتي به  
ولا يجوزها في

ظاهر في سلب القرآن لا في كل الاحكام ولعل الفائدة في قوله في الحاجة  
ان يكون له مصلحة في السلب مخرج وقت نزوله الى وقت الحاجة كالتأجيل  
الوقت **مسألة** **والجواب** **تأخير النيات** **ولا** **التقصير**  
ولا التقيد **عن** **وقت الحاجة** **احكاما** **ان** **للمرء** **من** **حوار** **تأخير** **كذلك**  
معمران في طهارة بالصلوة مثلا وورعنا انه لم يرد بها المعقود المعقود ولم  
سن لنا ما قصد بهما فيصير وقتها **التكليف** منه سبحانه **لنا** **اعلم**  
وهو قبيح وفيه خلاف من محرم تكليفه ما لا يعلم ولا يزداد الجاهل من علمه وكان  
لم يعمد به لذكرنا مذهبهم فاما تأخير النيات وهو النظر في المكلف فيمكن  
ايضا **فاما** **تأخير** **زمان** **المحل** **ومحصر** **العام** **وحدة** **عن** **وقت** **الخطاب**  
الى وقت الحاجة **فالمختار** **ما** **فصل** **فيه** **عند** **المصنف** **جواز** **ذلك** **في** **الامر**  
**والنهي** **ولعل** **وحدة** **انها** **اشا** **فلا** **يجز** **ذلك** **التأخير** **على** **اعتقاد** **محل** **وع**  
**على** **النسبة** **له** **الحديث** **عن** **المبين** **والمحصر** **وتجوز** **ذلك** **ولا** **يجز** **ذلك**  
**2 المختار** **لان** **السامع** **اذا** **اخبر** **تقار** **عقد** **شمله** **فكون** **خطابه** **بذلك**  
اتفاقا له في محله فيجوز في المحل يكون خطابه فيها اذا لا يفتي به شيئا ومثل  
فكجه وقال المصنف والامام في نقص الاشعرية والفرافقة في مطلقا  
وقال ابو طالب والشحان والفاخي والظاهرية ونقص الفقهاء عن مطلقا  
وقال الكرمي واولي الحسين والشيخ وخفيده وبعض الفقهاء جواز تأخير بيان  
مالا طاهره كما لم يترك لآماله طاهره وازيد في خلافة كالتأخير المحصور والمطلق  
المقيد والمنسوخ والاسم الشرعي كالصلوة والمكره لمعين فالامام المحدث  
علم وهو الاقرب اذ الخطاب بالمحل لا يقطع الشيء فحين خلاف غيره قال الامام  
الحسن والمختار الجواز مطلقا بل ان الصلوة ورد بها الامر محلا ولم يترك  
صلوات بين حكمها وصحتها بقوله وفعله بدرج وكذلك الزكوة فانه اعمان  
فما حصل الحسن والنقص بتدريج وايضا فانه لم يرد قوله وللنساء نصيب مما  
ترك الوالدان والاله بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم الى النبي عمر اوس بن الصامت وقد  
مات عن امرائه وبلا ثياب وكما ناعى فذكر رواية مترتبة عن علي بن ابي طالب  
احاطه به في عدم توريث النساء لفرق ما مال اوس شيئا فان الله قد جعل  
لهن شيئا نصيبا حبيبا وبرت بوصف الله في اولادكم لذكرها عطى  
المرأة العشر والنسبات الثلثين واما العترة الثاني **مسألة**  
عنات الخلاف جعل الوارد بعد الخطاب محصضا ومقيدا لا ناسخا في  
عكس ذلك والمختار على القول بجواز تأخير النيات  
جواز تأخير بعض النيات ذوات بعض وتغير عنه متخرج النيات

مسألة في المختار  
منها ولا يفتي به  
ولا يجوزها في  
مسألة في المختار  
منها ولا يفتي به  
ولا يجوزها في

مسألة في المختار  
منها ولا يفتي به  
ولا يجوزها في  
مسألة في المختار  
منها ولا يفتي به  
ولا يجوزها في

مسألة في المختار  
منها ولا يفتي به  
ولا يجوزها في  
مسألة في المختار  
منها ولا يفتي به  
ولا يجوزها في

مسألة في المختار  
منها ولا يفتي به  
ولا يجوزها في  
مسألة في المختار  
منها ولا يفتي به  
ولا يجوزها في

مسألة في المختار  
منها ولا يفتي به  
ولا يجوزها في  
مسألة في المختار  
منها ولا يفتي به  
ولا يجوزها في

مسألة في المختار  
منها ولا يفتي به  
ولا يجوزها في  
مسألة في المختار  
منها ولا يفتي به  
ولا يجوزها في







১৯৩৩



[illegible]

ان  
 لا يذوق ان النسخ لا يولد  
 نسخ ولا يخلق القتل حكم  
 حكم الاباقة وهو في ذلك  
 بلغة حكم الذي يراه في  
 من قال لم يولد له ولد  
 من انفق على غيره من  
 من سرق من غيره من  
 ان النسخ لا يولد له  
 ولا يولد له من غيره  
 الى قوله الا ان يولد له  
 او يولد له من غيره  
 ويولد له من غيره  
 الرقة وانه حكم

১৩৫

وہاں سے مراد اتفاق و موافقہ ہے  
اور ان دونوں باتوں کے درمیان  
کسی راز و خفا  
کے بغیر اتفاق و موافقہ  
کے بغیر اتفاق و موافقہ

[illegible]

٤٠  
 من مع الشئ وكونه لا ينفك عن  
 من لا ينفك عن ان يكون مع الشئ  
 وكونه لا ينفك عن ان يكون مع الشئ  
 وكونه لا ينفك عن ان يكون مع الشئ

[illegible]

وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ أَجْرٌ كَثِيرٌ



[illegible]

الحمد لله الذي جعل  
العلم نوراً والدين  
هدى والعباد  
مخلصين

فان قيل قلنا هذا هو الكلام الذي  
هو في الاثر الاول من كلامه عليه السلام  
عند حفيده ابي جعفر عليه السلام  
او غيره من اولاد علي بن الحسين  
عليهما السلام

3

العز والافتقار كزيادة عشرين في حد القاروف اذ لا يجب ان يضيق بالحد الزيادة  
فقط وهذا هو الذي احبته المهتري علم واتبع له ما ادا عبرت اجزاء الزيادة  
عليه كزيادة ركعة في الصلوة قد سمعته ادهي جفيدة كزيادة اخرى فيحصل  
حقيقة الصلوة وزوي في الفصول غير موهبة اعتبارا وان الحس والارادى وان  
الحاجب انما ان ثبت انما حكم شرعي للصلوة وان ثبت انما حكم عقلي بالزيادة  
الاصلية وليس للصلوة فالشيخ الحس وهذا لا خلاف بين مقدمي لكن من غير ذلك  
صور منها زيادة عضو على اعضاء الطهارة وليس للصلوة وزيادة الغرب في حد  
الرافى وعشرين في حد القاروف وليس للصلوة وفقا لاف الحس اذ هي  
مستقلة حلا فالحنفية وان الحاجب في الغرب وتعيد المطلق بصفة كرافة  
الصلاة بالامان في الا الطهارة وليس للصلوة وفقا لاف الحس وحلا فالملك في  
وان عند الله قال الامام الحسن الثاني في عدم رايه في القيد حتى انما في العمل  
دون البيت **ومنها** زيادة ركعة في العز وهي للصلوة لتعريفها الاجزى عند  
القاضي او في جوب التشهد والتسليم عند الشيخ لان الاجزى عند عقلي والقل  
من خبر الى خبر كقول من زيادة كفارة على الثلاث وهي للصلوة لان الحاشيا  
على الحس بينهما وبين الرابع رفع تحريم الاخلال بالثلاث لانه شرعي رفع  
شرعا خلافا للامام وان الحس ومن خبر الى بعض وهو للصلوة ومن  
يعمل الى غير وهو للصلوة خلافا للامام وسان انما بينهما ما والاعادة والشرط  
وهو للصلوة فالفي الفصول وعشره الخلاف ان الظن في الخبر الواحد اذ ورد بالزيادة  
على النص المعلوم لم يقبل عند القائلين بانها للصلوة وقبل عند القائلين بانها للصلوة  
فالامام الحس والاف ان هذه المسئلة لمطه وه كذلك التي يلزمها لان  
الخلاف فيما انما هو تنفع على ان المرفوع حكم شرعي او لا من محل في بعض المواضع  
طريقا سرعيا عدة نسخا ومن محل في بعضها طريقا عقليا لم يعد من ذلك  
وانت خبرا بانهم يعرفون بالزيادة على النص سواء كان عداة او عتوا والمضف  
كما ترى قال والزيادة على العداة **مسألة** **والنقص** فيها اي النقصان  
وان لم يكن له يعلق بالنقص من حيث كاخري الحس وليس للصلوة وان كان له يعلق  
بما ينقص من النص فهو **نسخ للساقط** سواء كان جزا او شرطا **انفا**  
كركة من اربع ولا تكون نسخا **لجميع** على المذهب **المعتاد** وهو قول  
جمهور ائمتنا والاكثرو وقال بعض الشافعية من نسخ مطلقا وقال ابو طالب والقاضي  
ان كان المنقوص ركعا كركعة او شرطا مصادا كالقبيل فالنسخ في منسخ وان  
كان شرطا منفصلا كالوضوء وليس للصلوة والفرق بينهما ان الركن لا يجوز ان ينسخ  
في جميع العبادات كالركوع والسجود والشرط يجب ان يستصاحم في جميعها كالوضوء  
فالان الحس مثل ما مر في الزيادة **وقد** الخلاف من انما يعرف في الزيادة  
**فلما** ان النقص من العبادات لم ينسخ وجوبها ولا اجزاها اذ لو كان نسخا للثلاث

والله اعلم



الثاني وللانتم في الشرط لا يفتقر في وقوعها الى دليل من الاول وانه باطل بالانفا  
 ان النزاع اما هو في نسخ العادة بمخارفة جميع اجزائها والاول ارتفاع  
 الكسك بارتفاع الجزئ ويري فتصح ان وجوب الرفافة لا يرفع قد  
 الرفع **مسألة** **والرفع نسخ الاجماع والافساح اجماعا** هكذا  
 ذكرنا في مقارنه وذكرنا الفضول وغيره ان الطرفين محل نزاع وانما  
 ذلك قول ائمتنا والجمهور اما الاول فالذي خالف فيه ابو الحسن الطبري  
 وابتعد الله **مسألة** لو نسخ باقيا من قاضي او اجماع او غيرهما وكل ذلك  
 باطلا اما الاول فلانه يلزم ان يكون الاجماع على خطا لانه على خلاف القاطع  
 وهو محال **مسألة** سانه ان الاجماع انما بعد ثبوت بطلان ما كان والنسخ  
 وازد من الشائع فتكون الامة قد اجترحت على مخالفتها وجمعت وزوده وايضا  
 كان ولا يجوز لعقبة الامة عن الخطا والجمل وقد فهم هذا ايضا لروى مخالفة  
 قاعده السخ وهو وجوب تقديم المستوخ على ناسخه والله اعلم واما الثاني  
 فانه يلزم منه خطا احد الاجماعين المستوخ او الناسخ لانه على خلاف القاطع وهو  
 محال **واما الثالث** فلانه انما قبله للاجماع على عدم القواطع على غيرها  
 فيلزم خطا هذا الاجماع مع عدم الامتصاف على الاقوى وهو خلاف المقبول  
**واما الثاني** فسل يجوز نسخ القياس مطلقا وقال القاضي يجوز اذا كان  
 ظاهرا وقال الامام الحسن وابو الحسن والرازي يجوز في جوده صلوا له بنسخ  
 او اجماع او قياس اقوى لا بعد وقاه صلوا له ونسخه هو بيان استباح حكمه الصريح  
 كالسيد مع بقائه اصله كالحزب قال الامام الحسن والاولى ما ذكره ان الحاجب  
 وهو التقييد **مسألة** ان القياس قسما مطعون ومقطوع كما مر والمطعون  
 لا بد ان يكون ما بعده قطعيا او ظاهرا او اجماعا كان وقد بان ذلك  
 شرط العمل وهو ان لا يارضه ارجح منه او مستورا ولا حكمه في الزمان  
 الذي ظهر فيه الراجح فلا يرفع حكمه ولا نسخ لما المقطوع فهو نسخ والنقل والقياس  
 القطعي في جوده صلوا له وضوح ذلك ان نسخ حكم الاصل نسخ مشتق على غلبة  
 مستحقه في الصرع فيلزم نسخ حكم الفرع ايضا بالقياس على الاصل فيستحق قياس  
 بالنسخ اجز منسوخ مثاله ان تمت حرمة الزنا في الدرّة بالقياس على البرّة  
 فنصول القلة من نسخ حرمة الزنا في البرّة مع النص في ذلك ايضا على علم حقيقة  
 الدرّة لقياس عليه فترفع حرمة الزنا بما هو كونه ناسخا بالقياس ولو ورد  
 نص نسخ حرمة الزنا في الدرّة كان نسخا للقياس بالنسخ واما بعد وقاه  
 صلوا له ولا ادل على ذلك لانه لا يخلو بالقياس والقياس **مسألة**  
 قد ظهر ان القياس كان منسوخا بان يظهر نسخ حكمه كما اذا ناسخ الدرّة على  
 البرّة اطلع على نص ناسخ حكمه التزم كشف ان حكم الدرّة ايضا كان منسوخا  
**مسألة** **والاجماع والقياس لا يرفع النسخ بما على القبول المختار**

نسخ القياس  
 من غير دليل  
 من غير دليل

نسخ القياس  
 من غير دليل  
 من غير دليل

وهو من نسخ

وهو من نسخ القياس والجمهور وحالف في الاجماع النسخ والقياس وان ابان  
 فقالوا نسخ النسخ به كما اد الحيلفت الامة على قولين يكون مسئلة هو اجماع  
 على انها اجتماعية فاذا اجماع اصل القصر الثاني على اخذها نسخ الاول بالثاني  
**مسألة** انما بعد ثبوت ما به صلوا له لا نسخ بعده لان النسخ انما يرد لبعض المتعلقات  
 ولا يرد الامة للمسلمين الى ذلك **مسألة** **والنسخ ايضا نسخ** ان اجماعا من نسخ النسخ  
 هو النسخ وان كان من غير نص والاول قطعي لزم الاجماع على الخطا ولله باطلك  
 كما مر او طعن لم يبق مع الاجماع الثاني ذلك لان شرط العمل بوجه رجحانه وافاكنه  
 للظن وقد اتفق بمخارضة القاطع له وهو الاجماع فلا يثبت بطلان ولا ينسخ  
 رفع ولا نسخ **مسألة** وحالف في القياس بعض النسخة فقالوا يجوز نسخ  
 به مطلقا وتخصيصه ان كان جليا خفيا **مسألة** اجماع النسخة على رفعه عند  
 النص ولحسن معاد فانه اخر القياس عن النص وضوئه صلوا له وكان ابن الحاجب  
 وزججه الامام الحسن ان الاولي الفضيل وهو ان يقال القياس قسما  
 قطعي وطعن فالقطعي نسخ القطعي وجوب صلوا له كما مر بمرته والظني لا يلى  
 ناسخا لان ما قبله ان كان قطعيا لم يجر نسخه به لان نسخ القطعي بالمطعون  
 لا يجوز لا كما سمي وان كان ظاهرا ندين والشرط العمل بذلك القطعي المتقدم  
 على القياس الظني وذلك الشرط هو رجحان ذلك الظني بان لا يظهر له معارض  
 راجح او مساوي **واما** في المعارضات وي بطل طبيعته فكيف بالراجح والبيان  
 الظني راجح لانا وضاه ناسخا يبطل وجوب العمل بالمتقدم لاسما شرجه  
 ولا يكون القياس ناسخا له **مسألة** **والنسخ ان يرفع موار** قطعي  
**ما حاد** **يب** طعن ولا يجوز ان نسخ القرآن باحدى من الشبهة ولا المتواتر منها  
 بالاحادى خلافا للظاهر **مسألة** **ان** اجماع الصحابة على رد ما خالف القرآن  
 من الاحاديث كقولهم في حرفة فاطمة بنت قيس انه صلوا له لم يجعلها سكنى  
 ولا نفقة لها ذلك خلاف قوله تعالى استكوهن من حيث سكنن كيف ينزك كتاب  
 ربنا وستهن نبينا لقول امرأة لا تدري ان صدقت ام كذبت ولم ينكر ذلك  
**مسألة** وقد فهم من العبارة ان نسخ الاحاد بالاحاد من الشبهة  
 صحيح وكذا المتواتر بالمواتر منها وسوا كانت قولا او فعلا او تركا او تقريرا  
 صل بالاجماع في القول بالقول وبغيره ايضا صحة نسخ الكتاب بالكتاب والمخالف  
 فيه الاصحافي كما مر وهو محجوج بالاجماع وبقوله تعالى ما ينسخ من شيء او ينسخها  
 ناسخا لم يرد من الامة ونسخه نسخ المواتر من الشبهة بالقران خلافا لبعض ائمتنا  
 واخذ قول الشافعي انه هو حجة قاطعة واقرى من الشبهة ونسخه نسخ القرآن  
 بالمواتر من الشبهة خلافا لبعضهم وانه مبدل والناسخ وان حصل في كل  
 الحادي والشافعي في تروا انه ادهى حجة وجب العمل بالكتاب في كل كتاب  
 بالكتاب ونسخه نسخ الاحاديث من الشبهة بالقران خلافا لبعض ائمتنا واما

والنسخ

نسخ القياس  
 من غير دليل  
 من غير دليل

نسخ القياس  
 من غير دليل  
 من غير دليل

Copy



قولي ان افقت **لنا** ما زو فيه من **الاجماع** من السنة المتواترة في كل  
 بالاجماع في القول بالقول **مسئلة** ولا يصار الى التسليم الا بعد تقرر  
 الاجماع **وطريقنا** **الفحجة الى العلم بالنسخ** وبصير الناس ومعه  
 من المنسوخ وما يتوهم به ولا منسوخ امور **اما** **النسخ الصادق من**  
**الناسخ** **اما** الذي تعالى او الذي صلى الله عليه وسلم **او من اجل الاجماع** الذي يعتقد  
 به كالاتمة والفتوة عند من جعل احكامهم حجة سواء كان ذلك النسخ صادقا من غير ذكر  
**صريح** نحو هذا **او** هذا **ناسخ** وهذا **منسوخ** **او غير صريح** بل يعنى  
 بان ذكر ما يشعرون كفضله على بعض حكم الاول ولو لم يكن عن ياتر القبول الا في زورها  
 كانت تصح عن ادخالها لغير الامساجي الحاد جرحها ان الله قد اعطى كل ذي  
 حقه الا الاوصية لوارثه وكذا قول تعالى الان خفف الله عنكم قال الامام المهدي  
 عليهما السلام وهذان الطريقتان يؤخذ بهما في نسخ القطعي والظني ايضا قال الامام الحسن  
 وقد منع الاتفاق الا حيث المتى قطعي ولعله انما ذلك او صفة كقول القائل  
**واما** **عثرنا** **على** **كل** **احالة** **لحصول** **بها** **الظن** **سعي** **الناسخ** **من** **المنسوخ**  
**كما** **نرى** **في** **القرآن** **من** **كل** **وجه** **مع** **معرفة** **الناسخ** **منها** **بما** **يسهل** **الصحاح** **بان**  
 نقول هذا متاخر عن ذلك **او** **قوله** **قوله** **وذلك** **كقراءة** **او** **حالة** **مستندة** **تستند**  
 احدها اليها ويستند بسبب في الغزاة او الحالة المستقرة المتأخرة بحورث ممددة  
 الالة في غزوة بدر وملك في غزوة احد وهذه في كرامة الهجرة وملك في سادتها  
**فصل** **في** **الظنون** **فصل** **دون** **المعلوم** **لثلا** **يؤذي** **الى** **ترك** **القالج** **بطي**  
**وهذا** **على** **المختار** **وهو** **مذ** **هنا** **في** **الحسن** **وقال** **القاضي** **في** **القول** **مطلقا**  
 والا ولا يصح لانه اذا قيل جرحوا ليجد في كون هذا مقبولا وهذا مباحرا وعلمنا  
 بالتأخر كان هذا في الناسخ في الحقيقة هو جرحوا ليجد اذا لولاهما وقع نسخ  
**لما** **قول** **الصحاب** **اخبار** **ان** **هذا** **منسوخ** **فقد** **ذكر** **في** **المصنوع** **الذي** **يقول**  
 في المظنون دون المعلوم لا اذا قال نسخ كذا بكذا فلا يقبل قهما عند الحكمين  
 لانه قد ينسب لنا الناسخ والاحال لا امراسا في كونه ناسخا ولم يتخلل حجة في حقيقتنا وقال  
 الامام في المحققين في المظنون **فاما** **اذا** **كان** **قال** **نسخ** **كذا** **وهذا** **منسوخ**  
 من دون ذكر قاسخ فيقول عند الحكمين وان عبيد الله بينهما وعثر مقبول  
 عند المصنوع والقاضي وان الحكمين والنسخ فنهما وهو الذي اختاره  
 المهدي على احتمال ان يكون عن طريق الاجتهاد قال في المصنوع والمختار  
 قوله في المظنون دون المعلوم **واما** **قبلية** **في** **المصنف** **ولست** **تستحق**  
 قبلية في النزول لان الالات لم ترتب بترتيب النزول **وكذا** **يجز** **ان** **يكون**  
 بين الصحابي لا يدل على تأخر قوله لان المنقول متأخر الصحة قد يكون مقبولا  
 وما يمكن للمعاصر ان ينقطع بحجة الاول قبل حجة الثاني من جهة الاتفاق  
 قد مرنا رتبة وكذا تأخر اسلاميه وهو كما قبله وكذا هو افقه الحكم الجزاء

مسئلة لانه اذا عارض من واران  
 من خبرهما ما دارا في الصحاح  
 هذا ما جرحوا كدس منه عند

الاصلي

الاصلي لا يدل على باخره وقتلانه برك على تأخره للفايدة الجديدة وهي رفع حكم  
 الاصل الاول المخالف و رفع حكم الاول بالموافق وهو ضعيف العلم يكون ما  
 علم بالاصل ثابتا عند الشايع جرحا من احكامه فائدة جديدة قال في القول  
 فاذا لم يعلم ما فيه بعض الناسخ قال في القول باخره ما حتى يظهر من جرح من منع  
 من التعارض على وجه لا يظهر منه ترجيح واظهرهما او التحير بينهما عند المحققين  
 كما سيأتي **مسئلة** واعلم ان الاحكام المنسوخة قليلة فليراجع كتابها  
 ومن احسن ماصف في الناسخ والمنسوخ كتاب السيد عبد الله بن الحسين  
 قال في خواص الفصول هي ستة وتسعون او فوق ذلك بمئتين وستة وعشرون  
 مجمع عليها وثمانية لم يذكر فيها اجماع ولا خلاف وستة عشر منها فيها الخلاف  
 واربعون اشتهر فيها الخلاف

**في الاجتهاد في الناسخ والمنسوخ**

**مسئلة الاجتهاد** في اللغة تحمل الجهد والتشقة في برهانه اجتهاد  
 في حمل جرح البرازة ولا نقال اجتهاد في حمل البناءة وله في الاصطلاح خوار  
 تحمله تحدة الاكثر بانه **استغنى** **العقيدة** **الوسع** **تفصيل** **عن** **الحكم**  
**شرعي** **فقوله** **الفقيه** **احراز** **من** **عزوه** **فان** **استغنى** **وسعه** **في** **ذلك** **ليس** **باجتهاد**  
 وقد عرف من استغنى الوسع ان الحكم باول ما ظهر ليس باجتهاد وقوله في المصنوع  
 طن حكم شرعي سواء كان مستندا الى نص او ظاهر او قياس له اصل معين او لا  
 فاما القوايج فلا يسمى ما حصل عنها اجتهاد او قوله شرعي يخرج العقل فارتضا  
 خصل من قبل العقل لاستحقاق اجتهاد او كذا اللغوي والغريب وزاد في المصنوع  
 في يخرج الاصل الى المنسوخ ويقض المعاملة وهو يدرك على الوسع في المصنوع  
 حكم شرعي يوجب الامس قبل المصنوع والظواهر وهذا يشمل ما اصله معين كالعلم  
 وما لا اصل له معاش لقم المتلفات وبقرة الزوتما وهو بالحد الاول اقتر منقول  
 بالثاني وقال المكي هو ما لا اصل له معاش وهو احضم الثاني قال الشافعي  
 والمصنف والاجتهاد مع واحد وقال ايضا والجمهور في الاجتهاد حمل يشمل  
 انواع الادلة الشرعية والقياس بقرعة والاضح انها تتميان دين الله حلافا  
 لان الهدى مطلقا ولا في على المندون منه لان ما سمي به العبد مطعنا فهو من  
 من غير فرق **والرأي** لغة ما رى في امر ما واصطلاحا ما يوصل الى حكم  
 شرعي في غير ظني يشمل الاجتهاد والقياس وقد يستعمل في الحكم **والفقيه**  
 لغة من اتصف بالفقه وقد يعرف الفقه واصطلاحا هو المجتهد وهو **من**  
**حكم** **بمقتضى** **الحكمة** **الشرعية** **التي** **تتبع** **من** **علم** **بها** **الفقه** **مسئلة**  
 ولم يغير امام خلافا لامة امامه ومن غير القارة خلافا لظاهر قول الهادي والكامل  
 للمشاركة في الطريق الى الاجتهاد وقد عرف ما تريد من القواعد في اول كتاب

الاجتهاد

في جرح قوله في الناسخ  
 من خبرهما ما دارا في الصحاح  
 هذا ما جرحوا كدس منه عند

مسئلة لانه اذا عارض من واران  
 من خبرهما ما دارا في الصحاح  
 هذا ما جرحوا كدس منه عند







مجلس  
روان  
در میان دو  
طاهر و  
مکرم علی

٢٢  
 منكم الى الامام  
 اهل القلعة  
 منكم الى الامام  
 اليهودي والعقرب

في الاحكام

بیت

[illegible][illegible]



**خاتمة** اهل الصواب اجماع النجاة الصلوات لانه لم يرد غير التام والخطأ  
 فيما اختلفوا فيه من المرات وغيره وكذلك لم يرد احد منهم حكما الاخر فافضل الاصل  
 والا كان اجماعهم على خطأ او عرف ان الامة لا يجمع على خطأ والامام الحق  
 وقد سار في حجة وضع هذا الذليل فان هذه المسئلة قطعية ومن عظم من احب هذا  
 الفن ولا يملكها من ذلك لطبي وماد كرقوه من نقل احدا منهم دون ما في حجة  
 وتقصير احبار الاتحاد لو بحثت فماتت الطق **سئل** ان لا تسلم  
 دلائلنا على الصواب الا لو كان الخطأ عند الخصوم ما نقال في مقابلة الصواب  
 ادله هو الذي يجب انكاره لكنه غيرهم ما نقال في مقابلة الاصلان ولعل من يفكر  
 بالتاسم منهم يقول بانه مقصود ولا حجة انكاره **سئل** دلائلنا على الصواب  
 وان الخطأ في مقابلة الصواب لكنه انما نقل عن ذلك عن بعض الصحابة ولا يكون  
 دلائلنا مستلما ان ذلك كاف ولكن اذا لم يقع تكثير ولا تسلم على انكار كسب  
 وقد اجمع الخصوم على خلاف ما ادعيت اجماع الصحابة على اطلاق الخطأ في بعضها  
 كثيرا وان شاع وذاع من غير تكثير كان اجماعهم ما روي عن علي وزيد وغيرهما  
 من عظماء ارباب في ترك القول وهو خطأ لهم حتى قال من باهلتني باهلتهم  
 وعن علي بن ابي طالب والصحابة والصحابة فضله المرأة التي استخضرها فالت ما  
 2 بطنها فقال عند الرجز من عوف وعثمان انما انت مؤدب لا نرى  
 عليك شيئا ان كانا قد اخطأنا فقد اخطأ وان لم نخطأ فقد غشاك من الغش  
 وهو الحيانة وذلك كثير **سئل** انكار رطاهل لكنه لا يرد على  
 الواقفة ادلهم انكر في باطننا ولم يظهر وانما ترقى الاجماع السكوت من  
 الاستجاب الداعة الى السكوت **واختار** الصانع المصونة بقوله  
 صلوات الله على ما يجوز بانهما افتد بهما ولو كان بعضهم مخطئا في احتماله  
 لم يكن فيهما نصبة فذلك فان العمل بعلمكم الله ضلالت **واي فرض**  
 بان كونه ضالا لا من وجه لا يمنع من كونه هادي من وجه اخر وهذا هادي لانه وقيل  
 ما بحث عنه سواء كان صحيحا او مقلدا فحب العمل بالاحتمال للمختص  
 وللقلة **واعلم** ان من دعت الى الخطية امام زماننا ابيه الله وبلغ  
 في بصره هذا القول وزيد شبه مخالفه منلعا عظيما  
 قوله تعالى واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا وقوله ولا تكونوا كالذين هجروا  
 واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات ويروى ان الذين فرقوا بينهم كما تواسى  
 ليست منهم في شي ولم يصل هذه الايات وقوله صلوات الله لا تختلف عالمان ولا  
 يضل مسلمان ولم يصل وروي عن امير المؤمنين عليه السلام قال سمعت رسول  
 الله صلوات الله يقول انما في جبريل علم وقال ان امتك مختلفة بغيرك صلوات الله  
 المخرج باخباره انما في كتاب الله به نفع كل خير بعيد ومن اعظم  
 له بما ومن تركه هوى قول فضل وليس بالقول لا يخلقه الا لشي ولا يشغل عاقل

الحق

طول الرد ولا يفي تحاشيه فيه ان من كان قديما وحتر من هو كاي بقدم ونحو ذلك  
 من الكتاب والسنة **قال** ابداه وجميع ذلك من الكتاب والسنة  
 نقض صريح في حرم الاختلاف في اصول الدين وفروقه للقطع بانها المخصصة  
 لا يبرر قد لحقوا اشياء بالحق والمحاولة على الخطا بل حجة قال وذلك هو من رتب  
 فربما القتره علم ومن وافقهم من متاخرهم ومن سار على الاستسلام وروى  
 فهو انده انه في حكم المخطئ من جهة اعتبارنا بفضله الجيد وهو ان من خالف  
 صحبه في الصيرة بعد او اخذ عن غيرهم او شك في اصول غيرهم فغيره  
 ايضا لنقص كثير من الحلة فان عليه هو انه واحتماله خطا لانه التطهير  
 وحري التسليم وان يترك منك ولا تخالفوه ففضلوا ويؤكد ومن  
 اخطأ أو سخط بعد البحث والنظر فغزو من لقولنا وليس عليكم جناح فيما  
 اخطاتم به وقوله صلوات الله عن امير المؤمنين الخطا والنسأ ما زاد بعد ذلك متوالا  
**وهو** لو ان مختلفين من الصيرة اختلفا في شي فرأى احدهما حجة والاخر  
 وجوبه ان قلت يلزم كل واحد منهما الصيام بما رآه واجبا عليه من العمل والترك  
 صونهما وان قلت خلاف ذلك فما يلزم كل واحد منهما **واختار** اعنه  
 بانها ان علمنا جميعا اختلافنا او علمنا احدهما وحك عليها او على الغالب منها  
 اعادة النظر في دليلهما اذ لا بد من راجح وجبات اليه او الى غيره اذ غير المرجح  
 وان لم يعلمنا وجب لكل واحد منهما العمل بما رآه لانهما مقصبات متغايرة  
 بلا اصابة احق في حق المصيب ولا نقا للمحارب على الله تعالى بالاحكام بما روي  
 في حق المخطئ من قسمته في اللباني والقبول له لنكون في العدة محملا اذا اختلف  
 في وجوب القسم لهما مادام حيا **وفي** انه غير مقصبت في حقيقة الامر  
 ومشا الاختلاف من قبل لا يشارك لفظ او حقيقة  
 او محار او عوم وخصوص او اطلاق وقصيدا ورواية او نسخ او بيان او  
 اباية وخض او نحو ذلك **واجب** على المجهل العمل بما روي الامارات  
 فان قصر ثم انفاقا ولا يلزمه احتمال غيره الذي يستخير له بعد احتماله  
 ولا العمل بالاحوط المخالف لاحتماله وتكملة لا تفصل الا اذا خالف قاطعا  
 على الاصح واليه الفضول والاطراف حكم الحاكم المقلد كذلك هذا وامشا  
 التفويض فهو ان يقال للشيء او المجهل العمل بما روي شيئا لا ترويا فهو صواب  
 والمختار انه ليس متركيا شرعا لم يتبع عقلا وسرعا اذ لا بد من اصول القطر  
 الموقوفة ما ذكره خاله **سئل** ان لا يترك من تركت **سئل** ان لا يترك من تركت  
 اذا اختلفت في حادثة لم تترك **سئل** ان لا يترك من تركت **سئل** ان لا يترك من تركت  
 بل هو **سئل** ان لا يترك من تركت **سئل** ان لا يترك من تركت **سئل** ان لا يترك من تركت  
 في احتمال ان يوجد غيره ذلك لم يطع عليه فلو كان الاصل قد مر امر اخر  
 والمختار في المجهل **سئل** ان لا يترك من تركت **سئل** ان لا يترك من تركت

هذا هو المختار في كل ما اختلف فيه من اصول الدين وفروقه للقطع بانها المخصصة لا يبرر قد لحقوا اشياء بالحق والمحاولة على الخطا بل حجة قال وذلك هو من رتب فربما القتره علم ومن وافقهم من متاخرهم ومن سار على الاستسلام وروى فهو انده انه في حكم المخطئ من جهة اعتبارنا بفضله الجيد وهو ان من خالف صحبه في الصيرة بعد او اخذ عن غيرهم او شك في اصول غيرهم فغيره ايضا لنقص كثير من الحلة فان عليه هو انه واحتماله خطا لانه التطهير وحري التسليم وان يترك منك ولا تخالفوه ففضلوا ويؤكد ومن اخطأ أو سخط بعد البحث والنظر فغزو من لقولنا وليس عليكم جناح فيما اخطاتم به وقوله صلوات الله عن امير المؤمنين الخطا والنسأ ما زاد بعد ذلك متوالا وهو لو ان مختلفين من الصيرة اختلفا في شي فرأى احدهما حجة والاخر وجوبه ان قلت يلزم كل واحد منهما الصيام بما رآه واجبا عليه من العمل والترك صونهما وان قلت خلاف ذلك فما يلزم كل واحد منهما بانها ان علمنا جميعا اختلافنا او علمنا احدهما وحك عليها او على الغالب منها اعادة النظر في دليلهما اذ لا بد من راجح وجبات اليه او الى غيره اذ غير المرجح وان لم يعلمنا وجب لكل واحد منهما العمل بما رآه لانهما مقصبات متغايرة بلا اصابة احق في حق المصيب ولا نقا للمحارب على الله تعالى بالاحكام بما روي في حق المخطئ من قسمته في اللباني والقبول له لنكون في العدة محملا اذا اختلف في وجوب القسم لهما مادام حيا وفي انه غير مقصبت في حقيقة الامر ومشا الاختلاف من قبل لا يشارك لفظ او حقيقة او محار او عوم وخصوص او اطلاق وقصيدا ورواية او نسخ او بيان او اباية وخض او نحو ذلك واجب على المجهل العمل بما روي الامارات فان قصر ثم انفاقا ولا يلزمه احتمال غيره الذي يستخير له بعد احتماله ولا العمل بالاحوط المخالف لاحتماله وتكملة لا تفصل الا اذا خالف قاطعا على الاصح واليه الفضول والاطراف حكم الحاكم المقلد كذلك هذا وامشا التفويض فهو ان يقال للشيء او المجهل العمل بما روي شيئا لا ترويا فهو صواب والمختار انه ليس متركيا شرعا لم يتبع عقلا وسرعا اذ لا بد من اصول القطر الموقوفة ما ذكره خاله سئل ان لا يترك من تركت سئل ان لا يترك من تركت سئل ان لا يترك من تركت سئل ان لا يترك من تركت بل هو سئل ان لا يترك من تركت سئل ان لا يترك من تركت في احتمال ان يوجد غيره ذلك لم يطع عليه فلو كان الاصل قد مر امر اخر والمختار في المجهل سئل ان لا يترك من تركت سئل ان لا يترك من تركت

هذا هو المختار في كل ما اختلف فيه من اصول الدين وفروقه للقطع بانها المخصصة لا يبرر قد لحقوا اشياء بالحق والمحاولة على الخطا بل حجة قال وذلك هو من رتب فربما القتره علم ومن وافقهم من متاخرهم ومن سار على الاستسلام وروى فهو انده انه في حكم المخطئ من جهة اعتبارنا بفضله الجيد وهو ان من خالف صحبه في الصيرة بعد او اخذ عن غيرهم او شك في اصول غيرهم فغيره ايضا لنقص كثير من الحلة فان عليه هو انه واحتماله خطا لانه التطهير وحري التسليم وان يترك منك ولا تخالفوه ففضلوا ويؤكد ومن اخطأ أو سخط بعد البحث والنظر فغزو من لقولنا وليس عليكم جناح فيما اخطاتم به وقوله صلوات الله عن امير المؤمنين الخطا والنسأ ما زاد بعد ذلك متوالا وهو لو ان مختلفين من الصيرة اختلفا في شي فرأى احدهما حجة والاخر وجوبه ان قلت يلزم كل واحد منهما الصيام بما رآه واجبا عليه من العمل والترك صونهما وان قلت خلاف ذلك فما يلزم كل واحد منهما بانها ان علمنا جميعا اختلافنا او علمنا احدهما وحك عليها او على الغالب منها اعادة النظر في دليلهما اذ لا بد من راجح وجبات اليه او الى غيره اذ غير المرجح وان لم يعلمنا وجب لكل واحد منهما العمل بما رآه لانهما مقصبات متغايرة بلا اصابة احق في حق المصيب ولا نقا للمحارب على الله تعالى بالاحكام بما روي في حق المخطئ من قسمته في اللباني والقبول له لنكون في العدة محملا اذا اختلف في وجوب القسم لهما مادام حيا وفي انه غير مقصبت في حقيقة الامر ومشا الاختلاف من قبل لا يشارك لفظ او حقيقة او محار او عوم وخصوص او اطلاق وقصيدا ورواية او نسخ او بيان او اباية وخض او نحو ذلك واجب على المجهل العمل بما روي الامارات فان قصر ثم انفاقا ولا يلزمه احتمال غيره الذي يستخير له بعد احتماله ولا العمل بالاحوط المخالف لاحتماله وتكملة لا تفصل الا اذا خالف قاطعا على الاصح واليه الفضول والاطراف حكم الحاكم المقلد كذلك هذا وامشا التفويض فهو ان يقال للشيء او المجهل العمل بما روي شيئا لا ترويا فهو صواب والمختار انه ليس متركيا شرعا لم يتبع عقلا وسرعا اذ لا بد من اصول القطر الموقوفة ما ذكره خاله سئل ان لا يترك من تركت سئل ان لا يترك من تركت سئل ان لا يترك من تركت سئل ان لا يترك من تركت بل هو سئل ان لا يترك من تركت سئل ان لا يترك من تركت في احتمال ان يوجد غيره ذلك لم يطع عليه فلو كان الاصل قد مر امر اخر والمختار في المجهل سئل ان لا يترك من تركت سئل ان لا يترك من تركت







و لا يسمعوا لصوت

مكة ووسطها جامع الوادع  
والله اعلم  
مكة

وَمَقُولُهُمْ أَنَّهُ نَصَرُوا لِرَجُلٍ لَمْ يَرْقُ حَتَّى لَمَهُ وَلَا نَصَحَ أَنْ يَخْلُوهُ الْعَدُوُّ لِمَقَالَتِهِ

۱۰۰ قیل و کتا  
اداکار و نقه  
حاکم و لایحه  
مست

البريد  
البريد

رسالة في بيان فضيلة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
والأمة على يد الشيخ أحمد المظفر

ويعلم من طاعة الله

tu



براهين من الشك والزيادة لانه قد استلزم في كل مسألة  
 ففرضت هذه الزيادة **فان** القول ان كان التقليد في كل مسألة  
 العالم فهو لا يترام والافلا فكل ملزم ومقلد ولا فكتي **والاستفتاء** السؤال  
 عن حكم الحادثة كل مقلد مستفت ولا فكتي والتمثال لزجوع الى قول مجتهد بقدر  
 تقليد غيره وقال بعضهم المقلد هو المقلد والمستفتي في السنة القارئة اذ لا  
 فرق بينهما في الاطلاق القديم ان المقلد هو الملزم لمذهب امام معين باخذ  
 برخصة وشرايحه والمسفتي اذ اعرضت له مسألة يحتاج الى العمل فيها رجع الى  
 مجتهد حيا وميت فاخذ براهينها فقط **قلت** ولانام بنسرف الدين في ذلك  
 تفضل خشن وهو ان عثر المجتهد ان نوى الالتزام بقول امام مقلد فهو  
 الملزم وان لم يزد ذلك فان عمل بقول الامام هو المقلد ولا يلزمه حكم الملزم وان  
 سأل الامام فقط ولما عمل بقوله هو المستفتي وله ان يعاير اي احوال المحققين  
 شاء والمستفتي اخر من المقلد والملزم كما يفهم من التقسيم المذكور  
**ولا يجوز التقليد في الاول** اصول الدين واصول الفقه واصول الشرائع كوجوب  
 الشهادة بين والضلوة والصيام والركعة والحج **ولا يجوز ايضا في العلميات**  
 وهو ما لا يتناول علم سوا ما كان اصلا كما مر او فرعاً كمسئلة الشفاعة فهل يكون  
 لغز المؤمن وكيفية مخالفة الاجماع **ولا في ما سوي علمها** كالموالاة والمعاداة  
 فانهما وان كانا علمين فلهما ترتيبان على علمتين وهما ايمان من نوايه وكفر من  
 نقاديه او فسقة وغند الحشوة ونقض الفقه والنسب العلمية بحوث في الجمع وتروا  
 في القول غير اني لم اوردوا غير ما سوي وعن القسم مقلد المجتهد قال العصري  
 وغيره فمما عذر اصول الشرائع قالوا القسم يجوز لمن لم يبلغ رتبة النظر كالنسا  
 والعبد وعند بعض علماء يمانية يجوز في ما يتبع سيرة على العمل والاعمال لا في الاعتقاد  
**ان** اصل الفقه عقلاً وشرعاً اما العقل فلانه اقدم على ما لا وزن والافرام  
 على ما لم يولد كذا فيجب واما الشرع فما ورد من قوله تعالى ما لك ما د انا وخذ  
 انا تا علمية وانا على ان اثارهم مقتدون ونحوها وكذلك قوله صلى الله عليه واله مراخذ من  
 عرافة الرجال الحزم ونحوه ولا يخرج من ذلك الا ما حصته دلالة وهي معذور ومعه  
 هنا يجب القول بانه لا يجوز وما حصته دلالة بالجواز فانه يطعن بانه يجوز فيه  
 وقبل بل **حب** وهو قول المصور والشيخ وخضارده واحتمل في ذلك في المسائل  
**العلمية المحضة** وهو ما يتعلق بالعمل الخالص لا العلمية ولا ما ترتب على علمي  
 فقد مر انه لا يجوز التقليد فيها فاذا كان كذلك فتسوا كات من **الطبيعية** او من  
**الطبيعية** وقالت المعتزلية لا يجوز مطلقا بل يجب على المفتي تبين الوجه  
 فيما يقبضه وقال ابو علي والشرار في الحوزة في الفقهية وهذا ما فهم على عدم  
 الدلالة على اجواز فيما ذكر في **الاجماع** من الصير الاول من يلزمه على ترك  
 فعله القوام فلم يؤثر من اخذ انكار علمهم فيما ذكره والا الرمز لم يلح عن

قال لان المقلد هو المقلد  
 انه لا فرق بين المقلد والمستفتي  
 في السنة القارئة اذ لا فرق

على وجهين احدهما ان المقلد  
 هو الملزم لمذهب امام معين  
 بالخذ برخصة وشرايحه

الادلة والنظر فيها من دون فرق بين طين وقطعت فافصح الجواب **لعمري**  
 وهذا الخلاف في وجوب **على غير المجتهد** فاما المجتهد فمقتدر ما لا يجوز له  
 التقليد تعدي اجتهاده اتفاقا وقيل على المختار **مسئلة** واما اصله ونسبته  
 مجتهد غيرك لم يجرأوا وبلا **وجب على المقلد الاحتياط بان يتلوه في قوله**  
**وعبر الله** اذ اجماعهم اذ يشترط في المفتي صلاحه للفتوى بالعلم والقدرة  
 كما ذكرنا واما سكنت ذلك بالبحث في حالة هل يوجبها لنفسه او غيرها ف  
 التماسها فلا يستغنى وقيل لا يجب عليه ذلك **فان** اذ كد تضي وجوب الشاغ  
 الخطا اذ لا ينافي المستفتي فتنة او حمله وعلى من يذوق وقع اتهامه باتباعه ولا  
 يذوق بانه لا يجب اتباع الخطا بل ما يحتمل الخطا والمفروض انه لا ينافي ولا يذوق  
 بانه يجب اتباعه من حيث انه مطلوب بهذا اذ هو علم وعبد الله فاما من طين  
 علمه وبجرائته **ولكنه** في محصله كذا اذ الركن لا يجره له **انما هو للتفتي**  
 من غير فرق من يتعد به حيث كان **في بلد** سوكته لم هو **محي** شيوا كان  
 اما ما او محتسنا على طاهر الكتاب ودكد الحق **لا غير فليد كما**  
**التاويل** **وقالت** على حجب الخلاف في فتاها فانه تسعته اتفاقا والاعمال  
 من طين عدم علمه او عدالة او كليهما فلا يستغنى اتفاقا هكذا ذكر الامام يحيى الخو  
 علم وحكي في الأصول في الطرف الاول خلافا فعند الشراري انه كفي خبر  
 العدل وقال الحاكم لا يبيع انتصابه من جبره بل يفسد ويرد بالنوايا في  
 الاكتفاء قال الحوفي يجب ان تعلم كونه مجتهدا وقال ابن ابي الخير تحت العلم كونه من  
 اهل العلم وكفى الطريق كونه مجتهدا **وقد** اختلف في قبول فتوى  
 فاسبق اتنا وبل وكافره على نحو ما مر في قول خبرها سوى ان القاضي اخذت  
 هناك القول وضاع غيره واليه ما لبعض المتأخرين وقد تقدم من الادلة هناك  
 ما اذ افلته الى هنا ففكر بلهما العمل اجتهادها وفاقا **مسئلة**  
 والمسفتي اما ان يجد مفتيا في بلده او لا ان يجده وجب عليه الخروج في  
 طلبه حتى يجده وان وجد فاما ان يجد واحدا او اكثر ان وجد واخذ بعض  
 علمه العمل بقوله وسقط عنه الخروج عند المؤيد والحاكم والجويع والاطهر  
 من كلام غيرهم انه يجب عليه العمل بقوله ان يجري الاكل ان امكنه حيث كان  
 وان وحدا كثر فاما ان يسعوا ويختلفوا ان يسعوا وحب اتباعهم ان  
 احتسبوا مع السواوت فهما **ان امكنه** فانه يسع الاعلى الاوزع او في الورد  
 من التاويل في العلم فانه تسع الاوزع مثل اتفاقا في العلم مع السواوت  
 في الحكم فانه يسع الاعلى وقال ابو طالب والناجي والناجي والناجي  
 وبعض المتأخرين لا يستقر الا فضليه بل انه ان فقد الفصول والالامام اجبت والا فرب  
 ان اعتنا ولا فضله فاعلموا علميا بلذته وبزتها فقط حيث يشعر بقول الفضل من  
 غيرهم وقت الحاجة الى العمل وهذا قريب مما ذكره المؤيد ومن معه ومنه ذكر المصنف

هذا هو الحق  
 ان المقلد هو المقلد  
 والمستفتي هو المستفتي

هذا هو الحق  
 ان المقلد هو المقلد  
 والمستفتي هو المستفتي

هذا هو الحق  
 ان المقلد هو المقلد  
 والمستفتي هو المستفتي



















وأقول وأبين بان لا يكون مستلزما في غاية دقايق التركة فان حدث ذلك الراي  
 اخرج من حديث الآخر وسياتي ما يرجع الى كفته التركة في قوله ورجح الخبر الصحيح  
 على الحكم والحكم على الغل ورجح من طرقت عدالة بالتركة على المستور عند قائله وهو  
 الحنفية ومعرفة العدالة بالاحتياط على معرفتها بالتركة ومعرفة التركة القدر  
 مع ذكر نسب العدالة على المولى من غير ذكر نسبها هذا ورجح من لم يستدع على  
 المشيع من اكانت الدرعة كفا او غير كفا والوجه في ذلك على المرحج والحارم على  
 الظان ومن لم يخلط عدله في بعض الاوقات على من احتلط ولم يعلم هل الرواية منه  
 عنه في حال سلامته او احتلاطه فاما بعد الاحتلاط فلا فصل قبل والذكر على الاثني  
 والحر على القيد وقال المهدي علم الايجاع اذا اعتبر العدالة **والمرسل** **الاعقود** **معدوم** روايته على من جعل ذلك في نفسه  
**بني** **عرف** **انه لا يرسل الا عن عدل** معدوم روايته على من جعل ذلك في نفسه  
 وهذا الوجه هو **في المرسلين** واما ما يرجع الى كفته التركة فيسقط لعدم التركة  
 تصرح المقال كان يقول المولى انه عدل على التركة بالحكم بشهادته كان يقول  
 حكم بشهادته واما كان **يرجح الخبر الصحيح على الحكم** لان التركة في العلم اما تحصل  
 ضمنا او تسلي الصريح كما حصل ضمنا **يرجح الحكم على الغل** لعدم التركة بالحكم بشهادته  
 على التركة بالغل بروايته وذلك لانه لو شاع في التهمة اذ اكتتروا لهل قبلت روايته  
 الواحد والقرائة دون شهادتهما السادسة عشر **يرجح الخبر الصحيح على المرسل** وهو قوله  
 المستدل الذي لم يتواتر **وقيل** **يرجح الخبر الصحيح على المرسل** وهو قوله  
 الاكثر **وقيل** بل **العكس** وهو قول ابن ابيان وقال الحنفية المستند **يرجح** ان  
 ادعى مستند عدالة راويه **وقيل** **سواء** وهو الذي رجحه المهدي وكذلك المعاصر  
 في قول الراية عدالة الراوي وضبطه وتجويزه والعرضت وتماثلها **وقيل**  
 كل منهما عند افراد ولا يكون لانهما على آخر مزونه فيكون بالسوية **والسابع** عشر  
 انه **يرجح الخبر المشهور** وهو ما ثبت بطرق الشهور غير مستند الى كتاب  
**ومرسل** **التابع** **ومرسل** **بخاري** **ومرسل** **ما عرف** **بالصحة** **على غيرهما** وهو  
 غير المشهور ومرسل غير التابعي وغير البخاري ومسلم ما لم يعرف بالصحة كسائر  
 د اود والوجه في ذلك طائفة هذا ويرجح الا على اسنادا وهو دليل الوسايط على غيره  
 والمستند الى من ضل على المسند الى كتاب معروف وعلى الخبر المشهور لكثرة  
 افادة المسند الطي رب كلام استعمله في حديثه والكتاب على المشهور  
 وترجح كونه روايته بعارة الشيخ عليه والاخر بعارة على الشيخ او غيره من الطرق  
 لان الاول ابعد عن لفظه والآخر هو **يرجح المصنف** على رفعه الى من ضل على غيره  
 المختلف في رفعه ووقفه على الراوي لانه اعلم على الصق مما اختلف فيه ورجح  
 رواية القول على العقل والرواية باللفظ على النسخ وما ذكره في تكملة على ما لم يذكر وما  
 لم يذكر الاصل على ما ذكر وما أخرجه في نفسه ضل وسكت عنه على ما جرى في نفسه  
 فسمع فسكت عنه علم والانه لا يرد من هذه المذكرات اعلم على الظن والمخلاف في

لا بد ان يكون مستلزما في غاية دقايق التركة فان حدث ذلك الراي اخرج من حديث الآخر وسياتي ما يرجع الى كفته التركة في قوله ورجح الخبر الصحيح على الحكم والحكم على الغل ورجح من طرقت عدالة بالتركة على المستور عند قائله وهو الحنفية ومعرفة العدالة بالاحتياط على معرفتها بالتركة ومعرفة التركة القدر مع ذكر نسب العدالة على المولى من غير ذكر نسبها هذا ورجح من لم يستدع على المشيع من اكانت الدرعة كفا او غير كفا والوجه في ذلك على المرحج والحارم على الظان ومن لم يخلط عدله في بعض الاوقات على من احتلط ولم يعلم هل الرواية منه عنه في حال سلامته او احتلاطه فاما بعد الاحتلاط فلا فصل قبل والذكر على الاثني والحر على القيد وقال المهدي علم الايجاع اذا اعتبر العدالة

لا بد ان يكون مستلزما في غاية دقايق التركة فان حدث ذلك الراي اخرج من حديث الآخر وسياتي ما يرجع الى كفته التركة في قوله ورجح الخبر الصحيح على الحكم والحكم على الغل ورجح من طرقت عدالة بالتركة على المستور عند قائله وهو الحنفية ومعرفة العدالة بالاحتياط على معرفتها بالتركة ومعرفة التركة القدر مع ذكر نسب العدالة على المولى من غير ذكر نسبها هذا ورجح من لم يستدع على المشيع من اكانت الدرعة كفا او غير كفا والوجه في ذلك على المرحج والحارم على الظان ومن لم يخلط عدله في بعض الاوقات على من احتلط ولم يعلم هل الرواية منه عنه في حال سلامته او احتلاطه فاما بعد الاحتلاط فلا فصل قبل والذكر على الاثني والحر على القيد وقال المهدي علم الايجاع اذا اعتبر العدالة

وهذا الوجه هو في المرسلين واما ما يرجع الى كفته التركة فيسقط لعدم التركة تصرح المقال كان يقول المولى انه عدل على التركة بالحكم بشهادته كان يقول حكم بشهادته واما كان يرجح الخبر الصحيح على الحكم لان التركة في العلم اما تحصل ضمنا او تسلي الصريح كما حصل ضمنا يرجح الحكم على الغل لعدم التركة بالحكم بشهادته على التركة بالغل بروايته وذلك لانه لو شاع في التهمة اذ اكتتروا لهل قبلت روايته الواحد والقرائة دون شهادتهما السادسة عشر يرجح الخبر الصحيح على المرسل وهو قوله المستدل الذي لم يتواتر وقيل يرجح الخبر الصحيح على المرسل وهو قوله الاكثر وقيل بل العكس وهو قول ابن ابيان وقال الحنفية المستند يرجح ان ادعى مستند عدالة راويه وقيل سواء وهو الذي رجحه المهدي وكذلك المعاصر في قول الراية عدالة الراوي وضبطه وتجويزه والعرضت وتماثلها وقيل كل منهما عند افراد ولا يكون لانهما على آخر مزونه فيكون بالسوية والسابع عشر انه يرجح الخبر المشهور وهو ما ثبت بطرق الشهور غير مستند الى كتاب ومرسل التابعي ومرسل بخاري ومرسل ما عرف بالصحة على غيرهما وهو غير المشهور ومرسل غير التابعي وغير البخاري ومسلم ما لم يعرف بالصحة كسائر د اود والوجه في ذلك طائفة هذا ويرجح الا على اسنادا وهو دليل الوسايط على غيره والمستند الى من ضل على المسند الى كتاب معروف وعلى الخبر المشهور لكثرة افادة المسند الطي رب كلام استعمله في حديثه والكتاب على المشهور وترجح كونه روايته بعارة الشيخ عليه والاخر بعارة على الشيخ او غيره من الطرق لان الاول ابعد عن لفظه والآخر هو يرجح المصنف على رفعه الى من ضل على غيره المختلف في رفعه ووقفه على الراوي لانه اعلم على الصق مما اختلف فيه ورجح رواية القول على العقل والرواية باللفظ على النسخ وما ذكره في تكملة على ما لم يذكر وما لم يذكر الاصل على ما ذكر وما أخرجه في نفسه ضل وسكت عنه على ما جرى في نفسه فسمع فسكت عنه علم والانه لا يرد من هذه المذكرات اعلم على الظن والمخلاف في

الثاني في نفسه وارجح الاخادي الذي لا يقره المولى على الاخادي الذي لا يقره  
 المولى للمخلاف في نفسه وارجح الاخادي الذي لا يقره المولى على الاخادي الذي لا يقره  
**مسألة** **واقا** **الرجح** **بالبين** **فهو** **يقع** **من** **وجه** **الاول** **انه** **يرجح** **اخرها**  
 اذا كان مدلوله **هو** **المرسل** **على** **اخر** **الذي** **مدلوله** **الامر** **لان** **المرسل** **يقع** **من** **وجه** **الاول**  
 واجتبر الامر لطلب صفة واحكام الفضل لرفع المفاسد اشد **والثاني** **انه** **يرجح** **الذي**  
 مدلوله **الامر** **على** **الذي** **مدلوله** **الاباحة** **لانه** **اخر** **خلافا** **للزوي** **لهذا** **يرجح** **ما**  
 مدلوله **الاباحة** **على** **ما** **مدلوله** **النهي** **اذ** **لفظها** **وهو** **الاحت** **فوسه** **تقدم** **النهي** **لانه** **قائما**  
 كان ذلك لا بعد النهي فكذلك ان يحمل ما مدلوله **الاباحة** **على** **التاخر** **وذكر** **في** **الفصل**  
 انه يرجح النهي على الاباحة قال هذا الدين وعليه نسخ المتن للاختصاص بالعدول  
 ترجيح الامر على الاباحة **والثالث** **انه** **يرجح** **الاقول** **احكاما** **اعلى** **المرسل** **لانه** **يرجح** **ما**  
 ثلثة وجهان على السرك من معنيين اذا احتيا لم اعتبر المطلوب منها اكثر من  
 احتمال ذلك المقام لتضعف دلالة ذلك المقام على خلاف ذلك المعين **والرابع**  
**يرجح** **الحقيقة** **سرعية** **اربعونه** **او** **فوقه** **يرجح** **على** **المحار** **لانه** **يعت** **لغير** **الشرعية**  
 هذا ويرجح الشرعية على العرفية واللغوية والعربية على اللغوية لتأخرها الى العلم **والخامس**  
 انه يرجح **المحار** **على** **المشرك** **على** **الاصح** **وقيل** **بالعكس** **وقد** **تردد** **في** **باب** **الحقيقة**  
 والمحاميل رد ذلك من تعارض الدلالة لا من تعارض الادلة **والسادس** **انه** **يرجح** **الادب**  
**من** **المحار** **على** **الافتد** **وهو** **ما** **للكثرة** **او** **قوة** **بان** **يكون** **من** **باب** **اطلاق** **اسم**  
 الكل على الجزء والاخر بالعكس فان الاول اقوى لان الكل مستلزم للجزء بخلاف العكس  
 كما لو قيل من سرق قطعت يده مع قوله من سرق لم يقطع اصابه او بوجه من الحقيقة  
 دون الآخر كمن سرق قطعت يده او بوجه من السلب الذي من نفي كمال في قوله لا ملوثة الا نفاحة الكثرة  
 او بوجه رجحان دليل من الامور التي ذكر في معرفة المحار كونه ثبت فيق الواضح ان صحة  
 النهي والاخر بعد ان طرأ وتعد رجحة الاشتقاق او شهره استعماله دون الآخر من  
 تعوط فقله الوضوح من تكرر ذلك وصوغه فان لفظ الغايط انصرف الى الحديث من  
 البرار والسابع يرجح **المصنف** **الضريح** **وهو** **ما** **وضع** **اللفظ** **له** **على** **غير** **الضم** **يرجح**  
 وهو ما لم يرد عنه وقد مر تحقيقهما وقد مر انهما ان عوا اقسام عوا الضريح فلا يفرق  
 دلالة اقتضا وانما واشتاتع يرجح دلالة الاقتضا لضرورة الضيق على ضرورة غيره  
 سرقا كقولهم صلح والرفع عن معنى الخطا والتمسك وما استكرهوا عليه مع ما قال  
 اد اقلت لو بد وابت مكرهه اعقوب عبد كذا على الميت لئلا يهلك للعق فان معنى الاول  
 لضرورة صرف الضاد في عدم لزوم البيع كونه مكرهه ومعنى الثاني لضرورة  
 على تقرر المالك هو لزوم البيع سرقا ويرجح في الاما بما انما انقضت او الخشوع على غيره  
 من اقسام الاما وقد فرق في الاما انما انقضت الوضف الذي عليه في الصريح **والثامن**  
 لو لم يكن ذلك الوضف او لم يرد عليه لكان نصدا من الشارح الاتاك بذلك فاذا  
 كان النقد الى حدث لم يرد عليه او خشو كان هذا انما اذا لم يكون ما بعد النقد عليه

لا بد ان يكون مستلزما في غاية دقايق التركة فان حدث ذلك الراي اخرج من حديث الآخر وسياتي ما يرجع الى كفته التركة في قوله ورجح الخبر الصحيح على الحكم والحكم على الغل ورجح من طرقت عدالة بالتركة على المستور عند قائله وهو الحنفية ومعرفة العدالة بالاحتياط على معرفتها بالتركة ومعرفة التركة القدر مع ذكر نسب العدالة على المولى من غير ذكر نسبها هذا ورجح من لم يستدع على المشيع من اكانت الدرعة كفا او غير كفا والوجه في ذلك على المرحج والحارم على الظان ومن لم يخلط عدله في بعض الاوقات على من احتلط ولم يعلم هل الرواية منه عنه في حال سلامته او احتلاطه فاما بعد الاحتلاط فلا فصل قبل والذكر على الاثني والحر على القيد وقال المهدي علم الايجاع اذا اعتبر العدالة

لا بد ان يكون مستلزما في غاية دقايق التركة فان حدث ذلك الراي اخرج من حديث الآخر وسياتي ما يرجع الى كفته التركة في قوله ورجح الخبر الصحيح على الحكم والحكم على الغل ورجح من طرقت عدالة بالتركة على المستور عند قائله وهو الحنفية ومعرفة العدالة بالاحتياط على معرفتها بالتركة ومعرفة التركة القدر مع ذكر نسب العدالة على المولى من غير ذكر نسبها هذا ورجح من لم يستدع على المشيع من اكانت الدرعة كفا او غير كفا والوجه في ذلك على المرحج والحارم على الظان ومن لم يخلط عدله في بعض الاوقات على من احتلط ولم يعلم هل الرواية منه عنه في حال سلامته او احتلاطه فاما بعد الاحتلاط فلا فصل قبل والذكر على الاثني والحر على القيد وقال المهدي علم الايجاع اذا اعتبر العدالة



او كون ما روت عليه الحكم عقيلة المعتزلة قد من اقسام الاما **محل** وبروح دلالة  
 الاصل على الانتاثة والاما والمفهوم لان في التصرف والصفة العقلية والشرعية  
 انفس انتفاضة هذه الامور وهو ما يترك عليه بالانتاثة والاما والمفهوم وبروح  
 فوكدا دلالة على ما ليس كذلك كما في قول سلم واليه فتاها باطل باطل مع قول الشيب  
 اخونتها من قولها انه اقوى دلالة واعلم على الحق وبروح مفهم الموافقة على مفهوم  
 المخالفة لان مفهم الموافقة اقوى مثاله ولا يقل لها الف مع لو قيل لا يقل لها  
 مالم يقصد كذلك **والثامن** انه يرجح **الحاضر على الغامض** لانه اقوى دلالة على  
 ما تضمنه من دلالة العام عليه لاحتمال تخصيصه منه وكذلك يرجح الخاص ولو من وجه  
 على العام من كل وجه هكذا ذكر الامام المهدي عليه السلام في الحس علم وهذا يقتضي ضله  
 الذي هو الطريق للمناعج جمال البناء والرجوع الى غيرها **والسابع** يرجح **مخصص**  
**العام على الخاص** والعام مخصص للخاص ككثرة خلاف تاد **والخاص** فانه قليل  
 ولا يضار الله والعا شراره **رجح العام الذي لم يخص على العام الذي قد**  
**خص** لطرف الضعف اليه بكون الخلاف في حقيقته مثاله الضيق المتردد لا يستل  
 برودة مع ما قيل كل متردد يقتل **واعلم** ان التقيد كالتخصص مقدم عليه  
 المطلق على تاويل المقيد وعدم العقيد ولو من وجه على المطلق والمطلق الذي  
 لم يخرج منه يقيد على ما اخرج منه **والحادى عشر** اذا تعارض صيغ العموم فانه يرجح  
**العام الشارح على صيغة النكر المقتدة** وعندها كالحج المحلى بالدم والمطهر  
 وهو لان اكمل الشرط محال فيكون ادعى الى القول مثاله قوله سلم واليه من نزل  
 دمه فاقبلوه مع ما لو قيل لاقتل على متردده واليه القبول اما اذا كانت النكر منهية  
 فلا تلي الحسنى لم يرجح العام الشارح عليها لانها تضيق في الاستغراق **ويرجع**  
**من وما** وكذا اجمع **المعرف باللام على الحس المعروف** لانه اكثر استعمالا في  
 اليهود بمصرد لانه على العموم صفت مثاله اقبلوا المشركين او من اشرك فاقبلوه  
 مع ما لو قيل المشرك لا يقتل وشكلا ما خرج من التسليس هو حدث مع ما لو قيل  
 الخارج من التسليس ليس يحدث **مسألة** **واما الرجوع بالحكم** فله وجوه  
 الاول ترجح بالحق **الوجوب على الذنب** للاسباط ورجح الخطر على الاثابة لان  
 ملائسته المحضون بوجوب الائم خلاف المناج كان اولى للاحتياط وقيل بالتفكيك  
 وقيل منسا وبان وكذا ترجح الخطر على الذنب وعلى الكراهة للاحتياط وعلى الوجوب  
 لان دفع المفسد اهم عند العقلاء **والثاني** انه يرجح ما فيه **الاشاب على ما فيه**  
**النهي** كحديث بلال انه صلى الله عليه وسلم دخل البيت فظلي وقال سامنة دخل ولم يصل وذلك  
 لان عقلة الانسان عن الفعل اكثر من العمل ان يكون مسليا لنا في على العقلة ولا الغيب  
 فبعد زيادة علم **والثالث** بعد التامس والنافي التاكيد والا فاده خير  
 من الاعادة وقيل عكسه وقيل سوا ما ل بعض الامورين والعقوبات وهو مخالفة الحاش  
 والبيع المعارضين لحكم العقل فيكونا شرعيين معا قالوا لها شيم والفا حيف

في الامور التي لا يملكها الانسان  
 من الامور التي لا يملكها الانسان  
 من الامور التي لا يملكها الانسان

وربما كان

وان اثنان ومتساطان جديدا ويرجع اليه من ادله الشرع وان وحدوا لا فاني  
 حكم العقل المخالف لهما وقال الشافعي والكرخي في الحاش اولى وقال ابن ابي شيبة  
 بل بحث مطابقة احدهما لحكم العقل والشافعي ترجح قال في القول والمحقق ان جواز  
 ذلك اما بمعينه على مذهب نفاه الاحكام العقلية كما لا شرعية وعندها لا علمية من حيثها  
 كاعتنا والمعتزلة فلا بد من مطابقة احدهما لحكم العقل في عينه او حقيقته **رجح**  
 والقول بان الناقل لحكم العقل يرجح من الموافق هو مذهب ائمتنا والجمهور والعقل  
 به ترجحانه على الموافق لا الشخه خلافا للشافعي اذ لا يقطع مناخره ومنال الموافق **ارجح**  
**فان** انا اول البلخ ترجحا محققا ولذا يرجح بعض الخارج على منه الدخول الثالث  
**رجح الداعي الى رد على المطلوب** لانه في الداعي من الشر الذي قد علم تشوق  
 الشانع اليه قال الله تعالى ريد الله تكم البشر وما جعل عليكم في الدين من حرج وهذا  
 هو مذهب ابن اثنان والشافعي الحسني وبعض الفقهاء وقال القاسمي والتمسكون  
 بل العكس وقال الامام ري والعرابي سوا وقال ابو طالب ان كان الراوي متقيا  
 على حكم العقل فخطا لموجب ارجح فان افاد مع السفيه حكما شرعيا فاما سواها  
 المهدي علم فانه احتجنا في الترجيح مذهب ابن اثنان ومن معه كادكم المضيف  
 وفي تأييد الاحكام مذهب القاسمي **والاخير** لذلك بان المشتب كالمحقق  
 والاضل العراء فهو عتله من خارج مع نية الدخول ولان الموجب فاندته  
 التاثير والذاري التاكيد **والرابع** انه يرجح **الموجب للعلل** **والخامس**  
**على الاخر** وهو الموجب لغيرهما وذلك لموافقة الموجب لهما الذي هو موثقا افضل  
 لانه على وقول الدليل الثاني فلهذا البضج ومكده المهيمن والنافي لهما على خلافه وهذا  
 هو مذهب اكثرهم واف الحسن وقيل عكسه لموافقة التاثير لانه على وقول الدليل  
 المصفي لهما النكاح واشاب ملكه المهيمن الفتح على الثاني لهما وهو الاضل وقال  
 الامام ري والفاخي والحكم والشيخ سوا مثاله قوله سلم واليه من لم يملكه غنى عليه  
 مع قوله فكفاريه ان يقتله ويرجح الحكم التكليفي على الحكم الوصفي وتذكر مخصصهما مثاله  
 قوله تعالى ان كان منكم مرتضا او على سفر فعليه ان يتركه فانه نزل على جواز الترخص  
 للفاخي بسفوره فخرج على ما لو قيل العصاة بالتفريط لغيره من مرضى كما قال  
 سلم واليه لانتا ما عند الله تحطه والما رجح التكليفي على الوصفي بالتأويل  
 الذي يحصل التكليفي وقيل عكسه لان الوصفي من حيث انه يفسر الى سابط اول كمال  
 لعدم بانه اقرب الى القول الاضلي كان اولى **مسألة** **واما الرجوع بالماز**  
 من خارج عن سبب الدليل وعن مضمونه وعن حكمه فهو وجوه الاول **ارجح**  
**رجح الخبر ايضا عاواض** **البلد اخر** من كتاب او شية او اخرج او فاس على  
 مخالفة اذ هو اغلب على الحق ولان مخالفة دليلين اشده مخذول **اد** موافقة  
**لاهل البلد** **او اهل البلد** او اهل البلد او اهل البلد او اهل البلد او اهل البلد او اهل البلد  
 مذهب لا يقطع الاحتمال على مخالفة علمه لان امر النبي صلى الله عليه وسلم له من اهل البلد

في قول هذا الوجه وهو انما هو  
 من قول اوله والمشتب على الثاني لان  
 ظاهره هاهنا انما هو من نفسه لما هو  
 كما هو ظاهر من عدمه واما استدلها  
 فعدم من قول الله ودمه انما هو

في قول هذا الوجه وهو انما هو  
 من قول اوله والمشتب على الثاني لان  
 ظاهره هاهنا انما هو من نفسه لما هو  
 كما هو ظاهر من عدمه واما استدلها  
 فعدم من قول الله ودمه انما هو

Copy University







الحالات في الكمية والظاهرة والمبني على خلافهما وهي الحصة والمضطر فيقتل  
والضرورة على الاستدلال والمختار من مقتضى الارواح من المقتضيات وان اختلفت  
خلا وخلا **وترج** المقدر على القاصرة للحال في القاصرة والضرورة من الجنس ومكانها  
على الحاجة والحيوية والحاجة على الحيوية لعلة الحاجة بالاول والثاني  
والدنية على الاربع لانها المقصود الا في غير ذلك ولا في الاصل لا في غير ذلك  
**وترج** مصلحة النفس على الملائكة لانها الحق في مصلحة الدين اذ بها يحصل العبادات  
وترج مصلحة النفس على العقل والمال لانها الحق في النفس حيث شرع لاجل حفظ الاولاد  
حتى لا يفسدوا بالاسناد له ونقد العقل على المال لان العقل مركب الامة ومركب  
التكليف ومطلوب للعبادة بنفسه من غير واسطة ولا كذلك المال ثم انك  
قال القوي بالله في القاصرة للحكمين على الخاصة وعكس اوطالب **واما الترج**  
مقتضى الفروع فهو من وجه الاول **يرج بالمعنى** **توجد العقل في الفروع** فاقطع  
فيه وجودها فمقتضى على ما في قوله **والثاني** **يرج يكون حكم الفروع** **تاما بالنص**  
**في الجملة** والافاس بفضل الحكم على الاخر حيث لا يكون كذلك بل حاول فينتج  
اثبات ذلك الحكم انتد واذ لا اثبات بفضل الفروع اثبات اهون من اثباته  
واصل فيكون اقرب الى الظن واسترع الى القول **والثالث** **يرج** **مقتضى** **مكتبة**  
**فيه في عين الحكم** **وعن العقل على الملائكة الاخر** **المرت** وهو ما اشارت  
فيه في عين الحكم وعين العقل او عين الحكم وجنس العقل او جنس الحكم وجنس العقل  
**والرابع** **يرج** ما المشاركة فيه في **عن احد** **اما الحكم** **والعلة** **او جنس**  
**الاخر على** ما المشاركة فيه في **الحسن** **جنس** **حكم** **وجنس** **العقل** **والخاص**  
**يرج** ما المشاركة فيه في **عن العقل مع حسن الحكم على العقل** وهو ما اشارت  
فيه في عين الحكم مع حسن العقل لان العلة فيه هو العقل في العلة في كمالها  
كان التشابه فيه اقرب اكثر كان اقوى **واما الترج** **للناس**  
بالدلول او بالخارج والكلام فيهما كالعلم في مدلوله المصقول **والخارج**  
فلذا لم يذكره مثلا الفاس ترجع مواضعه على اصل المبرنة او الحلفا او نحو ذلك  
**الحسن** **اما القسم الثالث** **هو الترج** **نيل** **لعقل** **والعقل** **يرج**  
الحاصل الدال على طوقه على الفاس كونه أصلا بالنسبة الى الراي ولعله لطرف  
الخلل الله والخاص الدال لا منطوقه له دنجا مصلته في القوة والضعف والرجح  
له او علم حسب ما يقع للناظر من قوة الظن **واما القسم الرابع** **القياس** **فقد تقدم**  
**تحكمه في انه هل يجوز المحصر بالقياس ولا واعلم ان** **وجوه الترج** **وهما** **يرج** **فيه**  
**من الادلة** **لا يحصر** **بعد** **ولا يجد** **لغير ذلك** **وقد توسع** **بعض** **علمائنا** **في**  
**عدها** **وخصرها** **ولكن** **الرجح** **اعتنا** **على** **الفن** **المتيقظ** **لعمل** **النقد**  
العارف بمخاريب الادلة ومطارات الاحتماد اذ مما ذكره في العلم لا يتركه  
وارشاد ومنارها غلبه الظن وقوته وانما الشك عندنا لاخذ في الحسنها

هذا مع كون الفروع مقدم الاربع  
من اجل ان ابا حنيفة في قوله  
والدليل في قوله في قوله  
لا يصح  
عنه فان جعل قوله في الفروع  
اما على علمه في الفروع  
عن عقله في الفروع  
فان العقل والادب في الفروع  
لست افسر في الفروع  
لما في الفروع  
فان في الفروع  
والناس في الفروع  
وغير ذلك

هذا مع كون الفروع مقدم العباس  
وميل العباس في الفروع  
دونه

هذا مع كون الفروع مقدم العباس **وتاسد** **فقد** **ذلك** **لنفسها** **ما** **صفت** **وغيرها** **منها**  
وتعريف فتن الله يومئذ لتلك الحجة الرشاد وتاسد فتنه في غلبة العقل والاعتدال  
من غير مسئول والظن مبرح ومأمول **وهذه** **الترج**  
**كتاب الترج** **في** **ذكر** **الحدود** **وهي** **التي** **ذكرنا** **اولا** **انها** **الموصله** **الى** **العرف** **امر** **مردود**  
نقسم الى عقلة كعرفها الماهيات ونقسمه كعرفها الاحكام وهذا هو الذي يعلق به  
غرضنا لكن المصنف ذكر حقيقة الحد واقسامه مذكرا لمقتضود وهو الترجع من الحدود  
التي هي في **الحد** **لغة** **طرف** **الشيء** **وشفرة** **تجرح** **السيف** **والمنع** **وهي** **تسمى**  
النجان خيلا وهو **في الاصطلاح** **اذا** **اصطلاح** **الاصول** **ما** **من** **الشيء** **من** **الحدود**  
**وهو** **نقسم** **الى** **قسمين** **أطلق** **ومعنوي** **والأطلق** **لغة** **اللفظ** **الحقيقي** **مراد**  
**له** **مثل** **القياس** **الحيز** **والمعنوي** **ينقسم** **الى** **قسمين** **حقيقي** **وهو** **ما** **انما** **عرف** **انتد**  
المحدود الكلمة المركبة المرتبة اي عند انبثاق الحدود دون عرضياتها والاهوية وفولها  
الكلمة اي دون المشتمل اذ ان الاشخاص لا يحد وفولها الكلمة اي ذلك بعضها مع بعض  
لانها قرا لا ينفك لحيثه لحد الصوري وقلت قولنا المرتبة اي عدم الحيز على العقل  
**والمعنوي** **وراد** **فما** **العرضي** **وهو** **ما** **انما** **عرف** **الشيء** **لا** **يزول** **منه** **فخصه** **كما** **قال** **الحكم** **ما** **يع** **قد**  
بالردي فان ذلك لا يرد له عارض بعد تمام حقيقته **وكلاهما** **اي** **الحقيقي** **والرسمي** **ينقسم**  
**الى** **قسمين** **تاما** **وناقض** **والا** **قسمان** **ان** **نوعه** **فالاول** **الحقيقي** **التام** **وهو** **ما** **ان** **نوعه**  
**من** **جنس** **الشيء** **ونفسه** **العريس** **كحيوان** **ناطق** **في** **نفس** **الاشياء** **حوال** **الاشياء**  
حيوان ناطق كحيوان جنس الانسان من حيث انه شئله وعينه وهو قريب لان جنسها  
قوة لما شئت ان الاحاسن يثبت منضاعة الى العالي وناطق هو فضل عن غيره  
من تبار الحيوان وانما كان تاما يكون الذات مذكورة تمامها فيه **والثاني** **الحقيقي**  
**الناقض** **وهو** **ما** **كان** **بالفضل** **من** **الاشياء** **كناطق** **حوال** **الاشياء** **ناطق** **او** **كان**  
**بالفضل** **مع** **جنس** **الشيء** **بغير** **ناطق** **حوال** **الاشياء** **ناطق** **بغير** **جنس** **الاشياء**  
بعد من حيث انه شئله الحيوان وغيره من قايمة وعينها وانما كان ناقضا لعدم  
ذكر بعض لدايميه **والثالث** **الرسمي** **هو** **ما** **كان** **بالحسن** **القريب** **والخاصة**  
**اللازمة** **كحيوان** **ناطق** **حوال** **الاشياء** **ناطق** **بغير** **ناطق** **فما** **كان** **بالفضل** **للاشياء**  
**والخاصة** **هي** **ما** **يقال** **على** **ما** **من** **جنس** **الاشياء** **واحدة** **ولا** **عرضية** **وهي** **ما** **لا** **يحتاج** **الى** **الاشياء**  
**بالقوة** **وانه** **لا** **يحتاج** **الى** **الاشياء** **بغير** **جنس** **الاشياء** **واحدة** **وهي** **ما** **لا** **يحتاج** **الى** **الاشياء**  
**او** **مفارق** **كالضاحك** **بالفعل** **فانه** **غير** **لا** **يرى** **مفارق** **وسمك** **من** **الاشياء** **الاشياء**  
**مختص** **بها** **اما** **كونه** **رسميا** **لان** **رسم** **الاشياء** **والتا** **كان** **العرف** **بالخاصة** **اللازمة** **من** **الاشياء**  
**التي** **هي** **من** **الاشياء** **التي** **كان** **نوعها** **بالا** **ولا** **يكون** **تاما** **للمعنى** **المشابهة** **منه** **بين**  
**الحقيقي** **التام** **ومع** **انه** **وضع** **في** **جنس** **القريب** **وقد** **ناب** **مختص** **بالشيء** **وهو** **ضاحك**  
**والرابع** **الرسمي** **الناقض** **وهو** **ما** **كان** **بالخاصة** **والخاصة** **حوال** **الاشياء** **ناطق**  
**او** **بالخاصة** **مع** **جنس** **الشيء** **بغير** **ناطق** **حوال** **الاشياء** **ناطق** **او** **بالعرضيات**



البحر من حلهما عصفه واحدة لا كراحد منها كقولنا في تعريف الانسان مكش  
على درسه عن اطفال يادى البشر مستوى القائه ضاحكاً بالطنع  
فان حلهما الامور القويمة محضة بالانسان لا غير خلاف كراحد منها لوجود النقص منها  
في غيره ايضا وانما كان ناقصاً لعدم ذكر بعض احد الرسم فيه حيث يحتمل ان  
بالحق في التام كحقيقتها من الرسم التام والمحقق التام **اعلم** انه **مكت** على العرف  
**الاختزان في الحدود عن تعريف الشيء ما يتبادر في الخيال** ولا يقال  
المتمم ما ليس بآكي والزوج ما ليس بغيره لمتساوي المتحرك والتساوي والروح والفر  
معرفة وحالة فان من عرفت احدهما عرفت الآخر من جهة احدهما حمل الآخر ولما لم يح  
بالمساوي معرفة لان المعرفة يجب ان يكون اقرب معرفة من المعرفة وما يشاوي  
الشيء معرفة وحالة لان يكون اقرب معرفة ويجب ايضا الاختزان فيها عن تعريف الشيء بالاعتراف  
لان المقصود من التعريف انما يتصور المعرفة بالكنة او بوجه من وجه عن جميع ما عداها  
والا فلو لا يحد منها ويحد ايضا الاختزان فيها عن تعريف الشيء بالاختصاص لانه اقل  
وجود في العقل وما هو اقل وجود في العقل يكون احق ويجب ايضا الاختزان فيها  
عن تعريف الشيء بالاختلاف المتساوي اذ لا يصح فالاختلاف بطريق الاولي فتدعوت  
انه مشروط في المعرفة شرطان الاول ان يكون متساوياً للمعرفة بحيث يصدق كل  
واحد منهما على جميع ايراد الاختلاف ان كان نفس المعرفة بما اطل لان المعرفة معلوم قبل  
المعرفة والشيء لا يعلم قبل نفسه وان كان عن المعرفة فهو ما اعم واخص والتعريف  
فيها لا يصح كما تقدم انتهى ان يكون متساوياً للثاني اقل من المعرفة لمتساوياً ولا اخفى  
لما ذكرناه اولا ويجب ايضا الاختزان فيها عن تعريف الشيء **بما لا يعرف الاله مرتب**  
**او مرتب** لانه يودي الى البروز مثلاً الاول ان يقال ان كنهه ما يهايمع المشاهدة  
م قال المشاهدة اتفاق في كنهه ومثال الثاني الزوج هو المنقسم بمساويين م قال  
المتساويان هما الشئان اللذان لا ينفصل احدهما على الآخر م قال الشئان هما الانسان  
**و** عبدا الاختزان فيها **عن استعمال الالفاظ القويمة بالطرائق المحاطة**  
لان ذلك مفقود للعرض كان عالماً اننا رأينا شطفت في وقت الاضطرابات وشرط  
في المعرفة ايضا الاطراد والاتكاس والاطراد هو انه كلما وجد الحد وجد الحد وجد  
بطل فيه شيء من افراد الحدود يكون مادعا والانعكاس هو كلما وجد الحد وجد الحد وجد  
الحد ولم يلمح كماله فكل من انشأ الحد انشأ الحد وخرج شيء من افراد الحدود  
فكون كما مضى **مسألة** **ويج** بعض الحدود **الشمعية** الطنية  
المعارضة الموصلة الى التصورات الشرعية كحد الصور والضوء والركن والسبع ونحوها  
من افعالها الشرعية **على بعض** لوجودها ما ترجع اليها من حيثها وذلك لترجيح الداعي  
على العرف والذات وهو ما لا يصور فهم الذات قبل فهمه فلو قدر عدم في العقل لا يصح  
الذات كاللون للشيء للسواد والخسمة للانسان والعرف ما يصور فهم الذات قبله  
كالحدوب للثلاثة والحدوث للجنم وكما يرجح الحد **بكون الصاغة اصح** من افعال

مكرر

الاخر في الصاغة اصح ورجح على ما فيه جود واستعارة او اشتراك او عناية او اضطرار  
**او كون العرف فيه** اي في احدهما **اعرف** منه في الآخر فكون الى التعريفات  
ارب وذلك بان يكون في احدهما شريفاً وفي الآخر خسفاً او عقلاً او لغواً او عرفاً  
فالخسأ اولى من غيره والعقلي من الغري والعرف من الشرعي **و** كترجيح  
احدهما **بغيره** على الآخر اذا اقررت اول ذلك وعبره فكثر الفائدة وقيل  
عكسه للاتفاق عليه لسؤال الحد من خلاف الثاني فانه مختلف فيه والمصغلة  
اولى ومنها ما هو باعسا وارجح كالمزج لا يحد فيهما **عواضله النقل السبعي**  
**او العوى** لما كان على وجهها ومصرل لوصفها مقدم على الآخر المخالف لبقائها فان  
الاضل عدم النقل **ويج** احدهما **بعمل اهل المدة** او **بعمل الخلق** **الانفع** او **بعمل**  
**العلماء** او **بعمل** **بغيرهم** ولو عالما واحداً **و** كترجيح احدهما **بغيره** **بغيره** **الحصر**  
على الآخر المقرر للحكم الاباحه **او** بان يكون مقولاً **حكم الشيء** على الآخر المقرر للامانة  
**و** كترجيح احدهما **بغيره** **الحصر** فالمقرر له اقرب ادر من الآخر **و** كترجيح احدهما  
لكونه ارب الى المعنى المصغر عنه شريفاً او لغةً والآخر لما رجع لسبب قربه لان النقل  
لو كان للمناسبه فالاقرب اولى **و** كترجيح احدهما **بغيره** **بغيره** **اكتساب** **و**  
على طريق اكتساب الاختلاف اعلم على الطريق **الى** **عقد** **ك** من وجوه الترجيح  
2 الحدود الشرعية هي ما هو كثر وقد يوسع بعض علماءنا وعبرهم في غلظتها وخصفها  
متنقصة ولما رجع بناطها مع ان في ماد كثر منها ارشاداً الى ما ذكر في ذلك  
**لا يعرف غير طبع سليم** **و** فهم **عقده** **و** **بنوع** **الفتح** **العلم** **و** **العلم**  
**من** **بما** **الى** **ضابط** **مستقيم** **المهم** **نوع** **طباع** **على** **الربع** **والزك** **و** **صح** **انها** **منا**  
من القصور والكل ولها لنا منك توفيقاً وهذا لا يسع ان يجرى لنا واحتملنا  
بالحق حتى نبدأ ذلك في الحشر بان ذلك الحدا ورتبها ما كتم تعلمون **و** **احقل** **نوبت**  
**العلم** **احقل** **حاشه** **امور** **ناخرا** **ولا** **يلحق** **بها** **من** **بعض** **شؤون** **ناخرا** **واحقل** **نوبت**  
نقلاً بصفا حصة كانت او قبله في مواقف الندامة مستقبلية بالبع ادا ان عودتكم  
على مع الاستقامة وصل على من كلمة شفاعته في مجاوزة اقام الضلالت كافيته وعن مصرة  
شناعة استقام المحاللات شافيه وعلى له واصحابه وعلى من تعهم من ربه اجابه  
**تم الكتاب** **تاليفاً** **لها** **الاجل** **السابع** **والعشر**  
2 شهر رمضان الكرم احد شهر سنة اثنين وعشرين والف سنة واحده على العادة  
**فاك المؤلف** ترجمه الله هاد قد اعتدب في نقله من امهات المصنفه المصداق  
الحمد لله والدارل حريصاً على نقلها باللفظ وان نقل شيء منها في بعض الاحوال  
بالمعنى لضرورة الترجيح كالا حصار مع الحق للمعنى حيث ما استطعت وذلك  
بظهر بعرضه على اصوله من معرفة **وامهاته**

في قوله  
فان حلهما  
الامور القويمة  
محضة بالانسان  
لا غير خلاف  
كراحد منها  
لوجود النقص  
منها في غيره  
ايضا وانما كان  
ناقصاً لعدم  
ذكر بعض احد  
الرسم فيه حيث  
يحتمل ان  
بالحق في التام  
كحقيقتها من  
الرسم التام  
والمحقق التام

في قوله  
فان حلهما  
الامور القويمة  
محضة بالانسان  
لا غير خلاف  
كراحد منها  
لوجود النقص  
منها في غيره  
ايضا وانما كان  
ناقصاً لعدم  
ذكر بعض احد  
الرسم فيه حيث  
يحتمل ان  
بالحق في التام  
كحقيقتها من  
الرسم التام  
والمحقق التام

في قوله  
فان حلهما  
الامور القويمة  
محضة بالانسان  
لا غير خلاف  
كراحد منها  
لوجود النقص  
منها في غيره  
ايضا وانما كان  
ناقصاً لعدم  
ذكر بعض احد  
الرسم فيه حيث  
يحتمل ان  
بالحق في التام  
كحقيقتها من  
الرسم التام  
والمحقق التام



وتحاسبه سعد الله على الغضب والفصول وحواشيه والمعار والمهمل على علم وشرحه المباح  
 والعنطاش **واحد** من الوراق المعنى وشرحه الامام الحسن وشرح  
 القاصي عليه السلام زيدا مفردة ومن عتبه على قوله ومن عتبه الفقه بما يحتاج  
 الله كمولفات مولانا الامام محمد الله على الامام الفهرست من مجلداته تعالى ومن كمل المنطق  
 والمغاني والبيان ومركب فروع الفقه كشرح الامتياز والرهو وما يتعلق بشرح الخطبة  
 وغيره فليس ومن شرح مفردة الاربهار للقاصي حنين الدوبد ومن عتبه الكتب  
 فليس يتوى اني لما لحقت كتب هذا الفن ونصبت المذكر من منها وحدا حسنها  
 فابره واكثرها عابدة ككتاب الفضول والمعار وشرح القسطاش في المنطق  
 فاعمدت علمها عالما من باب العباس واسم الموفق ومن وقف من اهلا المعرفة  
 هذا الفن على شي من هذا الكتاب عرفت من كتب وليصلحه مراقاه لمعالمه على السور  
 والفقوى بعد الحق وعرضه على اصوله من غير اكتفاء واخاطبه واحمد به رب العالمين  
 ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم

وقد تم نسخ هذا الكتاب الحليل المفيد النافع بعد الشرف في  
 يوم الجمعة الحادي عشر من شهر جمادى الاخرى احد عشر  
 سنة ثلاث وستمائة والف سنة فلهذا على شوانع  
 بعمارة ونوالع الاله خط ما لك العبد العبد  
 المولاه العبد المولاه المولاه المولاه  
 عكر كانه لعمري كونه عكر كانه  
 والربدي مدهنا واعمال  
 وفقه الله لصلح  
 براعات  
 وحسن الاعمال  
 وحسن الاعمال  
 وحسن الاعمال

والحمد لله الذي هدانا لهذا **ومستحق** وصلاواته وتبلا  
 على خير خلقه **رسوله** سيدنا محمد وآله وصحبه  
 من آل بيته الطاهرين **ملا**  
 عاين وان كان معقول من الخليلك

مكتبة جامعة الزيتونة  
 تونس

خلل اذكار الارباع والمجهد المربع وعنده عنه وروح الطاعن المودع وعنده عنه  
 وانذب زبانا لتلفا سودا والصيحا ولم تزل منقفا على البيع الشنع  
 كم ليله اودعها ما ثما ابدعها لشهوة اطعها في موقد ومصحح  
 وكلم خطي جشها في خزيرة اخبرها وتوبة نكثتها لمغيب ومزبغ  
 وكلم غلرات على رب السمى الغالي ولم تراقبه ولا صدقت بما يدعى  
 وكلم غصت برة وكلم امنت مكره وكلم تبتذلت امره تبتذلت الحدي المرقع  
 وكلم ركضت للفض وفقت غدا بالكد ولم تراع ما يجب من عتبه المتبج  
 والبس شاعر اللحن واشكب شارب اللبيل بل زوال القدم وقيل سوا المصنع  
 واخضع خضوعا ولذ ملاذ المفترق واعطى هو كذا وذا عتبه الحراف المقلع  
 الاله نهم ونبي ومعظم القهر في لمانظر المعنى ولست بالمربيع  
 اما ترى الشيب خط ومخط في الزاخر خط وكلم في خط الخط بغيره وقد يعي  
 وكلم ما عسى اخلص على انبياء المخلص وطاوي في راحتي واستغنى البع وبغي  
 واعتبري من عني من العيون وانقضى واحسن ملاءة الفاء وتخاذرك ان تحدي  
 وانتهى سل الهدي والكرن وشكر الردي وان منواك غدا في فخر ليد بفتح  
 اهله نسا ليلقي والمنزل انقرا الحلال ومورد النور الاول واللاحق المتبع  
 بيت نرى من اودقه ورضية واستودقه بعد الفضا والشعر قيد لاس اذرع  
 لادون ان حله ذاهبه او ابله او مقتر او سله ملكه كملدج  
 ونقده الغرض الذي عرى الجيبي واليدري والمندى والمحدثك ردي في مربي  
 ماسفارا النقي ورجع عتبه قد رقي سوا الحساب الموق وهو لدم الغرق  
 وباحا مربي ومن عتبه وطغي وشب نيران الوغي لمطعم ومطعم ن  
 ماسفرا المنكل قد راو ما من جل لما احترق من لك في عري المصنوع  
 فاغمر لبعده محترم وانما ولي من رجم وحبي مدق جدي

لست عود رسا بغيره وجهه  
 وكلمه وصلي  
 على محمد وآله  
 وسلم

Copyright © King Fahd University